البحرين... مذكراتي
من الهيئة إلى الاستقلال

تأليف
عبد الكريم العليوات

البحرين... مذكراتي
من الهيئة إلى الاستقلال

تأليف
عبد الكريم العليوات

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 1 6/19/14 2:29 PM

المؤلف: عبدالكريم العليوات
الناشر: شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين
رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99901-88-15-8
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: 25/دع/2014
الطبعة الأولى 2014

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 2 6/19/14 2:29 PM

الفهرس

مقدمة..... 5

الفصل الأول

الولادة والعائلة..... 9
العلاقات الاجتماعية..... 10
مجلس عبدعلي العليوات..... 11
شحنة الحديد..... 12
تدرُّجي في الأعمال..... 14
العمل في المحاكم..... 16
أول مدير لسينما البحرين..... 17
زواجي من ابنة خالي..... 18

الفصل الثاني

البيت الكبير في المنامة..... 23
أمانة التاريخ ونزاهته..... 26

الفصل الثالث

من حركة 1934 إلى 1938..... 31

الفصل الرابع

الفتنة الطائفية في 1953..... 39
عودة الوالد من العراق..... 44
دور عبدعلي العليوات..... 49

الفصل الخامس

البيئة السياسية في مطلع الخمسينات..... 53
إخماد الفتنة الطائفية... جاء إضراب السواق..... 54

الإلتقاء بالحاكم في الرفاع 55
النخبة تحل أزمة السواق 56

الفصل السادس

... وهكذا تأسست «الهيئة التنفيذية العليا» 61
الجمعية العمومية للهيئة 62
مطالب الهيئة 63
حركة الهيئة بدأت من قصص نجاح 64
الاعتراف بالهيئة في 1956 وتغيير الاسم 65
أثر الأحداث في مصر على البحرين 66
نزول الجيش البريطاني وحل الهيئة 66
اعتقال قادة الهيئة 67

الفصل السابع

حيثيات اعتقال الوالد 71
ذكريات من تفتيش البيت 71
الحكم على الوالد 72
نفي الوالد الى سانت هيلانة 72

الفصل الثامن

مفاوضات الهيئة 77

الفصل التاسع

قصة المفاوضات 87
بيان الهيئة رقم 3 89
مجلسا المعارف والصحة 89
المجلس الإداري 91
التحقيق 92
وأد الطائفية 93

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 4 6/19/14 2:29 PM

الهيئة والوعي النقابي العمالي 94
الهيئة: مطالبنا العمالية وحدة لا تتجزأ 94
الهيئة وتفعيل مبدأ «التمثيل الشعبي» 98
الهيئة تطالب بحرية التعبير 98
تواصل الهيئة مع ما مكان يجري في مصر 99
الخارجون على الإجماع 100
ملاحظة على بعض المصطلحات 101
أنموذج «بلاغ رقم 42» 102
رسالة أخرى من الهيئة إلى سمو الحاكم 103

الفصل العاشر

ما بعد الهيئة... حالة من الإحباط 109
أسباب فشل الهيئة 109
بعد عقد من الهيئة 101
أجواء المنامة بعد الهيئة 111
الوالد في سانت هيلانة 111
في ضيافة حاكم دبي 112
الوالد في العراق 113
إرهاصات الاستقلال 113

الفصل الحادي عشر

المجلس التأسيسي 117
تيارات المجلس التأسيسي 117
مقترح الحكومة غير الدستوري 118
تأسيس مكتبة تجارية مع أخي فيصل 120
اعتقال أخي فيصل لأسباب سياسية 121

الفصل الثاني عشر

من مكتبة الأندلس إلى مكتبة العليوات 125

حكاية الرقابة على الكتب.....130

الملاحق

الملاحق.....137
المصادر.....171

مقدمـة

الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شهون عليه. حين يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. تقيس كائناته حيويتها ومعناها وقيمتها من خلال الصعب من المواقف التي سطروا، والخيارات التي لم يترددوا في الانحياز إليها إلا في وعي جمعي، بعيداً عن الفردية وانتخاب المصالح.

البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

لا مزاج ولا وهم للزمن. للزمن ذاكرته العصية على الاختراق أو الاستبدال أو حتى محاولة العبث بها. إنه متغلغل في التفاصيل التي قد نرى أو قد يصطنع بعضهم عدم إمكانية رؤيتها، وهنا أيضاً تظل المسألة ضمن دائرة المزاج أو الوهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة من زمن البحرين، بشراً ومكاناً وأحداثاً وتحولات. وحين يتذكر هنا لا ليذهب إلى السرد، بقدر ما يذهب إلى محصلات ذلك السرد.

ولد في العام 1929. والده عبدعلي العليوات، أحد قادة هيئة الاتحاد الوطني في خمسينيات القرن الماضي. التحق بالمدرسة الابتدائية الشرقية، ثم أكمل دراسته الثانوية في مدرسة المنامة بالقسم التجاري. عمل بوظيفة أمين سر في المحكمة الكبرى من العام 1945 ولغاية 1953. أول مدير للمكتبة العامة في المنامة في العام 1948. عضو مجلس إدارة بنك الإسكان لغاية العام 2000. قام مع أخيه فيصل بتأسيس مكتبة تجارية في منتصف خمسينيات القرن الماضي، تحت مسمى «مكتبة الأندلس» ثم تحت اسم الشركة العربية للوكالات والتوزيع. ولاتزال المكتبة مستمرة لغاية الآن؛ إذ تقوم بتوزيع وبيع الكتب والمجلات.

في العام 1965 انضم إلى اتحاد الناشرين والموزعين في العالم (الديتبرس). وفي العام 1970 انضم إلى اتحاد الموزعين العرب.

في 30 مارس/آذار العام 1971 أقام العليوات أول معرض للكتاب في البحرين، وأقامه في نادي العروبة، برعاية من القائم بأعمال رئيس التربية والتعليم حينها الراحل الشيخ عبدالعزيز بن

محمد آل خليفة. نظم معرضاً آخر للكتاب في العام 1973، اشتركت فيه أكثر من عشرين دار نشر عربية، وأقيم في قاعة القسم التجاري بمدرسة المنامة الثانوية للبنين.

قامت مكتبته بإصدار مجموعة من الإصدارات المهمة في سبعينيات القرن الماضي، في مختلف مجالات الفكر والمعرفة وخاصة الأدبية، مثل «موت صاحب العربة» للأديب محمد عبدالملك، و«ديوان البشارة» لقاسم حداد، ومجموعة قصصية لفؤاد عبيد، وغيرها.

كما قام بنشر كتاب «البحرين عبر التاريخ» للشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وعبدالملك يوسف الحمر، وكتاب «البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية» لإبراهيم عبدالكريم محمد. كما قام بطبع دواوين الشاعر الراحل إبراهيم العريض.

بعد استقلال البحرين العام 1971، فاز العليوات بعضوية المجلس التأسيسي، وكان من الأعضاء الذين شاركوا بفاعلية في مناقشة وإقرار مسوَّدة دستور 1973، الذي تشكل بموجبه المجلس الوطني في مطلع السبعينيات.

العليوات ينظر الى مكتبته ويتابع كل ما له علاقة بالكتاب والتوزيع والنشر ومعارض الكتب. هنا تبدأ السيرة... هنا يتذكر عبدالكريم العليوات.

في المخارقة، تلك البقعة الصغيرة بمساحتها، والكبيرة بعطائها وفي قلب المنامة النابض بالحب والخير والسماحة والوفاء كان يعيش والدي وعائلته الكبيرة.

والمخارقة منطقة في المنامة، هي من أقدم الأحياء من حيث الإرث التاريخي والنضالي والسياسي؛ إذ احتضنت أكبر أحداث المعارضة والوطنية، وإليها ينتمي كبار علماء البحرين. قلبها ينبض بالحيوية والحركة ليل نهار.

في ذلك الحيِّ العريق العتيق وبين تلك الأزقة الضيِّقة، والبيوت المتراصَّة والمتحابة، كان مولدي وإلى منبع التراث وعاصمة المنامة القديمة أنتمي. هذا الحي الذي ضم العديد من أشهر أُسر المنامة وأكثرها نفوذاً وانتشاراً، والتي عرفت بوطنيتها واتجاهاتها العروبية.

« الناشر

الفصل الأول

الولادة والعائلة

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 10 6/19/14 2:29 PM

الولادة والعائلة

الوالد المرحوم عبدعلي العليوات

ولدت في فريق المخارقة العام 1929 وأنا الإبن البكْر للمرحوم عبدعلي العليوات. كان والدي ثرياً يعمل في التجارة الحرة، يشهد بذلك مستوى بيته آنذاك، ومجلسه العامر بأرقى طبقات المجتمع من مفكرين ومتعلمين ومثقفين؛ ولكن هذا لا يعني بأن المجلس مقتصر على النخبة من أفراد المجتمع؛ بل كان مفتوحاً على مصراعيه للجميع. وهذا ما سآتي على ذكره فيما بعد.

ولدت لعائلة عريقة في وطنيتها واتجاهاتها العروبية كعراقة الحي التي تسكنه. يمتد اسمها وتاريخها وجذورها من البحرين إلى بعض مناطق الجزيرة العربية وهي عائلة العليوات.

حين يتحدث المرء عن الطفولة يستذكرها بكل تفاصيلها فهي أروع ما يعيشه من فترات عمره يتذوق من خلالها طعم الفرحة والسعادة وبراءتها يتجرع الحزن والألم، ويتقبل واقعه بكل أحداثه وتقلباته وهكذا كنت في طفولتي فحين بلغت التاسعة من عمري، التحقت بالمدرسة الجعفرية بالمنامة ليبدأ مشواري التعليمي في المرحلة الابتدائية، وحين أستذكر هذه الفترة من طفولتي أتذكر معها الكثير من المرارات والكثير من المعاناة، وخاصة حين ينقلب الحال من اليسر إلى العسر، فعلى رغم أن جدي كان من الأثرياء وكذلك والدي؛ إلا أن دوام الحال من المحال.

تغيَّر الزمان وانقلبت بنا الحال فشحَّت اليد وقل المال، وتأثر نتيجة لذلك وضعنا المعيشي، وتكدَّر الحال، وتمر أمامي صور لا أنساها فيها من القهر والمرارة ما يفوق تحمُّل أحاسيس طفل في التاسعة من عمره. أتذكرمنها كيف كنت وإخوتي نخرج من البيت صباحاً ببطون خاوية نحمل كتبنا وكراساتنا متوجِّهين إلى المدرسة على أمل طعام الإفطارقد يأتي فيما بعد،

أما والدي فقد كان يخرج باكراً إلى السوق ليتدبر الأحوال، يحمل معه غصَّة جوعنا ومرارة عيشنا، ويغالب الوقت ليحضر بعض المال ويعطيه إلى والدتي التي قد تفوقه ألماً علينا ونحن نخرج من البيت خمص البطون، وتحمل همَّه؛ اذ لا تعلم كيف سيدبِّر الأمر. تقوم أمي بدورها بتحضير طعام الإفطار لنا وتحضره إلى المدرسة وقت الفسحة، وهو موعد الوجبة الثانية لأقراننا في المدرسة كانت تنتظرنا دائماً في مكان محدد خارج المدرسة. مكان عرفناه وتعودنا عليه فنذهب إليها لنتناول الطعام. كنا 3 أطفال، وفي طفولتنا عايشنا الكثير من المشاهدالحياتية المريرة التي مرت بها الأسرة بل وحتى المجتمع.

ربما استغرقت في الحديث عن طفولتي فأغفلت الحديث لكم عن نسبي لأمي الذي لم يكن أقل شرفاً ووزناً اجتماعياً عن والدي، فهي أيضا تتحدَّر من عائلة عريقة في المنامة. وهي عائلة الصادق واسم أمي رحمها الله فاطمة محمد الصادق. وأنا حين أقول أمي أذكر قلبها الكبير وحضنها الدافئ وصدرها الحنون وأياديها البيضاء وعطاءها اللامحدود وإحساسها الصادق وعطفها الدائم.

كانت تمتلك قلباً يتسع لنا جميعاً. قلباً كبيراً طاهراً نقياً نتقاسم حبُّها أنا وإخوتي وأخواتي بل وحتى أحفادها. كان عطاؤها فيضاً نتقاسمه جميعاً. ننهل من حنانها العظيم ونستلهم من صدرها الحاني وقلبهاالكبير اسمى مشاعر الحب والرحمة. حنان لم ينقطع إلا بعد أن سمتْ روحها إلى بارئها وغادرتنا إلى الأبد، ومازلنا حتى اليوم نستذكر حلمها وحكمتها وصبرها وإخلاصها الثابت.

العلاقات الاجتماعية

أما عن العلاقات الاجتماعية، فإن العلاقة بالجار هي ما يجب الحديث عنه في البداية. نعم فقد كانت علاقتنا مع الجيران تتسم بالتعاطف والمودة وحسن الجوار. علاقة تكافل ومحبة تتجسَّد في تبادل الزيارات والمعاملة الحسنة. علاقة يسودها الوئام والانسجام وخالية من التعقيدات. كل يسعى إلى توطيدها بهدف استمرار الحياة الاجتماعية السليمة والمترابطة؛ فالجيران كانوا إخوة فيما بينهم يحفظون حرمة بعضهم البعض. يصونون العادات والأعراف، وهذا ما كان يُشعر الجميع بالأمان.

وقد كانت عائلتي على علاقة جيدة ببقية العائلات في الحي، وخاصة عائلة المسقطي والمخرَّق والسماهيجي. أما الجيران الملاصقون لمنزلنا فكانت عائلة المرحوم سعيد الزيرة، وكان الترابط والمودة هما المسيطران على العلاقات فيما بين عائلة العليوات وبقية عائلات فريق المخارقة.

مجلس عبدعلي العليوات

ويأخذني الحديث بالتدريج من الجيران إلى المجالس آنذاك، فكما أن الأمس لا يشبه اليوم في شيء؛ فالمجالس أيضاً اختلفت فمجالس الأمس بمفهومها الأول ودورها القديم لم تعد هي نفسها مجالس اليوم، فقد تخلى معظمها عن وظيفته. لم تعد تمارس دورها كضابط للأفراد ولا كمراقب للسلوك ولا كمتابع للمكارم. ولم تعد تُعنى بغرس الفضائل في النفوس.

تعرض في تلك المجالس خلافات ومشكلات روادها ومن ثم تناقش بأمانة وصدق بعيداً عن الأنساب والعواطف وتوضع لها الحلول المرْضية لجميع الأطراف المتخاصمة على أن يلتزم الطرفان المتخاصمان بالحل عن طيب خاطر واقتناع دون حاجة لمحاكم أو شرطة. كانت المجالس بما فيها من شخصيات هي من يقرر مصالحة الأفراد ومستقبلهم. ولقد اعتاد أفراد المجتمع مجالسهم إلى درجة أنها أصبحت ضمن برنامجهم اليومي لا يكاد يتخلف عنها أحد، لما لها من أثر محبّب عندهم وتلقائية في اجتماعهم وأنس ببعضهم ومصلحة عامة وإخاء يجمعهم. هي جزء مهم وعنصر أساس للاستقرار الاجتماعي؛ إذ كانت ومازالت لها الدور الأساس في تخريج الأجيال وتعليمهم كيفية مواجهة الحياة بشتى مجالاتها. هي مدرسة الإنسان التي تساهم في بناء ذاته يتعلم من خلالها كيف يتعامل مع الناس وكيف يصبح رجلاً ناجحاً

ولذلك، كان الرجال يصطحبون أبناءهم إلى تلك المجالس كي يتعلموا الرجولة ويكسبوا خبرة من الكبار. يتعلمون أدبهم وطريقة كلامهم بل وربما يقلدون بعض تعبيراتهم في طريقة الكلام. متى يتحدث؟ ومتى عليه أن يصمت؟

فمن هذه المجالس تتخرج أجيال واعية تتعلم كيف تتعامل مع المجتمع في كل حالاته وتنشأ على العادات والأخلاق الحميدة وتنضج عقولها على مفاهيم وقيم ومثاليات. قد لا تتوافر لها حتى في كتب التعليم التربوي وبهذا يتربى الناشئة على مكارم الأخلاق التي بموجبها يتماسك المجتمع وتسوده المحبة والتعاون.

فالمجالس في تلك الفترة كانت عبارة عن مؤتمرات يومية بل كانت أكثر تنظيماً وإدارة تطرح فيها القضايا بهدوء وتناقش برويَّة وبأسلوب شيِّق ومؤدب لا صراخ ولا ضوضاء. الجميع يصغي والمتحدث واحد.

ومجلس عبدعلي العليوات كان واحداً من هذه المجالس يرتاده كثير من الشخصيات المعروفة بثقلها الاجتماعي الثقافي، والمعروفة بحكمتها ودرايتها بهموم وشئون الناس وقضاياهم

ويعتبر مجلس الوالد من المجالس المعروفة في منطقة المنامة وغيرها، وله مرتادوه من مختلف الطبقات الاجتماعية والثقافية والسياسية وهو مفتوح دائماً للأهالي، وخاصة في المناسبات والأعياد؛ إذ كان الوالد يستضيف الأهالي على القهوة المُرَّة فقط وكأنه يريد بذلك أن يوصل رسالة لزواره مفادها إنني أستضيفكم للمجالسة والاستفادة مما يدور في مجلسي من مناقشات وحوارات هي أهم بكثير من الأكل واستعراض الكرم والبذخ (كما هو شائع في مجالس اليوم).

إن طرح قضايا الناس وهمومهم ومشكلاتهم أهم بكثير مما يأكلونه أو يشربونه في المجالس حتى لا تفقد المجالس قيمتها ورسالتها. في تلك الفترة الزمنية كان الشغل الشاغل للناس هو التزود بالثقافة والمعرفة والاستفادة مما يطرح من مناقشات في المجلس؛ إذ كان المجلس يمتلئ بالحضور وبالشخصيات المرموقة.

كبرت وكبر الهم معي وتحولت معاناتي إلى لون آخر أكثر أهمية ومسئولية، وخاصة حين عمل والدي (رحمه الله) في بيع المواد الغذائية، وما هي إلا فترة من الزمن، حتى تحول للعمل في مجال تجارة الحديد، وبحكم علاقتي الحميمة بوالدي حينها كنت مساعداً له في أعماله، وأستذكر هنا حادثة مرت بنا مازالت تسكن في أعماقي مرارتها وطعمها العلقم.

شحنة الحديد

فيما أذكر ذات مرة، استأجر والدي باخرة من شركة «كانو» بغرض توريد ألف طن من الحديد ولكن ما وصل منها 800 طن فقط، ولم يكن هناك متسع من الوقت لتحميل الشحنة، فطلب والدي من الشركة تمديد فترة الاستئجار. لكن الباخرة غادرت دون إكمال عملية إنزال الحمولة.

لم تكن هذه الحادثة مجرد مشكلة عارضة يمكن تجاوزها بل كانت مأزقاً وورطة، وخصوصاً على مستوى التمويل؛ إذ إن البنك الذي كنا نتعامل معه لا يسلم المبلغ المتفق عليه إلا بعد إنزال الشحنة، ولكن الباخرة - وللأسف الشديد - غادرت دون أن تستكمل مهمتها، فلم نحصل وقتها على التمويل، فكانت الخسارة بمستوى الكارثة.

هذه القصة حدثت في مطلع الأربعينيات، وعلى رغم صغر سني في ذلك الوقت إلا أنني أحسست بمسئولية عظمى تجاه والدي والوقوف معه في محنته بكل عزم وحزم في تلك المحنة، علّنا نتجاوزها معاً ونصل إلى بر الأمان. وقفت معه بكل قوتي وعزمي. ثورة الشباب وهمته تدفعني لأن أعمل وأحاول بشتى الطرق معه جنباً إلى جنب حتى نتخطى الصعب والمستحيل، وأثبت له كفاءتي في إدارة الأزمة ومحاولة تخطيها إن لم أستطع التغلب عليها.

بذلنا معاً محاولات كثيرة، أذكر منها أنني توجهت إلى المملكة العربية السعودية لمقابلة المسئولين في بنك اسمه «دو شاينه» لطلب التمويل، لكن المحاولة لم تفلح.

وفي ذلك الوقت، عملت في المحكمة وجمعت مبلغاً من المال وكنت متهيئاً لمتابعة موضوع الشحنة، فسافرت إلى بيروت وإلى بغداد أيضاً للتفاهم مع مكتب الشركة هناك، وأتذكر أن والدي لحق بي إلى العراق، لكنني في ذلك الوقت عدت إلى لبنان مرة أخرى، لكن النتيجة هي أن البضاعة شحنت إلى إيطاليا وتم تخزينها هناك باعتبار أن إيطاليا هي بلد المنشأ، ثم بيعت الشحنة بثمن بخس بعد أن ارتفعت رسوم تخزينها.

بعد ذلك توالت الخسائر علينا وتغيرت أوضاعنا وتحولت هذه العائلة من السعة إلى الفقر، والسبب في ذلك هو مضايقات المستشار البريطاني تشارلز بلغريف للوالد في أي عمل يقوم به سواء على المستوى الشخصي أو الحكومي وكان الهدف من وراء تلك المضايقات إذلال والدي وإخضاعه لتنفيذ ما يمليه عليه المستشار وأعوانه. ولكن والدي كان كالطود لم يلن ولم يتراجع ولم يخضع لأوامر المستشار وغيره وبقي حراً في قراراته وسياساته، أميناً على رسالته تجاه شعبه ووطنه، كل هذا أوغر قلب المستشار عليه فامتلأ غيظاً وحقداً؛ ما دفعه إلى السعي في تجريده من مناصبه بطرق مباشرة وغير مباشرة.

غاب عن ذاكرتي الكثير منها؛ فبالإضافة إلى أعمال العليوات التجارية في الاستيراد والتصدير، كان عضواً في إدارة أموال القاصرين وإدارة الأوقاف الجعفرية، وعضواً في مجلس غرفة التجارة،

وعضوا في المجالس البلدية. فبالإضافة إلى الكثير من المهام الاجتماعية الخيرية التي جعلته أكثر التصاقاً بالشعب وهمومه ومجمل قضاياه أذكر منها، أنه وبحكم مسئوليته عن مأتم مدن بالمنامة آنذاك كان وثيق الصلة بالمواكب الحسينية؛ ما دفع خصومه لوصفه برجل دين لا علاقة له بالسياسة في وقت كان العليوات يتنفس السياسة بعدد ثواني أيامه ولياليه.

كان عضوا إدارياً ومؤسساً في المدرسة الجعفرية (مدرسة أبوبكر الصديق حالياً)، ولم يغفل العليوات عن الجانب الإنساني الخيري فقد كان من مؤسسي الجمعية الخيرية، وكان في اجتماعات لا تنتهي مع فئات الشعب الأكثر حاجة للوظائف والعيش الكريم. وأتذكر أنه وقبل اندلاع الأحداث في فترة الخمسينيات كان مهتماً بتوظيف البحرينيين في شركة بابكو بل ويطالب بمساواتهم ومعاملتهم بصورة إنسانية تليق بمواطن يتمتع بحقوق المواطنه. وباختصار كان يضم شعبه في قلبه ويسكن قلب شعبه.

وإمعاناً من المستشار في مضايقة الوالد كان يسند إليه الأعمال التي تؤدي إلى الخسارة، ويحاول منعه من عضوية البلدية وفي بعض الأحيان يقوم بالتأليب عليه أو الكيد له ولكنه لم يستسلم ولم يتراجع عن قيمه ومبادئه. وهذا ما سنعرفه من خلال سيرته النضالية.

تدرُّجي في الأعمال

أعود ثانية إلى الحديث عن نفسي لأروي لكم كيف تدرجت في الأعمال وكيف تقلدت كلاً عمل منها.

بداية حياتي العملية كانت مع والدي؛ إذ تعرفت على طبيعة عمله المتمثل في العمل التجاري والاستيراد والتصدير، وكذلك العمل في مواد البناء مثل الحديد والأسمنت وما إلى ذلك؛ إلا أن أول عمل منظم قمت به هو تأسيسي للمكتبة العامة في البحرين وكان ذلك سنة 1944 وهي أول مكتبة عامة في البحرين.

كان ذلك بعد أن أنهيت دراستي في المرحلة الابتدائية في المدرسة الجعفرية والتحقت بالمدرسة الشرقية حيث كانت تقع مكان مخبز حسن محمود اليوم، وواصلت دراستي فيها، وفي الطابق العلوي من المبنى المقابل تقع إدارة المعارف سابقاً أيضاً، وفي الطابق الأول كانت تقع مكتبة

المنامة العامة.

إلى هنا تبدو الأمور طبيعية فأنا ما زلت طالباً في المرحلة الثانوية ولكن ما هو غير اعتيادي هو أنني عينت فيها أميناً عاماً لأصبح أول بحريني يتم تعيينه أميناً عاماً للمكتبة وذلك في العام 1944 وقتها - وكما قلت سابقاً - مازلت طالباً.

ولكن المدير اقترح أن أكون أميناً عاماً وأداوم بالمكتبة فترة العصر، وكان مساعدي في ذلك الوقت الأخ خالد عبدالعزيز القصيبي، وكان إنساناً طيباً متعاوناً فعملت أمينا للمكتبة لمدة ثلاث سنوات ولم أكتف بأن أكون أميناً عاماً؛ بل قمت بالكثير من الأعمال الإضافية كترتيب الكتب وجدولتها وما إلى ذلك من أعمال تعين القارئ والباحث وتسهل عليه مهمته، وبعدها تخرجت والتحقت بأعمال أخرى.

إلى هنا تبدو الأمور طبيعية، فأنا ما زلت طالباً في المرحلة الثانوية لكن ما هو غير اعتيادي هو أنني عينت فيها أميناً عامّاً لأصبح أول بحريني يتم تعيينه أميناً عامّاً للمكتبة وذلك في العام 1944 وقتها - وكما قلت سابقاً - مازلت طالباً. لكن المدير اقترح أن أكون أميناً عامّاً وأداوم بالمكتبة فترة العصر، وكان مساعدي في ذلك الوقت الأخ خالد عبدالعزيز القصيبي، وكان إنساناً طيباً متعاوناً فعملت أميناً للمكتبة لمدة ثلاث سنوات ولم أكتفِ بأن أكون أميناً عامّاً؛ بل قمت بالكثير من الأعمال الإضافية كترتيب الكتب وجدولتها وما إلى ذلك من أعمال تعين القارئ والباحث وتسهل عليه مهمته، وبعدها تخرجت والتحقت بأعمال أخرى.

ولكن، للأسف الشديد وأقولها والغصَّة تكاد تخنقني من شدة الألم ولوعة التهميش من أبناء جلدتي الذين أكنُّ لهم كل احترام وتقدير. ولكن لا تنفع اللوعة ولا يجدي الألم فقد قضي الأمر وانتهى الحدث وكأنني لم أدخل المكتبة يوماً ولم أكن من مؤسسيها.

ما آلمني حقّاً، أن هناك من أغفل هذا الدور الريادي لي، على رغم صغر سني وأيّاً تكن الأسباب فهو غبن للنفس وهضم للحقوق وإنني بكلماتي هذه أردت الإشارة إلى كتاب منصور سرحان عن المكتبات العامة الذي ذكر فيه تاريخ المكتبة العامة متناولاً أدق التفاصيل وللعجب سقطتُ من ذاكرة المكتبة؛ إذ إنه لم يتطرق فيه إلى دوري في تأسيس هذه المكتبة لا من قريب ولا من بعيد، ولا أدري ما السبب في ذلك؟ وقد استغرب مثلاً الاستاذ عبدالجليل العريض من عدم الذكر ونبهه إلى ذلك، وأعتز بتقديره كوني أول مؤسس ومدير للمكتبة العامة. كان هناك

من عمل معي في الفترة التأسيسية، مثل: المرحوم خالد عبدالعزيز القصيبي، والمرحوم قاسم السني، الذي أصبح مسئولاً عن المكتبة بعد تركي العمل بها.

العمل في المحاكم

بعد ذلك انتقلت إلى العمل في المحاكم عندما عرض عليَّ المرحوم سالم العريض العمل في المحكمة، وكان ذلك في العام 1945، وكانت مدة عملي في المحكمة نحو ثماني سنوات.

وهنا تحضرني حادثة ربما كانت الأساس في انتمائي إلى عالم السياسة، إذ طلب مني أحد المسئولين آنذاك - وطلب من آخرين - بطبيعة الحال أن أتبرع بمبلغ لشراء هدية للمستشار بلغريف بمناسبة عيد ميلاده، والهدية المقترحة هي عبارة عن نخلة من ذهب، فرفضت التبرع ورفضت الفكرة جملة وتفصيلاً، فرد عليَّ قائلاً: كل شخص لا يدفع تبرعاً لهدية المستشار لن نعطيه معاشه (راتبه)، فقلت له لن أدفع وليس مهمّاً ألاَّ أحصل على معاش. ماذا يكون المعاش؟ ولم أعر بالاً للأمر. إلا أنه أصر على ألاَّ يعطيني مرتبي . وأنا بدوري تمسكت بموقفي بألا أتبرع لشراء هدية.

وفي كل الأحوال، فما كان منه إلا أن أخذ المبلغ (الراتب) فجاءني شخص آخر، فحاول معي أن أدفع، وقال لي إن هذا طلب شخص عزيز علينا ويجب ألا يرد طلبه. فقلت له بإصرار: «لن أدفع» وهذا مستحيل بالنسبة إلي و موقفي لن يتغير.

وعلى رغم علمي يقيناً بأن عدم تبرعي كان يشكل خطورة عليَّ بالدرجة الأولى ومن ثم على عملي فإنني رفضت بإصرار أن أسهم في دفع مبلغ لشراء هدية ستقدم لخصم والدي (عبدعلي العليوات) وعدوه ومن يحاربه في خططه الإصلاحية.

يمكن القول إنني دخلت إلى عالم السياسة منذ هذه الحادثة؛ إذ أعتبر عدم تبرعي لشراء هدية لبلغريف بمناسبة عيد ميلاده «قضية سياسية».

وليس غريباً أن يكون لي هذا الموقف؛ اذ كيف أكافئ من يتسبب في قطع رزق والدي وإخوتي وأجامله بهدية في عيد ميلاده؛ هذا هراء فعلاً. نعم كنت أقصد ألا أدفع، وموقفي هذا مستمد

بطبيعة الحال من موقف والدي من بلغريف، وخاصة أن المستشار دائماً ما يتحدث في مجالسه بأن الوالد ضده ولا يتعاون معه، وله الحق في ذلك لأن العليوات كان دائماً هو الشوكة المنغرسة في حلقه والمنغصة عليه عيشه والمفسدة لخططه، وعليه فلم أتبرع له.

أما بخصوص المعاش فقد دفع لي فيما بعد كاملاً... أما عملي في المحكمة فاستمر نحو ثماني سنوات؛ أي منذ العام 1945 حتى 1953.

وقد عملت طوال هذه الفترة مع قاضٍ شارك مع آخرين في إصدار الحكم على الوالد العام 1956 في مركز البديع. كنت قد استقلت من العمل بمحض إرادتي في 1953 وحصلت على حقوقي كاملة وكان لدي مبلغ من المال أعطيته والدي فرفضه بلطف قائلاً: «اتركه معك لا أحتاجه». عرفت فيما بعد أن والدي يعلم مسبقاً عن نيتي السفر إلى العراق عن طريق أحد أصدقائي المقربين.

أول مدير لسينما البحرين

في الحقيقة ذاكرتي حبلى بالكثير من المواقف التي لا أنساها وبعيداً عن كل هذا الضجيج السياسي. سأعود إلى العام 1948؛ إذ عينت أول مدير لسينما البحرين وكان موقعها في الحورة، وكان مساعدي الشيخ عبدالعزيز بن جابر آل خليفة، وكان إنساناً طيباً في الحقيقة كما عرفته. تلك السينما كانت مملوكة للشيخ علي بن أحمد آل خليفة وأسسها في العام 1948 وكنت وقتها أعمل في المحكمة، قبل أن أنتقل لإدارة السينما.

كان الشيخ علي طيب الأخلاق، حتى بعد مرور سنوات؛ فقد التقيته في حفل العشاء الذي أقيم بعد انتخابات المجلس التأسيسي في قصر القضيبية، حيث كان البعض يقدم إليَّ التهنئة بالفوز في الانتخابات، وكان هو يرد على المهنئين: «هذا ولدي». فما أجمل أن يذكرك من يعاشرونك أو يتعاملون معك بالجميل والحسن.

كبرت أكثر واشتد عودي واستقرت أوضاعي المعيشية أكثر وصرت كغيري من الشباب آنذاك أكثر استقلالية ودراية بأمور الحياة كان ذلك في بداية الخمسينات؛ إذ بدأت أذهب إلى العراق فتطورت علاقتي بهذا البلد وتكونت لي صداقات مع كثير من الشخصيات العراقية أمثال

عبدالمنعم العجيلي وسيدعلي سيدرضا وسيدمطر العلاق وغيرهم، فأخذت كل سنة أشد الرحال إلى العراق؛ إذ أستخرج إجازة مرضية لمدة 15 يوماً وعادة ما يكون السفر فترة الصيف. حتى أن الوالد كان يقول عندما أستعد للسفر: «غداً ستقلب رأسك باتجاه العراق وستبيت في الكاظمية». فتساءلت لماذا يقول أبي هذا الكلام؟ فرد بالقول: «لأنك كما أعتقد تحب امرأة عراقية»، فضحكت وأجبته بالنفي فرد عليَّ «من المؤكد أنك تحب إحداهن في العراق».

زواجي من ابنة خالي

والدي كان المسئول الأول عن كل أفراد العائلة من الرجال والنساء ومكلفاً برعايتهم وبتزويجهم والحرص على مستقبلهم، وخاصة البنات، فما أن كبرت وأصبحت في مستوى المسئولية حتى فاتحني في أمر تزويجي من إحدى قريباتي وابنة خاله وكان ذلك في العام 1949، فكان له ما أراد وقد رحبت بالفكرة كما رحب بها جميع أفراد العائلة. طويت بزواجي من بهية أحمد العليوات (أم سمير لاحقاً) صفحة الشباب، وكانت رحمها الله نعم الزوجة الوفية الصادقة الصابرة على كل هول وشدة ولا أغالي إذا ما قلت، إن كل ما حققته من نجاح في حياتي يعود لفضل الله أولاً ومن ثم لمعونتها ومؤازرتها وتشجيعها لي. كانت مثالاً يحتذى في الصبر والإخلاص والوفاء، على رغم كل ما تعرضت له من ضغوط في الحياة انعكست على حياتنا معاً، بقيت تلك الزوجة مخلصة في حبها ووفائها وصبرها يحيا في وجدانها قلب عطوف رحب باتساع السماء. بار مخلص لكل من حوله. كانت في عطائها كالغيث يروي من حولها، فلولا مساندتها، وبرِّي بأحبتي، وتوفيق الله ما كنت شيئاً. لقد شكلت وفاتها ورحيلها عن دنياي ضياعاً كاملاً وقسوة مميتة في زمن عز فيه الصديق الصدوق؛ حيث كانت زوجتي وصديقتي ومستودع سري وأمانتي. كانت هي من يبلسم جراحي ويداوي آلامي بعدها فقدت كل شيء فلا صديق ولا رفيق ولا حبيب أسكن إليه وأشكو وجعي وحزني وأشركه في همومي ومتاعبي. رحلت أم سمير لتترك لي فراغاً موحشاً وجرحاً يؤلمني كل حين. تركت جرحاً يستعصي على الطبيب علاجه.

كانت «هدى» هي الثمرة الأولى لزواجنا وابنتي البكر، ولدت في العام 1951 فحمدت الله على ذلك، وأنا مقتنع بأنه لا فرق بين أن يكون المولود ذكراً أو أنثى وقد شكلت وفاتها باكراً صدمة كبيرة وحزناً لا تطويه السنون فهي بهجة عمري وأنسها وعزائي أنها تركت لي ولديها أشم فيهما رائحة حبها وبرها وحنانها، ثم رزقت بسمير ومن بعده سبع بنات هن بالترتيب: باسمة

وسميرة (توأم) ثم فدوى ويسرى ونجوى ووفاء وأصغرهن ذكرى. (وحين أقول أصغرهن ذكرى يعصرني ألم لا مثيل له، فهي الأخرى استعجلت كثيراً في الرحيل فقد اغتالها الخبيث دون رحمة وفتك بشبابها دون شفقة ورحلت بعيداً عنا بعد أن كانت الابتسامة المشرقة دوماً في حياتنا وتركت لي ابنها يذكرني بها وبألمها كلما رأيته).

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 22 6/19/14 2:29 PM

الفصل الثاني

البيت الكبير في المنامة

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 24 6/19/14 2:29 PM

عبدالكريم العليوات أمام سجن سانت هيلان

البيت الكبير في المنامة

في هذا الوقت، كانت العائلة كلها تعيش في البيت الكبير بالمنامة المعروف ببيت العليوات ويضم بالإضافة إلى عائلة الوالد عائلة أخيه سعيد وأخواته (عماتي) ويعتبر هذا البيت من بين أهم بيوت المنامة بتصميمه وكبره وأهميته الاجتماعية والسياسية والحضارية؛ إذ كان يشكل معلماً من معالم المنامة وتاريخها. هذا بالنسبة إلى أهالي فريق المخارقة خصوصاً، وأهالي المنامة عموماً.

هذا البيت شاهد الكثير من الأحداث ويطوي بين جدرانه تاريخاً وطنيّاً حافلاً وقد ظل البيت صامداً كصمود أهله حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي؛ إلا أنه أزيل من قبل البلدية على رغم أنه لم يكن آيلاً للسقوط.

كان البيت بحكم الإرث قسمة بين والدي وأخواته. ولكن عماتي ووفاء لوالدي وهبنه نصيبهن منه.

وكما قلت سابقاً، إنني الابن البكر لعبدعلي العليوات لكنني لست الوحيد؛ فقد رزق الوالد بفضل من الله بسبعة من الذكور وهم بحسب ترتيبهم: عبدالحميد، فيصل، محسن، عزيز، أنور، توفيق، وفؤاد وكذلك رزق من البنات بثلاث وهن: خيرية، بدرية، ومنيرة.

شقيقي عبدالحميد العليوات وابنتي هدى وابنيه سهام وعبدالله

إلا أن أكثر الإخوة ارتباطاً بي وأقربهم إلى نفسي كان أخي فيصل رحمه الله؛ إذ لم يقتصر الارتباط بيننا على الأخوَّة الحميمة بل تعداه إلى تعاون وشراكة تجارية استمرت حتى توفاه الله وفرق بيننا الموت. كانت فترة عملنا معاً تمتاز بالصدق والشفافية والإخلاص والتفاهم. ولهذا كان تعلقي به أكثر من بقية إخوتي أو بمعنى آخر كان الأخ الصديق.

مرت سنوات عديدة بعد اعتقال والدي في 1956 ونفيه الى جزيرة سانت هيلانة (مع عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان) حتى إطلاق سراحه واستقراره في العراق... وخلال هذه الفترة كبرت أسرتي الصغيرة وتزوج معظم الإخوة وكل رزق بأولاد وضاق بنا البيت الكبير، وخاصة عندما بدأت الحكومة مشاريع الإسكان. بدأنا نغادر البيت الكبير تاركين خلفنا ذكريات وتواريخ لم ننسَ شيئاً منها بل مازال معظمها يسكن القلب والوجدان فهي جزء من حياتنا وتاريخنا. هي حبنا وعشرتنا وسعادتنا وأيضاً معاناتنا في الطفولة والشباب في رعاية والدينا وسط أهلنا وأقاربنا، ولكن هي الدنيا ما إن تجمع حتى تفرق. المهم في الأمر أنني كغيري وفي منتصف السبعينات انتقلت أنا وعائلتي إلى مدينة عيسى تاركين وراءنا البيت الكبير، في حين

توزع بقية الإخوة في بيوت مستقلة.

أما عن علاقتي بإخوتي فقد جمعتني بهم عاطفة أسرية أساسها الحب والتعاطف والتسامح والقيم الأخلاقية التي درجنا عليها منذ الطفولة؛ إذ كان الوالدان هما قدوتنا في ترسيخ قيم المحبة والتراحم فيما بيننا كإخوة من خلال الرعاية والتوجيه والاهتمام، على رغم كل ما مررنا به من أزمات في الطفولة والصبا والشباب إلا أن الأخوَّة بيننا كانت هي الهدف الأسمى والأساس في كل علاقاتنا.

لم يكن والدي قائداً على المستوى العام والشعبي فقط؛ بل كان قائداً حازماً حتى في بيته وفي تربيته لأبنائه. كان يتمتع بشخصية يشع وقارها وقوتها حتى في صمته. كنا جميعنا نهابه ونحترمه ونجله. وهذا لا يعني أنه كان شديداً أو قاسياً بل مربياً حازماً يضع الأمور في مواضعها دائماً، فلا يتساهل إذا استوجبت الشدة، ولا يتشدد في حال استوجب اللين والرفق.

ربما انشغل والدي لبعض الوقت بالتجارة وضغطت عليه السياسة فيما بعد، فأخذت بعض

أثناء زيارة المؤلف إلى جزيرة سانت هيلان حيث السجن الذي اودع فيه عبدعلي العليوات وعبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان

وقته إن لم أقل معظم وقته إلا أن أمي بحنانها وعطفها ورعايتها تجاوزت بنا كل المحن وزرعت في نفوسنا صفات الطيبة والمحبة والتسامح، فتشكلت بيننا كإخوة علاقات قوية حميمة قاومت كل الصعاب وصمدت في مواجهة المحن، فنشأنا إخوة يربطنا الحب والتفاهم والتراحم وكبرنا إخوة يجمعنا التآلف والتآخي والتناصح.

أما صغار إخوتي وأخواتي فقد ربطتني بهم علاقات ممتازة، وخاصة بعد أن أحسست أنهم أبنائي وتعاملت معهم على هذا الأساس وذلك بعد اعتقال والدي ونفيه إلى سانت هيلانة، فكنت لهم الأب والأخ الأكبر والمرشد والمعلم معاً تحملت مسئولية الأسرة بكاملها.

فأنا كابن أكبر ولدت كبيراً وتحملت المسئولية صغيراً فاستطعت القيام بأعبائها وتعلمت الصبر عليها باكراً، فتعهدت إخوتي الصغار منهم بالتربية في غياب والدي وتمكنت من تقويم أمورهم برفق وتؤدة وروية، وأشعت بينهم جوّاً من الثقة وحسن الظن في تعاملهم مع بعضهم بعضاً ولعلني قد تجاوزت بهم المحن حتى أوصلتهم إلى بر الأمان. فتحقق بيننا الانسجام والحب والوئام في علاقاتنا ببعضنا بعضاً. وقد بذلت جهداً كبيراً في سبيل حمايتهم ومساعدتهم على صعوبات الحياة وفراق الوالد وظروف التشتت العائلي، وغيرها من الصعوبات التي تلازم القيادات الوطنية والسياسية عادة

أمانة التاريخ ونزاهته

أمانة التاريخ مسئولية كبيرة وخطيرة، وانطلاقاً من إحساسي بأن كتابة التاريخ بصدق وأمانة ونزاهة واجب إنساني مقدَّس شرعت في البداية وسأذكر ما لديَّ من حقائق وما أتذكره من أحداث. أنا رجل علم وعمل لم ألتحق يوماً بالعمل السياسي في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الوطن؛ بل اكتفيت بالمتابعة والمراقبة عن قرب ومن ثم التوثيق، وعلى رغم التصاقي الوثيق بوالدي وإلمامي بكل شاردة وواردة فإنه لم يكن لي حراك سياسي في أي موقع من مواقع الحركة المطلبية آنذاك.

إن حلقات التاريخ لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً؛ فهي متصلة بحكم أحداثها وإرادة القائمين عليها حتى تصل إلى مبتغاها من حقوق. فواقعنا اليوم لا نستطيع فهمه فهماً صحيحاً إن لم ندرك الظروف التي قادت إليه ضمن سياقها التاريخي.

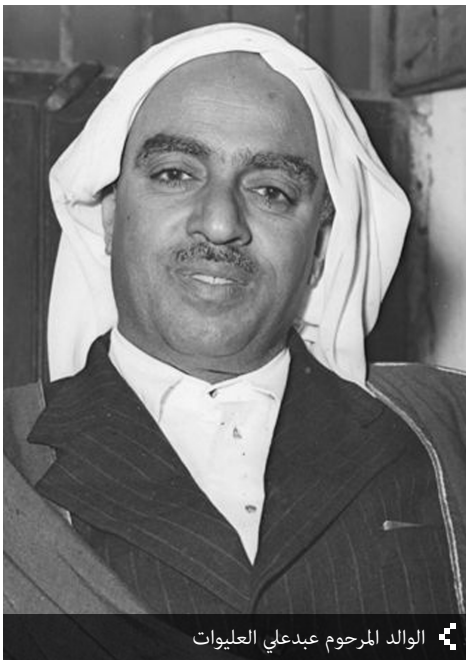
الوالد المرحوم عبدعلي العليوات

وبما أن جميع الحركات النضالية والمنادية بتصحيح الانحرافات والتمييز بين فئات الشعب والتهميش لفئة دون أخـرى لها أصول متجذرة في هذه الأرض الطيبة، كانت بداياتها بتضحيات المناضلين القدامى الذين تعلمنا منهم كيف نعيش أحـراراً في وطن واحد هو ملك بالتساوي للجميع.

لقد قرأت الكثير من الكتب والمقالات عن تاريخ الرجال الذين أسسوا حركات النضال في البحرين. كنت أستنكر بعضها لأنه يجافي الحقيقة، فاستذكرت واسترجعت أياماً كانت تزخر بالعمل الوطني. هناك الكثير من المغالطات ووجهات النظر المتعجلة تعتمد في معظمها على (سمعت أو قالوا) هذه معلومات لا يمكن الاعتماد عليها لتأريخ ثورات شعب مقهور؛ إذ لابد من أخذ المعلومات من مصادرها وهنا تكمن الأهمية في تأريخ الأحداث والتواريخ حين حدوثها لتتكشف لنا حقائق ومعارف تاريخية كانت كالألغاز التي يصعب حلها أو فهمها.

لقد تعرض كثيرون لتاريخ هيئة الاتحاد الوطني التي قادت النضال الوطني ما بين 1954 و1956، والى التحركات الوطنية قبل ذلك، لكن كان هناك تركيز على جانب دون آخر. إن تدوين تاريخ الحركة المطلبية الإصلاحية في الخمسينات واجب مقدس لا لإنصاف قادتها فحسب، بل لاحترام عقول وثقافات الأجيال الحالية والمقبلة التي تمر في هذه الفترات بمفاهيم وظواهر يصعب الإمساك بها كحقائق؛ ما يوقع الباحثين منهم في التناقض والاضطراب وفقر المعلومات.

إن من حق الرجال علينا أن نكتب تاريخهم بعيداً عن العواطف والمجاملات والتلميع. نكتبه بصورة سليمة وحقيقية بعيداً عن الغش والزيف، ومتى كانت المادة جامعة للوثائق التاريخية تمكنَّا من تقديم الشخصيات في أنصع مظاهرها وأبرز مواقفها التي أثارت اهتمام الناس. «تعترف الأمة برجالها العظماء» هذه المقولة لنابليون.

إذن لنعترف جميعاً بمراحل نضال الرجال الحقيقية في مقاومة الظلم والاستبداد لتتجسد لنا الحقائق بصدق من دون تزوير أو تزييف لنطلع جميعاً على قوة الرجال وبسالتهم ودورهم البارز في مقارعة الظلم والاستبداد ولنقس مدى ثقل تضحياتهم العظيمة والتي كانت الأساس في بداية التحركات الوطنية السلمية لاسترجاع الحقوق، وكان فيصلهم دائماً صوت الضمير الحي الأمين على حقوق شعبهم الذي جعلها أمانة في أعناقهم.

كان والدي (عبدعلي العليوات) مثالاً يحتذى به في رجولته ورصانة طبعه وأصالته ومتانة خلقه وقوته وصدق ثباته حين البأس وقدرته على مجالدة الصعاب وركوب المخاطر في سبيل قضيته الوطنية. لم تغرِه المادة والمنصب، ولم تكن له مآرب في حكم أو سيطرة وما إلى ذلك من أمور بل كان يتحرك بدافع من الغيرة على حقوق شعبه بعيداً عن الظهور والأضواء.

قرأت في الكثير مما كتب عن هيئة الاتحاد الوطني ولكن قرأت القليل والقليل جدّاً عن ثورة 1938 الإصلاحية التي وضعت الأسس الصلبة لما سيأتي بعدها، وعلى رغم أهميتها فإنها لم تذكر إلا نادراً. وقبل 1938، كانت هناك حركة 1934.

الفصل الثالث

من حركة 1934 إلى 1938

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 31 6/19/14 2:29 PM

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 32 6/19/14 2:29 PM

من حركة 1934 إلى 1938

برز نشاط عبدعلي العليوات (مع مجموعة من رجال البحرين سآتي على ذكرهم لاحقاً)، في حركة العام 1934، وظل طوال تاريخه الحافل بالعمل النضالي متمسكاً بأجمل وأنبل ما في هذا الفكر، منحازاً إلى الفقراء والعمال والكادحين، مضحياً بمباهج الحياة وترفها، لأنه يعلم يقيناً أن عليه مواجهة صعوبات وتحديات كبرى أهمها مواجهة ثقل نظام الحماية البريطانية على الشئون الخارجية والدفاع، وهيمنة المستشار البريطاني تشارلز بلغريف على الشئون الداخلية، ومن ثم مواجهة الفساد المستشري في مفاصل الوطن ومقارعة ظلم قد تجاوز مداه لشعب مقهور مهمَّش محروم من أبسط حقوقه وأهمها آنذاك التعليم.

وكغيره من شباب تلك الفترة؛ امتاز بروح التمرد والعنفوان والثقة بالنفس، روح تنزع نحو الحرية والتخلص من أساليب السيطرة والقمع ومواجهة الواقع بحزم وثبات لتكسر قيد الاستعمار وقهره وتنتصر لإرادة الشعب.

كانت حماسته للاستقلال ونيل الحقوق جعلته يكافح بعزم وإخلاص من أجل نهاية عادلة لقضية البحرين ليتحول فيما بعد إلى قيادة وطنية شعبية.

كانت فكرة الحركة المطلبية في 1934 انطلقت من جانب عدد من الأشخاص وهم: والدي عبدعلي العليوات، منصور العريض، محسن التاجر، عبدالرسول بن رجب، حاجي عبدالعزيز بن حجير البوري، أحمد بن ناصر، حسين المدحوب، وحاجي علي بن عباس العالي. وقد اتفقت هذه المجموعة على مخاطبة حاكم البلاد آنذاك سمو الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، مذكرين بدورهم في تعزيز استقرار البلاد بعد الأحداث التي شهدتها البحرين في عشرينات القرن الماضي، وكيف أنهم وقفوا مع شرعية الدولة بقيادته مقابل العدالة في التمثيل في مختلف مجالات الدولة وطالبوا بإصلاح محاكم البحرين وتقنين الأحكام التي يرجع إليها القضاة، والعمل بفكرة التمثيل النسبي في مجلس التجارة والمجلس البلدي، و توفير المدارس التعليمية لجميع المواطنين الذين حرموا منها حتى ذلك الوقت.

ولكن ومع الأسف؛ فإن تلك المطالب لم تلق آذاناً صاغية، ولكن ذلك التحرك ظل ينشط، وتصاعد في 1938. المهم الإشارة الى انه قبل العام 1938 كانت التحركات الاجتماعية تحدث بين كل فئة مجتمعية على حدة، وهذا واضح من أسماء الذن تحركوا في 1934، وهو الأمر ذاته في

العشرينات من القرن الماضي.

كتبت الرسالة المطلبية في 23 رمضان 1353 هـ (30 ديسمبر/كانون الأول 1934) ووقعتها الشخصيات الثماني المذكورة، وتذكر إحدى الوثائق البريطانية رسالة كتبها المعتمد السياسي بتاريخ 28 يناير/ كانون الثاني 1935؛ إن عبدعلي العليوات لعب دوراً في كل من التحركات «التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية مثل قضايا الأوقاف والمعارف».

كما تذكر الوثائق اجتماعاً عقد في 28 يناير 1935 في مأتم مدن، وفي 29 يناير 1935 اجتمعت اللشخصيات في مأتم بن رجب لمناقشة رد الحكومة واتفقوا على الاستمرار في مطالبهم. وفي 30 يناير 1935 اجتمع منصور العريض وعبدعلي العليوات وعبدالرسول بن رجب ومحسن التاجر، مع المستشار تشارلز بلغريف. ولكن جميع تلك المطالب جوبهت بالسلبية أثناء الاجتماعات مع الجانب الرسمي.

ولكن هذه الجماعة التي تحركت في 1934 ساهمت بشكل مباشر في إحداث تغير نوعي في النشاط السياسي، إذ إنه ومع حلول العام 1938 نشأت أول حركة مطلبية تجمع قادة ورموزاً من كل فئات الوطن.

ففي 1938، برزت الى السطح الحركة الوطنية الأولى التي رفعت مطالب لجميع فئات الوطن، وذلك بعد اندماج نشاطات شخصيات مثل علي بن خليفة الفاضل ومحمد الفاضل وخليل المؤيد، يوسف كانو وعبدالرحمن الزياني، وسعد الشملان، وأحمد الشيراوي، مع محسن التاجر، محمد علي التاجر، السيد سعيد بن السيد خلف، عبدعلي العليوات، منصور العريض، السيد أحمد العلوي، والشيخ عبدالله بن محمد صالح، حاجي أحمد بن خميس

كما ذكرت، فإن حركة 1934 كانت بقيادة والدي وعدد من وجهاء البحارنة، ولكن في 1938 توسعت الحركة واصبحت بقيادة شخصيات ووجهاء من كل فئات الشعب. ولو عدنا إلى التاريخ فإن مثل هذا التطور له اسبابه المنطقية، فحتى العام 1923 كان البحارنة يخضعون لنظام السخرة، وهذا الظلم (السخرة وغيره) انتهى بعد انتفاضة كبيرة وبعد ان تغيرت إدارة الدولة بالكامل وانتقلت من أسلوب المشيخة القبلية إلى إدارة الدولة الحديثة، وهو ما أطلق عليه بالاصلاحات الإدارية. وكانت مطالب قادة البحارنة آنذاك هو الحصول على المواطنة المتساوية، وذلك مقابل تأييدها لشرعية الحكم واعتماد نظام إدارة الدولة الحديثة، وعلى هذا

عبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات

الأساس انتقل القضاء الجعفري والأوقاف الجعفرية ليصبحا جزءاً من إدارة الدولة.

وكانت حركة 1934 التي شارك في قيادتها والدي (عبدعلي العليوات) مع آخرين كما مر ذكر ذلك، تذكير بالمطالب العادلة التي تحقق جزء منها في العشرينات مقابل مساندة الشرعية في ترتيبات الحكم، ولكن الردود الرسمية كانت سلبية. غير أن الأمر تطور مع نشوء طبقة عمالية في شركة النفط، وازداد نشاط الأندية الثقافية، وبدأت الأفكار الوطنية تتعمق لدى النخب البحرينية من كل الفئات.

تزامن في 1938 أن تحرك الوجيه يوسف فخرو بشأن تثبيت ولاية العهد، وهذه كانت فرصة لوالدي وقادة حركة 1934 لتنشيط مطالبهم، سوى أن الوعي التاريخي لجميع الشخصيات البحرينية كان قد وصل الى درجة عالية، ولذا فقد تكونت قيادة للحركة المطلبية في 1938 بقيادة من وجهاء السنة والشيعة، وهم كما ذكرت سابقاً: علي بن خليفة الفاضل، محمد الفاضل، خليل المؤيد، يوسف كانو عبدالرحمن الزياني، سعد الشملان، أحمد الشيراوي، محسن التاجر، محمد علي التاجر، السيد سعيد بن السيد خلف، عبدعلي العليوات، منصور العريض، السيد أحمد العلوي، والشيخ عبدالله بن محمد صالح، والحاجي أحمد بن خميس.

في الحقيقة هذه المواقف الصلبة والثابتة لوالدي جديرة بأن تذكر لأنها من أوراق تاريخه النضالي الذي أسس لما سيأتي من بعده، وإذا تتبعنا مواقفه استطعنا الوصول إلى حقيقة شخصية هذا الرجل السياسية الوطنية وعقيدته الصلبة وصدره الزاخر بحب وطنه وشعبه بصدق وأمانة واستعداده الكامل للتضحية من أجل مبادئه الوطنية والقومية التي تجلت بوضوح حين توترت الأوضاع السياسية في منتصف العام 1938 ورأى المواطنون بأن التحديث الحقيقي للبلاد لا يمكن أن يتحقق في الإصلاحات الإدارية دون مواكبتها بإصلاحات سياسية. وقد وضعت هذه الحركة الأساس لعمل سياسي منظم يعبر فيه الناس عن مطالبهم السياسية والحقوقية.

قد ذكر مهدي التاجر في كتابه «البحرين 1920-1945»: أن المطالب لخصت في أربع نقاط: إنشاء مجلس تشريعي يتألف من 20 عضواً ويكون رئيسه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (الذي سينصب ولياً للعهد)، وأن تكون جميع شئون البلاد من أحكام وبلديات وجمارك والجيش بيد المجلس. وأن يكون المرجع الوحيد للمجلس هو عظمة الحاكم الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة. وأن يمنع الأجانب من التدخل في شئون البحرين وتجريدهم من كل سلطة.

وهذه الدعوة للإصلاحات جاءت متأثرة أيضاً بحركتي إصلاحات مماثلة في كل من الكويت ودبي العام 1938، ولكن كانت الأوضاع السيئة في شركة نفط البحرين (بابكو) من سببت تقليص عدد العمال بعد اكتمال عدد من المشاريع الإنشائية في الشركة واستغنائها تبعاً لذلك عن عدد كبير من العمال (كان عدد العمال 3350 بحرينياً العام 1937 وتقلص هذا العدد إلى 1569 عاملاً العام 1938)، يضاف إلى ذلك طريقة معاملة العمال المحليين مقارنة بمعاملة العمال الأجانب على مستوى الأجور ومستوى التسهيلات الأخرى، فوجد عمال بابكو الفرصة مناسبة لطرح ظلامتهم على الرأي العام ونجحوا في إقناع القيادات من كل فئات المجتمع بتبني هذه المطالب. وهكذا توسعت الحركة الوطنية في نشاطاتها، ولكنها قمعت وانتهت الحركة، وتمت محاكمة سعد الشملان وأحمد الشيراوي وعلي بن خليفة الفاضل وصدرت ضدهم أحكام وتم نفيهم إلى الهند.

وللحق أقول، فإن الوالد عبدعلي العليوات كان مدافعاً صلباً عن الشخصيات الوطنية والقضايا السياسية والنقابية، متشبثاً بمواقفه لا يتراجع عن المطالبة بحقوق المظلومين والمقهورين من أبناء وطنه. وقد دافع عن حقوق شعبه وآماله في قضية مصيرية، وتميّز بإحساسه الكبير بواجبه الوطني، واندفاعه للخدمة العامة. كان مؤمناً بالوحدة الوطنية والعمل من أجلها وبالعيش المشترك بين أبناء الشعب الواحد التزاماً منه بالانتماء الوطني والقومي، فقد عاش حياته كلها بعيداً عن الطائفية والمذهبية، بل واجه الطائفيين في العديد من المواقع.

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 38 6/19/14 2:29 PM

الفصل الرابع

الفتنة الطائفية في 1953

الفتنة الطائفية في 1953

عندما أختلي بنفسي لأستذكر التاريخ تحضرني أحداث مرّة، وأحاديث طويلة يصعب عليَّ الإمساك بها لعبورها السريع من ذاكرتي، ولذلك أقول لكم صادقاً، إنني أعرف بداياتي وقد لا أدرك النهايات لقسوتها ومرارة الأحداث فيها لأنها ترجمة مؤلمة لمعاناة السنين ووجع القهروالصمت والانزواء.

دائماً هي الخنجر المسموم الذي يغرس في خاصرة الوطن فيهدر طاقات وقدرات الشباب ويشل تفكير الرجال وعقولهم فيتراجع الوطن عن سائر القيم الحضارية الداعمة لمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

هي الفتنة (لعنها الله) بكل ألوانها وإداراتها وشخوصها هي البدايات نفسها تعيدني إلى الزمان والمكان الى مطلع الخمسينيات، فما نشاهده اليوم ونسمعه من تصعيد مفتعل للهجة الفتنة والترويج الخطابي المقصود لإثارة النعرات الطائفية إنما يهدف إلى اقتتال الإخوة في الوطن الواحد وزعزعة أمنهم واستقرارهم وبث سموم الفتنة بأبواق التفكير المتطرف والإقصاء وكيل التهم بالولاءات والانتماءات لهذا أو ذاك. ولكن فتنة اليوم جاءت بشراسة أكبر وبوحشية لا حد لها.

هذا التفكير المتطرف والتعصب الأعمى هو نبت غريب وفد من الخارج ونما في ظروف الانغلاق والتعصب والتثقيف التكفيري. فعلى رغم النسيج المتماسك وإرث العيش المشترك والمتسامح بين مكونات الشعب البحريني إلا أن الفتنة أطلت برأسها من جديد، وتحولت المنابر الدينية إلى أماكن للتراشق بالألفاظ وكيل الاتهامات والتكفير وبث سموم الفتنة والتناحر الطائفي وكل هذا باختصار لتحقيق مكاسب سياسية مادية فقط. أما أمن الشعب واستقراره فهذا لا يعني لهم شيئاً.

هذه الطائفية مورست في بداية الخمسينيات وكادت تحقق مبتغاها لولا وعي وقوة الرجال العقلاء وتوحد الطائفتين الكريمتين في التصدي لمروجي الأفكار المخربة واستبعاد المصطلحات الداعية إلى التقسيم المذهبي والمحملة بروح التفريق والتمزيق الطائفي؛ ما أدى إلى قهرها ودحرها خائبة ذليلة.

أحد مواكب العزاء في العاصمة المنامة

كان موكب المعزين في صباح يوم الأحد العاشر من المحرم 1363 هـ (20 سبتمبر/ أيلول 1953م) يتحرك على خط السير الذي كان متفقاً عليه مع الشرطة في شوارع المنامة، ولم يكن أحد يتوقع أن هناك أمراً مدبَّراً لضرب وحدة الشعب بإثارة القضايا الطائفية. فمواكب العزاء ليست ظاهرة جديدة في المجتمع. وقد اعتادها منذ قرون طويلة، ومضى أكثر من عشرين عاماً على ظهورها بالنمط الحالي. ولكن ما حدث في ذلك الصباح كان أمراً آخر.

وكما تشير الوثائق التي سردت الحدث، فعندما كان الموكب يسير في شارع بلغريف في المنامة حدثت مشادة بين عدد من المشاركين في الموكب (وهم من الشيعة) وآخرين كانوا يتفرجون

على جانب الشارع (وهم بعض السنة). وذكرت بعض التقارير أن رجال الشرطة حاولوا اعتقال أحد الشيعة كان في حال غضب مع المتفرجين، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك بسبب الزحام وضجة الجموع. بعد قليل تمكنت سيارة حكومية من شق الصفوف وإرجاع حالة من الهدوء بين الجموع. في هذه الفترة كانت المشاعر تغلي بين الجانبين حيث بدأت الاستعدادات لمواجهة دموية، هذا في الوقت الذي كان فيه رجال الشرطة يحاولون اعتقال بعض الشباب. وهنا حاول بعض الشيعة إطلاق سراح عدد من رفاقهم من أيدي الشرطة، وبدأت هنالك معركة بين الجانبين بعد أن فقدت الشرطة السيطرة على الموقف.

نلاحظ أن اشعال الطائفية في خمسينات القرن الماضي ادى الى انطلاق أكبر حركة وطنية في تاريخ البحرين. وتولدت عن هذه الحادثة عدة صراعات طائفية، تدخلت الشرطة خلالها واعتقلت العديد من الافراد وسجنت بعضهم. تحرك والدي (عبدعلي العليوات) مع شخصيات عامة مثل عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان من أجل احتواء الموقف، وتكللت هذه التحركات بردء الفتنة الطائفية وتوحيد صفوف النخبة والوجهاء مع جماهير الناس حول أهداف وطنية إصلاحية للجميع. ولا يختلف اليوم عن الأمس وإن اختلفت الأسماء والشخصيات الساعية دوماً إلى تقسيم المجتمع والوقوف دون اندماج فئاته الوطنية في مسيرة التقدم والإصلاح بالإضافة إلى ما تفرزه ممارستها من أزمات تؤدي إلى العنف المضاد، فعلينا جميعاً التصدي لها حتى لا نسمح لأكثر فئات المجتمع تخلفاً وتعصباً بالظهور كمخلصين وأمناء على مصلحة الشعب والوطن. فالذين يثيرون الفتنة أناس لا تهمهم البحرين ولا مستقبلها فالتطرف لا وطن له ولا قضية ولا يهمه غير تمزيق النسيج الاجتماعي وتشويه قيم المواطنة وزعزعة الثوابت الوطنية الإسلامية وتوليد ثقافة العنف والإقصاء والعنف المضاد وبالتالي تعطيل التقدم والازدهار. هؤلاء الناس وفي غمرة اندفاعهم باتجاه تمزيق الوطن يعلمون جيداً أن تحريك الفتنة الطائفية جريمة كبرى ومعركة خاسرة ليس فيها منتصر فالكل مهزوم مهزوم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: من المستفيد من إشاعة أجواء الاحتقان والتوتر الطائفي؟ والجواب بكل بساطة لا أحد غير المتربصين بأمن الأمة واستقرارها. إذن، ما أحوجنا اليوم إلى وقفة مفصلية من عقلاء الطائفتين الكريمتين. وقفة لا تلاحق الظواهر بل تتبع الأسباب المنتجة والمساعدة لها، على أن يكون الهدف المشترك هو بناء جسور التفاهم والوصول إلى أرضية مشتركة تمكننا من التوصل إلى حل قضايانا سنة وشيعة لنتمكن من القضاء على الفتنة قبل أن

تنمو وتتصاعد لتحرقنا جميعا. وليس هناك طريق يمكن أن يسلكه السياسيون سوى الحوار الموضوعي المتحضر والتحليل المستفيض لكل ما جرى ويجري. فما من شيء يمكن أن يخفف حدة التوتر غير إعمال العقل والمنطق والتعامل مع الآخر على أساس احترام العقيدة والمذهب بدلاً من تعميق الفجوة بين أبناء الشعب الواحد.

إن نبذ الطائفية وإدانتها بلغة واضحة وصريحة وإعلان البراءة من كل سلوك طائفي، يقودنا حتماً إلى تحقيق الوحدة الوطنية. ولا أعتقد أن أي فرد منا يجهل قيمتها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار. وحدة تبنى على أسس ثابتة وقواعد راسخة تحمي أهدافنا وتقودنا إلى تحقيق غاياتنا الوطنية بتوافق وانسجام وإيجابية، وحدة بعيدة عن الجهل والتطرف والمكابرة وحدة تتحدى الخسائر والإحباط والنتائج الكارثية المؤدية إلى الشلل الكلي.

ونبقى بانتظار تحرك شعبي يعود بنا إلى الوراء سنين وكأننا نبدأ صحوتنا اليوم وهذا يتطلب تضحيات جديدة حتى يعود الاتفاق أو التوافق ليدفع باتجاه الهدف الأسمى. إن تجاوز البحرين ما مر بها من أحداث وأزمات خلال نصف قرن مضى أو أكثر يدفعنا جميعاً إلى المحافظة على

مكتسباتنا ومنجزاتنا بكل مسئولية والتزام ووعي وطني شامل نصون به وحدتنا ونجسد به معاني الخير والإرادة والخلق والاعتدال لنتجاوز كل المحن والصعاب. جدير بنا أن نستذكر ماضي هيئة الاتحاد الوطني ورجالها، ونستلهم من سيرتهم أسمى معاني الوطنية ونتعلم كيف نخوض ميادين الواجب دون توان ونستمد من كفاحهم عنفوان الرجولة والتحدي؛ ما جعلهم يتجاوزون الصعاب والعقبات بكل ثقة وثبات مدافعين عن حقوق الإنسان البحريني وعزته وكرامته. ولكن وبقدر حاجة الشعب إلى دولة عادلة عزيزة أمينة تمارس وظائفها في إطار التفاعل والتكامل والدفاع عن كيانه وحقوقه تكون حاجته إلى مجتمع ديناميكي ومشارك في تحمل المسئوليات العامة والدفاع عن كرامة الأرض والعرض بما تفرضه عليه روح الوطنية والوفاء، فعليه أن يتصدى لكل فتنة تؤسس لتفريق شمله وإضعافه.

ويقودنا الحديث هنا للعودة إلى الوراء لأحداث غابت عن العيون ولكنها حاضرة في الذاكرة وكأنها تحدث اليوم أو ربما حدثت مع اختلاف بسيط لا مجال للخوض فيه؛ إذ أود التركيز على أحداث الأمس ولكم يا من تقرأون هذه السطور الربط بينهما لتتكشف لكم أمور ربما كانت غائبة عنكم. على كل حال ستكون البدايات من حادثة عاشوراء التي توضح الكثير والكثير جداً مما أردت توضيحه في شهادتي على عصر الهيئة وكيف تمكنت من تجاوز المؤامرات والتحديات وما إلى ذلك من أمور كثيرة ستعرفونها من متابعتكم للأحداث.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

المتتبع لما حدث في فتنة العام 1953، يفهم أن شعب البحرين أكبر من محاولات تفتيته؛ اذ تمكنت الشخصيات الوطنية من وأد الطائفيين وتوحيد الحركة الوطنية خلف مطالب عامة وشاملة للجميع، وهو عكس ما استهدفته حادثة سبتمبر/أيلول 1953 عندما هاجمت مجموعة مواكب عزاء المنامة.

نعود الى بداية الأحداث في مطلع الخمسينيات، عندما قامت الشرطة بإطلاق الرصاص على الناس من دون تمييز أو فهم بسبب تدافعهم ظناً منها بأنهم جاؤوا للهجوم على المعتمدية، استخدمت العصي والزجاج وجرح أكثر من 70 شخصاً. تدافع الناس وانفض العزاء وكل واحد يبحث عن الآخر وفي هذه الحادثة أصيبت خالتي بزجاجة شجت رأسها. وفي الوقت نفسه

روَّجت شائعات بهدف تأجيج الأوضاع، فقيل، إن شيعة المنامة يضربون سنتها، وأن سنة المحرق يهجمون على شيعة عراد، حتى وصل الأمر إلى قيام شيعة المنامة بحفر خندق حول بعض المناطق تجنباً لهجوم سنة المحرق وكانت الأجواء أشبه ما تكون ببداية حرب أهلية، وقد كان التحرك كالآتي:

في عصر اليوم ذاته (20 سبتمبر 1953) جاء صديق والدي ورفيق دربه المرحوم عبدالعزيز الشملان إلينا في البيت ليتصل بوالدي الذي كان مسافراً إلى العراق ليطلب منه الاستعجال بالعودة إلى البحرين فكلمه من هاتف منزلنا وقال له بالحرف: «الحكومة تريد أن تشعل نار الفتنة بيننا» إرجع بأسرع ما يمكن لإصلاح ما يمكن إصلاحه لعلنا نتمكن من احتواء الأزمة ومنع الكارثة؛ لأن الشملان يعرف أن العليوات يحظى بدرجة عالية من الحب والتقدير بين رجال الطائفة الشيعية بالإضافة لما له من كلمة نافذة مقنعة ولما يتمتع به من حسن الثقة والصدق في الدفاع عن حقوقهم.

عودة الوالد من العراق

في اليوم التالي عاد والدي من العراق وباشر دوره الوطني البارز حتى تمكَّن ورفاقه من إخماد الفتنة، ولكن الفتنة كانت أقوى بكثير من جهوده الحثيثة مع رفاقه بالإضافة إلى الانحياز الواضح من قبل البوليس، وكانت كلمته وبأمانة استطاعت منع أتباعه من الذهاب إلى العمل لكي لا تحدث مواجهات بينهم وبين إخوانهم السنة، وهكذا وللمرة الثانية منع الفتنة الطائفية من أن تقع.

كانت واقعة عاشورا في يوم الأحد ولم تتجدد المواجهات في المنامة عصر هذا اليوم وإن كانت الأنباء تصلنا تباعاً عن أحداث تجري في المحرق أو مواجهات في عراد وما إلى ذلك في مثل هذه المصادمات ولكن في يوم الإثنين ارتفعت وتيرة الشائعات يروج لها الذين لا يرغبون للنار أن تخمد فقالوا محذرين سنّة الرفاع والقرى الأخرى وكذلك عمّال بابكو إن هناك خطراً يهدد سنة المنامة من شيعتها؛ إذ يتعرضون لمجازر على نطاق واسع، في وقت يعيش الشيعة فيه هاجس الخوف من تظافر قوى السنة مع الحكومة ضدهم. فقام أعيان البحارنة وفي مقدمتهم عبدعلي العليوات، لثقة الشعب فيه، بمنع أتباعهم من الذهاب إلى العمل لكي لا تحدث مواجهات مع

السنة في أماكن العمل من جهة ولحماية عائلاتهم في المنامة.

عندماعاد والدي وجد زعماء الشيعة بانتظار لقائه باحتجاجهم قائلين، إن كل شيء كان مخططاً له مسبقاً، ولكنه قال إنه متأكد بأن الأمر لم يكن كذلك. لاحقاً ذهب إلى المحرّق مرة أخرى ووجد جمهرة خارجة بوضوح للمشكلات.

حدثت حركة في بابكو؛ وفي سترة حصل تصادم طائفي؛ وفي المحرق كذلك. وبدأت الطبقة المثقفة (الشيعية والسنية) عملها وتحركت لتوحيد الصف. تحركت الطبقة المثقفة من السنة والشيعة لحل المشكلة، مثل عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات ومحسن التاجر وسيد علي كمال الدين.

ولكن نتوقف هنا؛ فقد بدأنا حكاية ثانية عنوانها «ما الذي جري في جزيرة سترة؟».

لقد استعرضت الأحداث صبيحة عاشوراء فقط دون التعرض لما تلاه من أحداث سواء في المحرق أو في عراد أو حتى في سترة ومن يريد الاطلاع عليها فهناك الكثير من المراجع قد تناولتها بالتفصيل، ولكن من الواضح، وباختصار، أن الفتنة كان ينبغي لها أن تحدث وقد أعد لها بدقة ودراسة على أن تكون شرارتها الأولى الاقتتال بين المكونين الرئيسين وهذا ما رأيناه على أرض الواقع مند صبيحة العاشر من محرم على أن يكون الشيعة ومن معهم من إخوانهم السنة هم الوقود لهذه الفتنة.

وبقي البعض ينفخ في نار الطائفية بغية تأجيجها وامتداد لهيبها ولم يكتف بذلك بل أخد يصب الزيت على لهيبها ليزداد اشتعالاً ليصلي بها الشعب كل الشعب سنة وشيعة فالفتنة عمياء لا تميز بين طرف معها وآخر عليها والمستفيد هو المستعمر البغيض وأذنابه. وبقيت الشعارات الطائفية تغذي غرائز النفوس الضعيفة وتدعهم لتنفيس غضبهم وحنقهم وأحقادهم ضد الطرف الآخر الطامح لنيل الحقوق والحياة الحرة الكريمة باستقلاله. كان الهدف من إذكاء الطائفية بين أبناء الشعب الواحد هو أن ينشغلوا ببعضهم ويلهون عن المطالبة بالحقوق والدفاع عنها بالوسائل المشروعة.

وبالفتنة تصبح المهمة سهلة فالمطلوب فقط هو مهاجمة الهدف الذي أعد له نفسياً دون تفكير أو تردد، بعد أن شحنت غرائز الناس وعقولهم بالكراهية والأحقاد. فسياسة فرق تسد

هي أقصر الطرق وأسهل السبل لإثارة الفتن المذهبية مادام هناك من يستجيب دون تفكير وينفذ دون تخطيط، فكثرت الصراعات والتكتلات هنا وهناك.

ويقودنا الحديث هنا إلى ما حدث في جزيرة سترة وبالضبط في منطقة الخزانات التابعة إلى شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو). والحادثة ببساطة لا تتعدي أطفالاً شاكسوا بعضهم بعضاً ولكن النفوس مشحونة بالغضب ومهيأة للتصادم.

وتروى الحادثة أن اثنين من أبناء الشيعة الصغار سناً قاما بإخراج الهواء من عجلتي دراجتين لولدين من السنة وعند رجوعهما، أمسك السنيان بالشيعيين وقاما بضربهما. هذا حدث عادي كما قلت سابقاً لولا أن النفوس مشحونة وعليه وفي وقت سريع تدخل الرجال من الجانبين في القضية ووقع شجار بين أفراد من أهالي سترة الشيعة مع أفراد من إخوانهم السنة، نتج عنه طعن أحد السنة بمنجل على يد أحد أهالي سترة.

وقامت إحدى الحافلات بنقل الرجال من إحدى القرى الشيعية المجاورة إلى مكان الحادثة، وتحولت القضية من مشاكسة أطفال إلى صراع كبار بل إلى اقتتال راح ضحيته شخص من أهل السنة وجرح فيه عدد من الرجال، كان هذا بتاريخ 15 يونيو/حزيران 1954.

وبحسب ما تذكره مصادر التاريخ «قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف أهالي سترة، وبلغ عدد المعتقلين نحو خمسين شخصاً وأفرج عن بعضهم لاحقاً، وفي 30 يونيو 1954 قدّم ثمانية من الشيعة وثلاثة من السنة إلى المحاكمة، وجرت محاكمة المعتدين حكم على مسببي الفتنة بالسجن بمدد متفاوتة حيث حكم على واحد من الشيعة بالسجن لفترة أربع سنوات وثلاثة لفترة ثلاث سنوات، بينما حكم على الشيعة الباقين والسنة». الأولاد الثلاثة أصحاب الدراجة حكموا بالسجن شهراً واحداً فقط. وبما أن الأحكام كانت ثقيلة وغير متناسبة بين السنة والشيعة، ثار الشيعة على هذا الحكم واعتبروه حكماً جائراً.

وفي صباح يوم الأربعاء 1 يوليو/تموز 1954 (الأول من ذي القعدة 1373هـ)، احتشد جمع غفير من المواطنين في مسجد مؤمن بالمنامة وأعلنوا الإضراب وكان سبب هذا الاجتماع الأحكام التي صدرت بحق المواطنين. وأثناء وجودهم في المسجد وصلتهم أخبار مفادها أن شرطة القلعة ألقت القبض على باص قادم من القرى وبه ركاب من أهالي القرى المتوجهين إلى احتفال المسجد. أثار هذا غضب الشيعة وثار الناس جراء هذا الخبر. ساروا في تظاهرات متوجهة إلى

القلعة القريبة من المسجد حيث يسجن زعمائهم لمحاولة إخراجهم، وكانوا أمام هدفين، إما التأكد من الخبر أو تخليص المحتجزين.

ويبدو أن من كانوا في القلعة من ضباط وجنود قد استعدوا للمواجهة؛ بدليل أن الشرطة قد اتخذت مواقعها الدفاعية، لذا ما إن رأت الشرطة الحشود قادمة تهرع ناحية القلعة حتى بادرت بإطلاق النار عليهم. في هذه المواجهة غير المتكافئة قتل ثلاثة في الحال، أما الرابع فقد مات في المستشفى متأثراً بجراحه ويبدو واضحاً من أسماء المناطق التي ينتمي إليها الشهداء أن الاحتجاجات تشمل كل الوطن والشعب كله ثائر ويطالب بحقوق مشروعة.

والشهداء هم: ابراهيم عبدالرسول آل سيف (20عاماً) من المنامة، الحاج كاظم الحاج علي (21عاماً) من قرية المالكية، علي أحمد السعيد (18 عاماً) من قرية مقابة، وعلي الحاج حسن الحاج عبدالله (29 عاماً) من قرية سترة.

وقد قال لي شاهد عيان ممن عاشوا الواقعة «ما إن وصلنا إلى القلعة حتى أطلق بعض الرصاص في الهواء. وبسرعة هائلة تحول إلى أجساد الحشود المتظاهرة. لم يقف الأمر هنا بل حتى من تراجع فاراً للنجاة بحياته متحاشياً مواجهة الرصاص أطلقوا عليه النار بشراسة بهدف القتل والإصرار على القتل بدليل أنهم كانوا يطلقون الرصاص على الشخص الواحد أكثر من مرة حتى يموت فإذا سقط يطعنونه بالأسكوني (السلاح الأبيض) المثبت في نهاية البندقية ومن ثم يتركونه مضرجاً بدمه ميتاً أو ينزف حتى يموت حتى إن بعضاً من الشهداء قد تعذر تغسيله لعدم توقف نزف الدم جراء الطعنات؛ ما دفع القائمين على التغسيل لاستعمال (النورة) لوقف النزيف، ومن ثم علقت ثياب الشهداء الأربعة الملطخة بالدم على قضبان سياج مسجد مؤمن لعدة أيام». انتهت الشهادة.

هذا القتل زاد من غضب الشيعة فحملوا قتلاهم في تظاهرة إلى دار المقيم السياسي البريطاني، ولم تقف النزاعات عند هذا الحد بل استمرت بين الطائفتين. وأعلن الإضراب أسبوعاً، وغاب أكثر من ألفي عامل عن «بابكو»، وتعطلت السوق، لم يتوقف الإضراب إلا عندما وعدتهم الحكومة بتعيين لجنة للبحث عن الأسباب التي أدت إلى إطلاق النار ومعاقبة المسببين فيه.

في اليوم التالي التقى المستشار بشخصيتين كبيرتين من الشيعة هما المرحوم منصور العريض والمرحوم حسن المديفع ليضعهم في مواجهة الأربعة الممثلين للشعب والذي التقاهم في وقت

سابق ووصف اثنين منهم بالتطرف حيث أصرًا على مطالب شعبهم وتحدوا سلطة المستشار وبطشه بما قدموه من مطالب فكان والدي عبدعلي العليوات واحداً منهم.

ولكن وللمرة الثانية خابت مساعي المستشار في تراجع الأربعة الممثلين لمطالب شعبهم عن مطالبهم فعندما اجتمع بهم في المساء كرروا عليه المطالب نفسها. وفي هذا تتفق معي الوثائق البريطانية حيث أكدت أن مطالب الأربعة فيما يخص الواقعة كانت مطلبين هما، إقالة المدير العام للشرطة وشخص آخر، وإطلاق سراح الأفراد الذين سجنوا في قضية سترة أو على الأقل إعطاؤهم فرصة الاستئناف ضد الحكم.

وانتهى اجتماع المستشار بوالدي ورفاقه وهم يؤكدون له استمرارهم في الإضراب الذي بدؤوه حتى تبدي الحكومة حسن نيتها تجاه حماية الشيعة.

احتفل الشعب بذكرى الأربعين للشهداء؛ إذ أغلقت المتاجر في إضراب شامل وقام بمسيرات متوجهاً إلى المقبرة يرقد الشهداء وفي اليوم نفسه وزعت منشورات تحمل صور الشهداء وقد بيعت منه نسخ لا بأس بها أما عن ريع بيع المنشورات فقد كان في أيد أمينه سلمته للجهات المسئولة.

وبقي هاجس الخوف من أحداث مشابهة في شهر محرم المقبل يحكم تحركات الحكومة حيث كانت خطتها تتمثل في حصر احتفالات الشيعة بمنطقة الشيعة من المنامة وعدم السماح للسنة في تلك المنطقة بالخروج أو المشاركة إلى آخر تلك الترتيبات.

وفي 8 يوليو 1954 وزعت في السوق منشورات تتضمن مطالب شعب البحرين، وكانت كالآتي: تكوين مجلس استشاري يتكون من عدد متساوٍ من الشيعة والسنة لمتابعة كل الشئون العامة وكتابة قواعد وتوصيات تقدم إلى الحاكم لإقرارها أو رفضها المعقول.

تكوين لجنة قانونية لتشريع قوانين، والقانون يوافق عليه المجلس الاستشاري. إصلاح المحاكم، وذلك بتعيين قضاة لديهم شهادات جامعية، انتخاب مجالس للبلدية والصحة والتعليم، إصلاح الشرطة، وإقرار مبدأ أن يكون رئيس الشرطة مسئولاً عن تبعات أي خرق للأمن والسلام، دفع تعويضات لضحايا الحوادث منذ العاشر من محرم العام الماضي، ومعاقبة المسئولين عن إطلاق النار في 1 يوليو.

وتستمر الاضطرابات بين الشيعة والسنة ويستمر معها التأجيج وإشعال الفتيل ولكن في هذه المرة لم تأت الرياح بما يشتهي المستشار وأتباعه؛بل بدأت المسافة بين الطائفتين تتقارب بفضل حكمة الرجال العقلاء من الطائفتين الكريمتين.

و في 12 أغسطس/آب 1954 تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم، الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والشيخ عبداللطيف بن محمد آل سعد، والشيخ عبد الحسين الحلي. كما ضمت اللجنة عضواً من المحكمة العليا البريطانية في البحرين، وعدداً من الوجهاء والأفاضل إلى عضوية هذه اللجنة وهم: فضيلة الشيخ محمد صالح بن عبداللطيف، ومنصور بن محمد العريض، وأحمد بن يوسف فخرو، وإبراهيم بن علي المسقطي، وعبدعلي العليوات، ومحسن التاجر، وصادق محمد البحارنة، وحسين علي يتيم، ومحمد بن يوسف بن ناصر، ومحمد مبارك الفاضل، وجبر محمد المسلم، وحسن المديفع.

وقد تعهدت الحكومة بإثبات المسئولية وإجراء ما يلزم كما أبدت استعدادها تأدية الحقوق لأصحابها فقط على الشعب أن يلتزم الهدوء والسكينة وملازمة الأعمال في أمن وطمأنينة. والحكومة تكفل لهم أمنهم وأمانهم.

دور عبدعلي العليوات

كان دور والدي (عبدعلي العليوات) كالعادة فاعلاً ومتفاعلاً في مساعدة اللجنة للوصول إلى الحقائق بل ويدافع عن الحقوق وقد شكرته اللجنة التي شكلتها الحكومة للتحقيق «في حادثة القلعة إن عبدعلي العليوات، وهو أحد أولئك الذين طلب منهم حضور جلسات لجنة التحقيق قد تطوع وساعد اللجنة في إيجاد شهود من الشيعة الذين كانوا موجودين بقرب القلعة. وقد أحضر ثلاثة شهود جرحى وأربعة شهود من الذين كانوا في الطريق شمالي القلعة عند إطلاق النار. وهذه اللجنة تعرب عن امتنانها الشديد لعبدعلي العليوات على جهوده، لقد حاول جهده الحصول على شهود من الذين كانوا في ساحة القلعة ولكنه أخبرنا بعدم تمكنه من الحصول على من يعترف أنه كان موجوداً هناك. وقد تقدم أحد الشهود وهو مصير بن عبدالله زهران للإدلاء بشهادته. واللجنة تشكره على هذا الإحساس بالواجب فقد أثبت أنه شاهد مستقل».

وكما ذكرت في البداية عن مضايقات المستشار لوالدي لدرجة أنه أجبره على الاستقالة من

معظم مناصبه آنذاك وحيث إنه كان عضواً في المجلس البلدي فقد قدم استقالته وشاهدي هنا ما ورد في مذكرات بلغريف نفسه وهذا نصه «ومع اقتراب العام 1954 من نهايته ونتيجة لتوتر الأجواء وانتشار الشائعات واستعداد البعض لتصديقها، قرر ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي في المنامة استقالتهم. وعلى رغم أن هذه الاستقالات فجرت ما يشبه الزوبعة في فنجان الحياة البحرينية، إلا أنها مرت دون أن تؤثر تأثيراً مباشراً على الحياة السياسية والاجتماعية. استمرت الحياة وكان كيان الدولة أقوى من أن تحفره تظاهرة أو استقالة موظف».

وجاء العاشر من محرم في العام المقبل(1954) وبدَّد المخاوف فقد مر بسلام ولم يحدث ما كان يتوقعه الجميع ممن لا يريدون لهذا الشعب الأمن والاستقرار ويبدو أن القوى الوطنية قد لقنت الحكومة درساً في الوحدة الوطنية والتلاحم بين جميع مكونات الشعب، فلا فتن ولا طائفية ولا غير ذلك يمكن أن يفرق الكلمة ويضرم نار الفتنة. هذا من جهة الحكومة، أما من الجهة الأخرى فقد كانت الأحداث رسالة واضحة لجميع الوطنيين من أبناء الطائفتين الكريمتين بضرورة الخروج من المأزق الطائفي والاندماج في وحدة وطنية تحت قيادة واحدة والتمسك بالمطالب الشعبية الوطنية في العدالة والديمقراطية. ومن هنا بدأت حركة الهيئة التي قادت النضال الوطني مابين 1954 الى 1956.

الفصل الخامس

البيئة السياسية في مطلع الخمسينات

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 53 6/19/14 2:30 PM

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 54 6/19/14 2:30 PM

البيئة السياسية في مطلع الخمسينات

ابتدأ عقد الخمسينات وكأن البحرين تتحوَّل من حال إلى حال، ففي هذا العقد شهدت البحرين تحولات اقتصادية وتوسعاً في الأسواق واتساعاً في التجارة والانفتاح على العالم، والتفاعل مع أحداث الوطن العربي وخاصة الثورة المصرية (23 يوليو / تموز 1952)، ودعم جمال عبدالناصر حركات التحرُّر العربية، وبروز الحركة القومية العربية وتأثيراتها على الوطن العربي، وكذلك التأثيرات الكبيرة لإنشاء الكيان الإسرائيلي على نمو الوعي العربي المقاوم للاستعمار والمطالب بالحرية والاستقلال والديمقراطية.

لقد كانت البحرين تعيش هذه الأجواء، وتتفاعل مع محيطها العربي؛ لكن في المقابل كان المجتمع البحريني من خلال قواه الفاعلة يتطلع إلى الحرية والاستقلال والديمقراطية على الصعيد الداخلي، وكان مطلع الخمسينات يشير إلى وجود حركة اجتماعية سياسية وإن لم تتبلور بعدُ وتأخذ زمام المبادرة، وتعبِّر عن التطلعات الشعبية نحو الاستقلال والحكم الرشيد، وتتجاوز التشرذم الطائفي.

وكما يقال، ربَّ ضارة نافعة، فالأحداث الطائفية التي حدثت في العام 1953 مهَّدت الطريق لقيام حركة الهيئة في العام 1954 والتي مثلت مختلف أطياف المجتمع، كما عبَّرت عن رغبة وتطلعات المجتمع في نيل الاستقلال والمشاركة الشعبية في القرار السياسي على أسس حديثة تتمثل في قيام مجلس تشريعي معبِّر عن الإرادة الشعبية.

وفي ظل المحاولات الحثيثة لوأد التحرك الشعبي الوطني العام، لعبت بعض الجهات على الوتر الطائفي بهدف شق المجتمع، وكان ذروة ذلك خلال عاشوراء؛ إذ حاول عدد من المغرضين إشعال الفتنة الطائفية باستهداف المواكب الحسينية في المنامة. لكن الشخصيات الوطنية الحريصة على وحدة هذا الوطن أفشلت هذا المشروع، وتنادت إلى تجاوز هذا الوضع.

توالت الأحداث، وكان دور النخبة الشيعية والسنية رياديّاً، وكان والدي (عبدعلي العليوات) مع آخرين مثل عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، الحاج عبدالله أبوديب، سيدعلي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، محسن التاجر)، في مقدمة الأحداث المحورية.

بعد إخماد الفتنة الطائفية... جاء إضراب السواق

بعد ان تمكنت النخبة من إخماد الفتنة الطائفية التي اندلعت في 20 سبتمبر / أيلول 1953، تمكنت أيضاً من حل مشكلة وطنية أخرى بعد عام من الفتنة... ففي 24 سبتمبر 1954 أضرب سواق التاكسي احتجاجاً على إجراءات جديدة، وتمكنت النخبة من حل الإشكال عبر تأسيس صندوق التعويضات التعاوني لحل أزمة التاكسي والتأمين على السيارات... وفيما يأتي تفصيل ذلك.

في تلك الفترة؛ بدا وكأن الشعب كتب عليه ألا يهنأ ولا يستريح بل يعيش مطارداً ومهمشاً ومشرداً وشاكراً وصامتاً، لكن كانت هناك رسالة واضحة نحو الوحدة الوطنية والتلاحم بين جميع مكونات الشعب، وهذه الرسالة أرادت القوى الوطنية بطائفتيها الكريمتين إيصالها إلى الحكومة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الوطن.

غير أن هذا الهدوء والسلام الذي عاشه الوطن لفترة وجيزة جدّاً لم يرق لأحد ممن ذكرت. وخصوصا عندما خرج أبناء الطائفتين الكريمتين في مواكب عاشوراء صفّاً واحداً، صوتاً واحدا، شعاراً واحداً لا اختلاف فيه والأجمل والأكمل من ذلك تحت قيادة واحدة اذكر من ضمن (الشيلات) في العزاء: «عباس حامل اللواء... الشيعي والسني سوا».

وهكذا ما عكر الأجواء هو قرار فرضت الحكومة بموجبه عقود تأمين على السيارات بأسعار مرتفعة. وفرضت الحكومة التأمين على أصحاب التاكسي. فكانت ردة فعلهم بقوة القرار، فأضرب سواق التاكسي والباصات والشاحنات عن العمل مند منتصف ليلة 24 سبتمبر/ أيلول 1954م، مطالبين برفع الظلم عنهم معلنين تمردهم على أي قرار جائر.

وكأن القرار الحكومي فجر فيهم إرادة التحرك للمطالبة بحقوقهم وقد انحصرت مطالبهم حينها في الآتي: «تعديلات في مسألة التأمين الإلزامي والمعدلات العالية لذلك، والأجور المفروضة على السيارات التجارية التي تستعمل جسر المحرق، والغرامة المفروضة على السائقين بالإضافة إلى السجن لمن يتسبب في إحداث جروح بسبب السياقة المتهورة». وكان من مطالبهم كذلك «السماح بتكوين نقابة لسائقي التاكسي، وطرح خطة حكومية للتأمين».

الجمهور لم يكتفِ بالاضراب انما أراد ايصال صوته صرخة مدوية مطالبة بحقوقه وترجم

احتجاجه عبر أساليب كانت محل نقاش، مثل نثر المسامير في الشوارع وتكسير القناني الفارغة ورميها في الشارع، وطالبوا باستصدار قانون جديد للتأمين، واستمر هذا الاضراب لمدة أسبوع كامل.

شكل هذا الاضراب التحرك الاجتماعي الأبرز للحركة المطلبية في 1954، اذ جمع كل الأطياف تحت مطالب واحدة. وبعد ذلك جاء تحرك العمال والطلاب ورجال الدين والتجار وكل من يعنيه الوطن واستقراره، حيث شملت التحركات مطالب كل فئات الشعب ومعاناته وهمومه ومن دون تكتلات او انتماءات من شأنها اضعاف التحرك وتقهقره.

وأمام هذا الغضب الشعبي والحراك المستمر لم تجد الحكومة بدّاً من الموافقة على انها الاضراب باعطائهم القليل علها تمتص غضبهم وتخمد ثورتهم فأصدرت قراراً بالسماح لأصحاب السيارات تكوين صندوق مؤقت يشكل المساهمة فيه بديلاً للتأمين طرف ثالث.

الإلتقاء بالحاكم في الرفاع

في البداية، كانت هناك تحركات شعبية تحاول الذهاب إلى مقر الحاكم في الرفاع لعرض مطالبها على سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. ولأن المسافة طويلة من المنامة الى الرفاع فحاول المتظاهرون الذهاب بالباصات. إلا أن الباصات مُنعت من التحرك، في هذا الوقت قام الوالد بسياقة أحد الباصات بدلاً من سائقه الأصلي، وقال للمتظاهرين تفضلوا يا جماعة فامتلأت السيارة فذهب بهم الى الرفاع لمقابلة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

وبمجرد وصولهم الى الرفاع قال لهم سمو الحاكم مخاطباً «أعرف يا جماعة ماذا لديكم وماذا تريدون»، فسأله المتظاهرون ماذا لدينا؟ فقال: «أعرف انكم جئتم الى هنا لعرض مشاكل البلد ونحن مهتمون بمشاكل الناس وقضايا البلد التي يعاني منها, ونسعى قدر الإمكان الى حلها».

في هذه الأثناء طلب سمو الشيخ سلمان من الوالد والذين معه من الجمهور أن يجلسوا معه، فجلسوا، فقدم اليهم واحداً واحداً كأساً من حليب الجمال، وطلب منهم أن يشربوه، وبعد ذلك سيتم الاستماع لمطالبهم، والمشاكل والقضايا التي جاءوا من أجلها.

وبالفعل شربوا الحليب واستراحوا قليلاً ودار حديث عابر بين الشيخ والحاضرين ولم يتم التطرق الى المشاكل التي جاءوا من أجلها، والسبب في ذلك - بحسب الوالد - يعود الى طريقة استقبال الشيخ سلمان للمتظاهرين، والتي أنستهم طرح مشاكلهم، كما يعود الى إقناعهم بأنه سيقوم بمتابعة ما جاءوا من أجله.

كما حدث شيء من هذا القبيل بين سمو الشيخ سلمان بن حمد مع بعض أعضاء الهيئة، مثل الحاج عبدالله ابو ديب، وابراهيم بن موسى، ولم يكن معهم الوالد، حيث ذهبوا الى الرفاع لعرض بعض المشكلات العالقة، فأجلسهم واستضافهم كتقدير من قبله لهم.

النخبة تحل أزمة السواق

ولنعد الآن لاستكمال ما بدأناه عن القرارات الجائرة وردود الأفعال الشعبية بموافقة الحكومة على إصدار قرار بالسماح لأصحاب السيارات تكوين صندوق مؤقت تشكل المساهمة فيه بديلاً للتأمين طرف ثالث. ونظراً إلى عدم ثقة الناس بالمستشار آنذاك وعجز الحكومة عن حل المشكلة تصدت النخبة السياسية للمشكلة، حيث اقترحوا تأسيس شركة أهلية مساهمة من قبل أصحاب السيارات لتأمين سياراتهم. وكان هذا المقترح بداية لحل الأزمة. ونتج عن ذلك تأسيس صندوق التعويضات.

كان هذا الصندوق بمثابة قارب النجاة لمن أوشك على الغرق بحيث وفر للعاملين الكثير من خدمات التأمين المتطورة جدا، وهو انجاز مهم يحسب للمعارضة فهي لا تعارض فقط وانما تضع الحلول والبدائل أيضا. ولذلك كان الاقبال على الاشتراك في صندوق التعويضات كبيراً جدّاً وابتعد الناس عن شركات التأمين الاجنبية ما حدا بتلك الشركات تقديم شكوى إلى المستشار البريطاني بلغريف طالبين منع هذا المشروع. ولكن ثقة الناس بالنخبة أدت إلى ظهور الصندوق بشكل قوي، والباكر أصبح رئيساً للصندوق.

ودائماً الرشوة هي خيار البعض لشراء الذمم حيث حاولت إحدى شركات التأمين الأجنبية مساومة عبدالرحمن الباكر باعتباره رئيس الصندوق بإعطائه خمسين ألف روبية (خمسة آلاف دينار) رشوة، لكن الباكر رفض، وتطورت الأمور بعد ذلك بشكل مفاجئ...

ظل راس مال الصندوق ورقة ضغط وتعجيز حيث طالب بلغريف القائمين على الصندوق بتوفير مبلغ قدره 50 ألف روبية وإيداع هذا المبلغ ضماناً باسم الحكومة في أي مصرف. نجحت النخبة في جمع أربعين ألف وخمسمئة روبية وتفضل بعد ذلك الوجيه خليل كانو (أحد المتحمسين لتأسيس الصندوق آنذاك) بدفع خمسمئة روبية لإكمال الضمان المطلوب.

وبحسب قراءاتي لقوانين العمل في الصندوق؛ فإن القانون الأساسي للصندوق يقوم على الآتي: «كل من يؤمِّن عربته (مركبته) ويدفع قسط التأمين يعتبر شريكاً في هذه المؤسسة وله حق في الأرباح. وكل من يدفع الاشتراك من السواق ومن أصحاب العربات يعتبر مؤمَّناً عليه ضد العجز وضد الشيخوخة والمرض».

ولا يمكننا أن نغفل هنا المسألة التنظيمية في هذا الموضوع؛ فبمجرد إعلان تأسيس الصندوق، بادرت النخبة بإصدار بطاقات اشتراك لجمع رأس المال، وخلال سنة واحدة تمكن الصندوق من إرجاع كامل الأموال التي دفعت في تأسيسه. إن هذه التجربة الرائدة هي عمل شعبي بامتياز منه واليه هو المؤسس وهو المستفيد أولاً وأخيراً.

بقي المستشار يتتبع تحركات النخبة بكل غروره على أمل القضاء على تحركاتهم الوطنية التي لا تروق له ولا تتماشى مع أطماعه، فما أن علم بأن الباكر يعقد اجتماعات في مقر الصندوق (هذا بحسب ما وصل إليه) حتى هدده بسحب الجواز البحريني معللاً بأنه قطري الأصل.

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 60 6/19/14 2:30 PM

الفصل السادس

... وهكذا تأسست «الهيئة التنفيذية العليا»

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 61 6/19/14 2:30 PM

صورة تجمع (من اليمين) عبدالعزيز الشملان، صالح شهاب (الكويت)، عبدعلي العليوات، ...

... وهكذا تأسست «الهيئة التنفيذية العليا»

استشاط المستشار عضباً على الباكر وقرر سحب جنسيته، بحجة أنه من قطر، لكن في 6 أكتوبر / تشرين الأول 1954 نظمت النخبة احتجاجاً على ذلك وساندهم الناس، وتجمعوا في «مسجد خميس» في المنامة، وأعلنوا رفضهم سحب جنسية عبدالرحمن الباكر ودعوا الى اجتماع في السنابس في 13 اكتوبر 1954، وكان الوالد مع باقي الشخصيات الوطنية قد أعدوا خطة أعلنوها في «مأتم بن خميس» في السنابس، إذ تم إعلان تأسيس «الهيئة التنفيذية العليا» من ثمانية أشخاص (4 شيعة و 4 سنة) مع مساندة كل فئات المجتمع، وأعلنوا اجتماعاً آخر في 16 أكتوبر 1954 في مسجد مؤمن، وثم اجتماع آخر في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1954 في جامع العيد.

هكذا اذن، وفي 13 أكتوبر 1954، انطلقت الهيئة من خلال عدَّة اجتماعات لشخصيات وطنية حريصة على وحدة المجتمع، وكذلك لتفويت الفرصة على دعاة الطائفية، بل والمساهمة في حل قضايا وطنية عملية كبرى مثل التأمين على السيارات، في ظل هذه الأجواء نشأت الهيئة التنفيذية العليا (تغير اسمها لاحقاً الى هيئة الاتحاد الوطني كما سيأتي ذكره في حلقة مقبلة)، ودحرت النخبة الوطنية محاولات البعض لإحداث فوضى في المواكب الحسينية، وقد حدث ذلك بالفعل في منطقة بالمنامة تسمى الباغشة، ومن جراء ذلك حدثت فوضى في البلاد وكادت

أن تتحول إلى حرب بين الطوائف والمذاهب؛ إلا أن حكمة العقلاء من الشيعة والسنة حولت الأحداث الطائفية إلى وفاق وطني وحدث سياسي جامع لكل فئات الشعب البحريني.

وحرصاً على الوحدة الوطنية تدخلت شخصيات من الطائفتين أمثال والدي عبدعلي العليوات، عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، والحاج عبدالله أبوديب، سيد علي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، محسن التاجر. وهؤلاء رتبوا للقاء مجموعة من الشخصيات في مأتم بن خميس (أحمد بن خميس) في السنابس لإعلان تشكيل قيادة للهيئة مكونة من ثمانية أشخاص مناصفة بين الشيعة والسنة. وبالمناسبة أصبح الحاج أحمد بن خميس مسئولاً عن جدحفص وتوابعها من القرى. وبتشكيل الهيئة دخلت البحرين والحركة السياسة المطلبية مرحلة جديدة تمثلت في مجموعة من المطالب السياسية وعلى رأسها انتخاب برلمان يمثل الشعب.

بتأسيس الهيئة تمكنت البحرين من تجاوز الطائفية واستمرت الهيئة تقود العمل السياسي الوطني في البحرين مدة سنتين، وكادت أن تحقق مطالب الشعب البحريني.

أعود بكم ثانية إلى الحديث عن تأسيس الهيئة التفيذية العليا. هذا الاسم الذي سبب قلقا وتوترا للمستشار وطالما تساءل لماذا تنفيذية عليا؟ ويبدو أن هذه التسمية قد أرقته كثيرا وجعلته يبذل محاولات مستميتة حتى غير اسمها الى هيئة الاتحاد الوطني (كما سيأتي ذكره لاحقاً) بعد جولات مريرة مع اعضائها وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

الجمعية العمومية للهيئة

هناك تضارب بشأن عدد أعضاء الجمعية العمومية للهيئة، فقد أشار الباكر في كتابه إلى أن عددهم يصل إلى 120 عضواً. وهذا ليس صحيحاً؛ إذ إن العدد الحقيقي يقارب مئة عضو، وما ذكره عبدالرحمن الباكر في كتابه «من البحرين الى المنفى» ليس دقيقاً والأعضاء عينوا تعييناً بعد مداولات ومشاورات معهم في مختلف مناطق البحرين.

والملاحظ ان الأسماء التي وردت في كتاب الباكر احتوت أسماء جديدة لم يكونوا أعضاء أصلاً وحذفت أسماء أخرى، ربما عن طريق الخطأ. فعلى سبيل المثال، لم يرد ذكر جعفر محمد أحمد

من باربار ولا محمد علي بن ضيف من دمستان، ولا علي بن فردان من كرزكان وآخرين غيرهم.

لقد كانت للباكر علاقات وثيقة حتى أن المستشار والباليوز اعتقدا أن الهيئة هي الباكر وأن الباكر هو الهيئة، ولذلك ركزوا عليه أكثر، في حين ان الهيئة في كثير من محطاتها الحرجة كانت تحت قيادة كل من عبدعلي العليوات وعبدالعزيز الشملان. وعندما غاب الباكر عن الهيئة لفترة من الزمن، استمرت النشاطات طوال مدة غياب الباكر؛ إذ أعلنت الإضراب العام، واستطاعت الهيئة إيصال رأي الناس بشكل فاعل.

شكل قادة الهيئة «هيئة ظل» سرية لتتولى أمر القيادة في حال اعتقالهم، لكن للأسف الشديد أقولها والغصة تخنقني أن شيئاً من هذا لم يحدث، فبمجرد اعتقال قادة الهيئة في نهاية 1956 (كما سيأتي لاحقاً) غابت شخصيات الظل عن المشهد السياسي.

مطالب الهيئة

بتأسيس الهيئة تمكنت البحرين من تجاوز الطائفية التي أرادها من لا يحب لمجتمع البحرين التآخي والتقدم، واستمرت الهيئة تقود العمل السياسي الوطني في البحرين مدة سنتين (من 1954 حتى 1956) وكادت أن تحقق مطالب الشعب. وقد تتابعت التحركات، وأخذت اتساعاً، فقدمت الهيئة مطالبها كما يأتي:

- تأسيس برلمان منتخب من الشعب، ممثلاً للشعب ومعبراً عن إرادته ومدافعاً عن حقوقه.

- وضع قانون مدني وجنائي موحد.

- إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.

- السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

سنستعرض في الحلقة التالية الظروف التي تعرضت لها الهيئة، وكيف تم حلها في نهاية 1956. (يتبع...)

حركة الهيئة بدأت من قصص نجاح

تصدت الهيئة لقيادة الشعب بمختلف فئاته، وتأسست بسبب نجاح النخبة السنية والشيعية بصورة موحدة في إخماد الفتنة الطائفية، التي نشبت في عاشوراء 1953، ومن ثم نجحت النخبة ذاتها في حل أزمة التأمين على السيارات وأنهت إضراب سائقي التاكسي. وعلى أساس هذا النجاح الباهر تأسست «الهيئة التنفيذية العليا» في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1954 بعد اجتماع حاشد في مأتم بن خميس في السنابس وتشكلت القيادة من والدي عبدعلي العليوات، عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، الحاج عبدالله أبوديب، سيدعلي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، ومحسن التاجر.

طرحت الهيئة المطالب الوطنية التي لازلنا نتحدث عنها إلى اليوم، وهي ذاتها لم تتغير. وقد أعلنت الهيئة الإضراب العام ما بين 4 و10 ديسمبر/ كانون الأول 1954 احتجاجاً على تجاهل الحكومة مطالب الشعب التي قدمتها الهيئة.

بعد ذلك ردت الحكومة عبر تعيين خبير انجليزي لكتابة قانون جنائي وإصلاح القضاء وتعيين هيئة مؤقتة للنظر في شئون المعارف والصحة والمحاكم والأمن، ولكن الهيئة رفضت ذلك لأنها قاصرة الصلاحيات وغير منتخبة.

كما استجابت الحكومة بالنسبة لإعادة الانتخابات البلدية على أسس عادلة، ولكن الحكومة أعلنت عن تنظيم انتخابات على النهج القديم نفسه في 9 فبراير/ شباط 1955، وكردة فعل على ذلك دعت الهيئة إلى مقاطعة الانتخابات لأن الحكومة رفضت الحوار.

وتطور الأمر لاحقاً إلى أن تعلن الهيئة عن إضراب للأسواق في 21 مايو/ أيار 1955 وهذا كان يصادف عيد الفطر، كما نظمت الهيئة لقاءات تآلف بين الشيعة والسنة في فترة الإضراب.

لكن الأحداث الخارجية، ولاسيما في مصر آنذاك كانت تضغط على الأوضاع الداخلية، وحدث أن قام بعض الناس الذين كانوا في استاد المحرق في 2 فبراير/ شباط 1956 وصادف مرور موكب وزير الخارجية البريطاني آنذاك سلوين لويد للبحرين، فخرج الناس من استاد المحرق الرياضي ورشقوا الوزير بالحجارة، وهذا أدى لإقحام الهيئة في قضايا لم تكن في حسبانها.

مع ذلك، كانت هناك تنازلات لصالح الهيئة، إذ استجابت الحكومة لأحد المطالب في 10

فبراير/ شباط 1956 وسمحت بإجراء انتخابات لمجلسي الصحة والمعارف (5 بالانتخاب، 3 بالتعيين)، وفاز مرشحو الهيئة بجميع المقاعد المنتخبة، ولكن الحكومة قامت بتعيين الذين خسروا في الانتخابات في المقاعد المعينة، ما أثار استياء الهيئة وقررت أن لا تحضر الاجتماعات.

تطورت الأمر أكثر مع حادث بالقرب من بلدية المنامة في 11 مارس/ آذار 1956 نتج عنه سقوط 9 من المواطنين قتلى بعد اعتقال أحد باعة الخضرة وحدوث احتجاجات.

الاعتراف بالهيئة في 1956 وتغيير الاسم

وفي وسط كل هذه الأحداث الجسيمة، حصلت الهيئة على إنجاز تاريخي على مستوى الخليج العربي كله، إذ اعترفت الحكومة بها كحزب سياسي في 16 مارس 1956، وذلك بعد أن وافق قادة الهيئة على تغيير اسمها من «الهيئة التنفيذية العليا» إلى «هيئة الاتحاد الوطني»، وهي بذلك أو حزب سياسي في الخليج العربي يحصل على اعتراف رسمي. وقد اشترطت الحكومة مغادرة الباكر البحرين قبل الاعتراف الرسمي، وتولى والدي وعبدالعزيز الشملان قيادة الهيئة.

الهيئة كانت أيضاً طرحت مطلباً صعباً جداً على الحكومة وهو إقالة المستشار تشارلز بلغريف، وقد كان هذا المطلب مقبولاً لأن المستشار حكم الشئون الداخلية حينها لمدة ثلاثين عاماً، كما شعر قادة المعارضة أن هذا المطلب أصبح مقبولاً حتى بالنسبة لبريطانيا، ولكن كانوا يريدون بلغريف أن يخرج من الساحة السياسية مع حفظ ماء الوجه.

وبالفعل، فقد نوهت الجهات الرسمية في يونيو/ حزيران 1956 إلى أن تشارلز بلغريف سيتقاعد، وأن مدير الجمارك آنذاك سميث سيتسلم منصباً جديداً باسم «سكرتير حكومة البحرين»، وهذا حدث لاحقاً في 1957، وذلك بعد أن تدهورت الأمور أكثر من ذي قبل. ومن المهم الإشارة إلى أن سميث تسلم منصبه الجديد في 23 يناير 1957 كسكرتير لحكومة البحرين، ورحل بلغريف عن البحرين في 18 أبريل 1957... ولكن قبل كل ذلك حدثت تطورات خطيرة جداً.

أثر الأحداث في مصر على البحرين

مستشار حكومة البحرين تشارلز بلغريف

ولكن الأحـداث في مصر وترت الأوضاع في المنطقة وانعكس ذلك على البحرين، واتخذت الحكومة ذلك حجة للإجهاز على الهيئة. ففي 26 يوليو/ تموز 1956 أعلن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، واشتعل الشارع العربي، ومعه الشارع البحريني تأييداً له، وقامت الهيئة بالدخول في هذه النشاطات، وهذا أخرجها عن نطاق عملها الأصلي المتخصص في الشأن الداخلي، إذ أعلنت الإضراب في 16 أغسطس/ آب 1956 احتجاجاً على بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 1956 انفلت الوضع في البحرين بعد العدوان الثلاثي على مصر.

نزول الجيش البريطاني وحل الهيئة

حصل أعداء الهيئة على الفرصة التي كانوا ينتظرونها، ونزل الجيش البريطاني في شوارع البحرين في 6 نوفمبر 1956 وتم اعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني كما تم حل الهيئة، وأعلنت حالة الطوارئ في البحرين.

وهكذا، وبعد سنتين من قيادة هيئة الاتحاد الوطني للعمل، وفي فترة العدوان الثلاثي على مصر، نرى كيف أن تظاهرات صاخبة ضد العدوان ومؤيدة لجمال عبدالناصر بقيادة الهيئة انجرت إلى منحى لم تتصوره الهيئة، وقد اندست عناصر مغرضة وقامت بالتخريب وإضرام النار في أماكن عديدة، فنزل الجيش البريطاني.

اعتقال قادة الهيئة

تم اعتقال أربعة من قادة الهيئة وهم: عبدعلي العليوات، وعبدالرحمن الباكر، وإبراهيم بن موسى، وإبراهيم فخرو في 6 نوفمبر 1956.

أما عبدالله أبوديب فقد أرسل له المستشار واستدعاه وقال له: نحن نعلم أنك في الهيئة، ولا نرغب في اعتقالك وأنت رجل كبير في السن. فقال أبوديب: نعم أنا رجل كبير، لكنني أستطيع أن أعمل أكثر من الذين اعتقلتموهم. فقال له المستشار: إذا كان الأمر كذلك فسأعتقلك. فرد أبوديب: أنا لست بأحسن منهم (يقصد قيادات الهيئة المعتقلين) وبإمكانك أن تعتقلني، وأنا حاضر لكل شيء، إلا أن بلغريف لم يعتقله وخاصة أنه بالفعل كان كبيراً في السن.

وبعد القضاء على الهيئة والقبض على قياداتها دخلت البحرين في حالة هدوء سياسي ظاهري، لكنه يخفي أزمة سياسية عميقة جداً.

في هذه الفترة كان يتردَّد علينا شخص اسمه إبراهيم الصباح ويعرف بـ «أبوحمد الصباح» وهو في أبوظبي، وكان يؤكد أهمية بقاء الإضراب العام في البلاد. إلا أن الناس رجعوا إلى أعمالهم وفك الإضراب، وعلى رغم وجود قيادة أو صف ثانٍ للهيئة يحل محل القيادة في حال اعتقال الصف الأول، فإن هذا الصف لم يقم بقيادة الهيئة، وعاد الناس إلى أعمالهم، وانتهى الإضراب العام والعصيان المدني.

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 70 6/19/14 2:30 PM

الفصل السابع

حيثيات
اعتقال الوالد

حيثيات اعتقال الوالد

اعتقل الوالد يوم الثلثاء (6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956)، في الفترة المسائية، وهو اليوم نفسه الذي اعتقل فيه الباكر والشملان. وعندما جاءوا لاعتقاله كان الوالد مستعداً لمثل هذه اللحظة؛ إذ كان بكامل لباسه ومرتدياً بشته، وكأنه يستعد للحظة الاعتقال، وكان متهيئاً لكل مكروه، حتى أنه عندما جاءوا إلى منزلنا بجلبتهم طلب منهم عدم إزعاج الجيران، وعدم الطرق على باب البيت.

دخلوا البيت لاعتقاله وكان كل أفراد الأسرة موجودين فيه، ثم توجهوا إلى غرفة النوم الخاصة بالوالد، فسألني أحد الشرطة: هل هذه غرفة الزعيم فعلاً؟ وكان السبب وراء السؤال هو ما وجده من بساطة في الغرفة لا تدل على ما يحظى به الوالد من مكانة قيادية. في هذه اللحظة سلم الوالد نفسه. فطلب مني أحد رجال الشرطة تفتيش الصندوق (الصندوق التجوري) الخاص بالوالد. فجاء المستشار وطلب مني إخراج الصندوق الحديد من النافذة وبعد محاولات من قبل الشرطة تبيَّن أنه لا يمكن إخراجه من النافذة. فعاد المستشار وطلب منهم إخراجه عن طريق تحطيم النافذة، وبالفعل قاموا بكسر النافذة وأخرجوه عنوة وأخذوه معهم.

بعد ذلك بمدة خاطبت الجهات المعنية لاسترجاع الصندوق واستعادة محتوياته فرفضت الحكومة إرجاعه أو إرجاع محتوياته حتى يومنا هذا. أما فيما يخص دوري في هذه اللحظة فلم يكن لي دور اللهم إلا مراقبة ما يجري. ولذلك بعد اعتقال الوالد قاموا باعتقال أخي فيصل لأنه الوحيد بين الإخوان الذي كان على علاقة بالهيئة ويعمل في مقرها.

ذكريات من تفتيش البيت

وهنا تحضرني حادثة عندما جاءوا لاعتقال الوالد؛ إذ أخذوا يفتشون غرف البيت غرفة غرفة، ثم جاء دور إحدى الغرف، فقال لهم أحد الضباط وكان بحسب ما عرفت لاحقاً انه من الشيوخ، لقد فتشنا الغرفة، وهو في الحقيقة لم يفتشها، وكان في ذلك قاصداً عدم تفتيشها. وفي الوقت نفسه كان معه ضباط إنجليز ورئيسهم أيضاً شخص إنجليزي، وأتذكر أن ذلك الإنجليزي عندما دخل إلى مجلس الوالد وجد صورة عبدالناصر معلقة على الجدار، فصرخ بصوت عالٍ: بورسعيد ستوب، بورسعيد ستوب، لا نريد مزيداً من المشكلات.

ومن الأشياء التي يجب ذكرها، أنه بعد اعتقال الوالد وبقية أعضاء الهيئة وكذلك أخي فيصل أصبح الناس يخشون الوقوف معنا أو الحديث إلينا، وذلك بسبب خوفهم من السلطة والنأي بأنفسهم عن أية تهمة، أو أية علاقة أو تعاطف مع الهيئة.

وهذه أمور مفهومة، وأعتقد أنها مازالت قائمة حتى الآن بالنسبة إلى المناضلين وأصحاب المواقف الوطنية.

الحكم على الوالد

أعلنت حالة الطوارئ وبدأت محاكمة قادة الهيئة في 22 ديسمبر 1956، وصدر الحكم على القادة الثلاثة في يوم واحد في مركز شرطة البديع في محكمة برئاسة الشيخ دعيج بن حمد وعضوية كل من الشيخ علي بن أحمد آل خليفة والشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والمدعي العام رجل إنجليزي يدعى بني. لم نحضر المحكمة ولم نعرف ما هو الحكم الذي صدر بحق الوالد حينها، لكننا عرفنا فيما بعد أن حكم عليه مع زميليه الباكر والشملان بأربعة عشر عاماً. وكان ذلك يوم 23 ديسمبر/ كانون الأول 1956.

وبعد فترة تردَّدت شائعات أن الثلاثة سيتم تسفيرهم إلى سيشل والبعض يقول إلى جزيرة سانت هيلانه. ثم تأكدنا بعد ذلك عندما طلبوا منا تزويدهم بمستلزمات شخصية للوالد. أما التهم التي وجهت إلى الوالد وزميليه فهي:

- الاتصال ببلد أجنبي بهدف اغتيال الحاكم وأفراد أسرته ومحاولة قلب نظام الحكم.

- الإخلال بالأمن والقيام بالتظاهرات والاعتصامات.

- نشر معلومات مغلوطة في الصحف والتحريض.

نفي الوالد الى سانت هيلانة

على رغم طلب الشرطة منا مستلزمات شخصية للوالد، إلا أنهم لم يخبرونا أنهم سيقومون

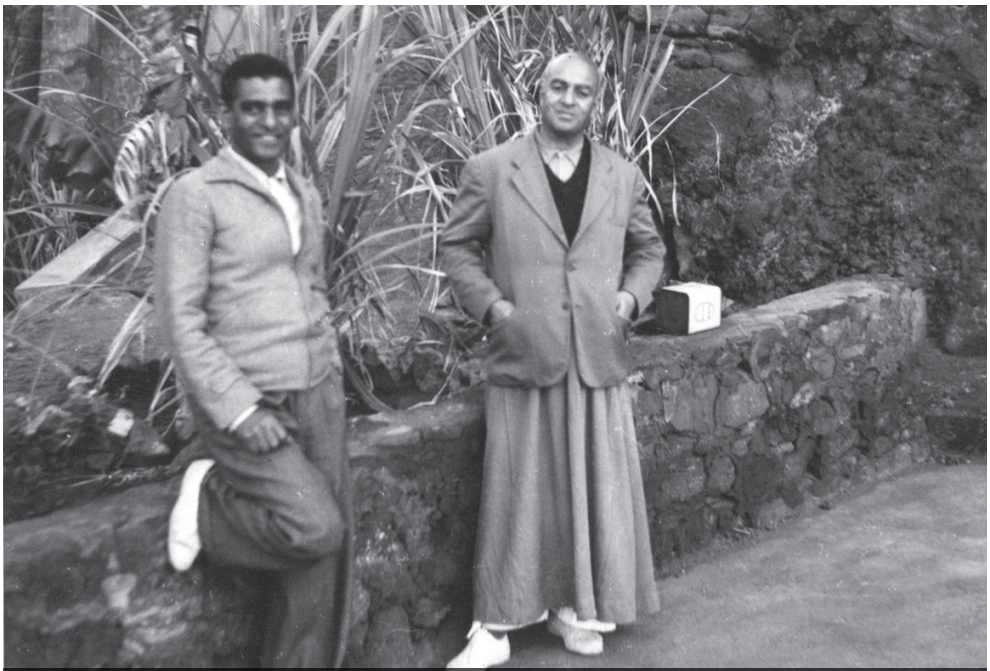

عبدعلي العليوات مع عبدالعزيز الشملان

بنفيه مع زميليه الباكر والشملان، ومن خلال مقابلة قصيرة مع الوالد في مركز البديع بتاريخ 27 ديسمبر 1956، لم نكتشف أنهم سيسفرونه، ولم يخبروا الوالد، ولم يخبرونا هم أيضاً؛ إلا أننا اكتشفنا فيما بعد أنهم سفروه بالفعل إلى جزيرة سانت هيلانه بالمحيط الأطلسي. وفي الحقيقة أن الوالد برفقة زميليه وهم في السفينة التي أقلتهم إلى هذه الجزيرة النائية لم يعرفوا أنهم ذاهبون إلى سانت هيلانه إلا بعد مرور نحو 23 يوماً على مغادرتهم أرض الوطن وبالتحديد في 21 يناير/ كانون الثاني 1957.

وبالنسبة إلى بقية أعضاء قيادة الهيئة فقد تم سجنهم في القلعة، بينما تم تسفير السيدعلي كمال الدين إلى العراق، وبذلك يكون قد أسدل الستار على أهم حركة سياسية في تاريخ البحرين الحديث. بعد تسفير الوالد تحملت مسئولية العائلة الكبيرة وتتكون من أسرتي وعائلة الوالد الإخوان والأخوات، وهي مسئولية كبيرة، لكنني قمت بالواجب، وبما هو مطلوب في مثل هذه الحالات لابد أن نعود قليلاً الى فترة الهيئة، لكي نتعرف أكثر الى بعض ما جرى في البحرين قبل حلها واعتقال قادتها ونفيهم وإعلان حالة الطوارئ في ديسمبر/ كانون الأول 1956.

مما لاشك فيه أن الهيئة تمكنت من أن تجمع الشعب البحريني على مطالب وطنية واحدة، وأن تجمع الشيعة والسنة، وتمكنت من القضاء على الانقسامات الطائفية. يضاف إلى ذلك أن الهيئة استطاعت وللمرة الأولى أيضاً أن تؤسس «اتحاد عمال البحرين» قبل حلها وإعلان حالة الطوارئ، وفرضت مبلغاً رمزيّاً وقدره «روبية واحدة» على كل عضو في الاتحاد، وقد جمعت جراء ذلك مبالغ كبيرة، إلا أن الحكومة استولت على هذه الأموال بعد ضرب الهيئة، كما صادرت كل أموال وممتلكات الهيئة؛ إذ كان المستشار تشارلز بلغريف حريصاً على مصادرة أموال الهيئة.

أما مصادر أموال الهيئة فكانت تأتي من هبات من التجار أولاً، وكانوا متعاطفين معها إلى أبعد الحدود، ومن اشتراكات وتبرعات الأعضاء ثانياً. وهذا يوضح أن الأسرة التجارية في تلك الفترة كانت في طليعة المجتمع، تقود الحدث وتحلُّ المشكلات، وكانت مختلفة تماماً عما نراه من وضع مؤسف لها اليوم.

الفصل الثامن

مفاوضات الهيئة

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 77 6/19/14 2:30 PM

مفاوضات الهيئة

كانت الهيئة تتفاوض مع الحكومة، ولكي تتأكد من وصول ما أرادت إيصاله كانت ترسل مذكرة مكتوبة الى سمو الحاكم، ومثال على ذلك ندرج نص المذكرة التي رفعتها الهيئة التنفيذية العليا إلى صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين ونشرت تلك المذكرة بصورة عامة في 29 يناير/ كانون الثاني 1956، كما يأتي:

«إلى المواطنين الكرام... في بلاغنا رقم 37 ذكرنا أننا يقظون، وأننا نتابع الحوادث بعين ساهرة وفكر ثاقب، كما ذكرنا لكم بأننا قمنا بتقديم مذكرة مسهبة إلى صاحب العظمة حاكم البلاد، تناولنا فيها جميع الأوضاع القائمة في البلاد التي يشكو منها الشعب، وطالبنا بالمبادرة إلى إصلاحها. ولقد كنا نفضل ألا تنشر هذه المذكرة، لأننا من القوم الذين يؤمنون بالأعمال لا بالأقوال، ولكن إمعان فئة مغرضة في نشر الأباطيل وإيهام الناس بأن هيئتكم التنفيذية قد تهاونت في المطالبة بحقوق الشعب وتنفيذ الإصلاحات العاجلة التي يتطلبها وضع البلاد الحالي، دَفعَنا إلى أن ننشر على الشعب الكريم نصف هذه المذكرة. وسيتضح لكم أن هذه الدعايات المغرضة والدسائس الآثمة ما هي ألا من صنع قوم ركبهم الشيطان، وستجدون أن المذكرة تطرقت إلى شئون الساعة في هذه البلاد، وطالبت بإصلاح الحال وخصوصاً فيما يتعلق بقانون الأراضي وقانون العمل والعمال، هذا القانون الذي لولا يقظتنا وكفاءة بعض من رشحناهم. لفرضوه عليكم منذ مدة التي تقيد العمال. لكننا بالمرصاد لكل من تسمح له نفسه أن يتلاعب بحقوق عمالنا المناضلين الأشاوس.

هذه هي هيئتكم التنفيذية وهذه أعمالها فقولوا لأولئك الدساسين: «ماذا عملتم وماذا يمكنكم أن تعملوا»؟ إننا قوم نشتغل في النور لأننا نمثل شعباً بأسره، وأولئك بأحابيلهم ودسائسهم يشتغلون في الظلام وشتان بين وهج الشمس وظلام الليل... والنصر دائماً حليف الصرحاء المخلصين، والله ولي التوفيق. الهيئة التنفيذية العليا».

أما الرسالة التي تحدثت عنها الهيئة وكانت قد أرسلتها الى سمو الحاكم في 16 يناير 1956، فهي كما يأتي:

«العدد 56/2 - التاريخ 16 يناير 1956

حضرة صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة،

حاكم البحرين المعظم، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

منذ أن تمت التسوية المؤقتة لبعض المطالب الشعبية، ونحن لا نألو جهداً في تهدئة الرأي العام الناقم على ذاك الإخفاق والحرص على التزام جانب الصمت تجاه كثير من الأحداث التي لم يكن ليصح السكوت عليها كل ذاك رغبة منا في إظهار حسن النية بأعلى معانيها، وتهدئة الجو لكي يمضي المسئولون في تنفيذ مراحل الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

وقد كان أبسط ما كنا ننتظره من جانب الحكومة لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ أن يقدر المسئولون حساسية الوضع الذي التزمنا بسببه بجانب الصمت على مضض، وأن يلزموا بدورهم جانب التحفظ إزاء القضايا الحساسة التي تثير الرأي العام حتى يتم تنفيذ الإصلاحات المقررة ووضع التشريعات العادلة بشأنها.

ولكنه لم يبد لنا حتى الآن مع الأسف أن الأمور تجري على النحو المقرر لها والأسلوب المتفق عليه، إذ إن الحكومة ما فتئت وخصوصاً في الآونة الأخيرة تطالع الشعب بين الحين والآخر بسلسلة من الإعلانات التي يود لها على ما يبدو أن تكتسب صفة القوانين الثابتة والتشريعات الأساسية هذا مع كونها تعلم جيداً أن التشريعات القانونية برمتها مدنية كانت أم جنائية لاتزال قيد التنظيم في انتظار وصول الخبراء وتشكيل اللجان المختصة التي ستتولى تنظيم مرفق القضاء من أساسه.

هذه البوادر من جانب المسئولين، مضافاً إليها عوامل الفوضى والإجراءات التعسفية التي تفاقمت خلال الفترة القليلة الماضية، وكذلك ازدياد تذمر المواطنين والطبقات الكادحة من أفراد الشعب من سوء الأوضاع، كل ذلك حدا بنا إلى أن نرفع لعظمتكم هذه المذكرة موجزين فيها عوامل الشكوى والتذكر التي يتطلع الشعب للخلاص منها كي يتحقق ما يصبو إليه من استقرار وهدوء...

كان المطلب الرئيسي الذي اتفقنا عليه هو جلب خبير قانوني من مصر لسن القوانين المدنية والجنائية وتنظيم المحاكم وجلب قضاة من ذوي المؤهلات القانونية، والمتفق عليه أن يستدعي الدكتور عبدالرزاق السنهوري ليعهد إليه المهمة لما له من طول الباع والخبرة الواقعة في سن

مثل هذه القوانين وقد سبق له أن سن معظم قوانين البلاد العربية الشقيقة، وإلى الآن وبالرغم من الإشاعات الكثيرة التي تدور حول مقدم هذا الخبير؛ فإننا لم نتحصل حتى الآن على ما يؤكد استدعاءه بصورة رسمية من قبل حكومة البحرين.

إننا نطالب الحكومة باستدعاء الدكتور السنهوري حتى يتسنى له إنجاز مهمته في أقرب فرصة ولا سيما أن الشعب يعاني الأمرين من جراء بقاء المحاكم على وضعها الحاضر ترتجل فيها القوانين وتتحكم فيها الأهواء والنزعات الشخصية إلى حد لا يتصوره العقل.

حيث إن الاتفاق قد تم على أن الخبير القانوني هو الذي سيسن القوانين المدنية والجنائية فإننا نستغرب مضي الحكومة في سن هذه القوانين الاستثنائية ولا نقرها كقانون الأراضي وغيرها من القوانين التي يجب أن يرى أمر النظر فيها إلى الخبير القانوني.

بالرغم من شكاوى الجمهور المتكررة من الظلم المستشري في المحاكم وبالرغم من مطالبنا بإصلاحها؛ فإننا نلاحظ أن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، والقضاء يتجه إلى خنق العدالة بدلاً من إحيائها. وقد دلت الحوادث الأخيرة على أن هناك أصابع تلعب في مقدرات القضاء وتسير الحكام بحسب رغباتهم وأهوائها.

ولعل أحدث شاهد على ما نقوله هي قضية جماعة يعترف المذنب فيهم بذنبه فتبرئه المحكمة وتحكم على الأبرياء وتعتبرهم مذنبين. ولم تكن هذه أول سابقة وآخرها، فحادثة جنوسان تعتبر من أعجب القضايا الجنائية إذ يتهم شخص ما من قبل السلطات سكان القرية، ثم يأتي القضاء فيدين معظمهم بأدلة وأهية مفتعلة، والعجب في أمر هذه القضية أن المدعين الذين اعتمدت عليهم النيابة كشهود اثبات قد تضاربت شهادتهم ولم يكن هناك شهود إثبات آخرون غيرهم، وأن كل من يتتبع صورة الحكم يجد أن هناك أصابع كانت تلعب لتدفع بالقضاء نحو إصدار هذا الحكم الجائر.

ومن المؤسف أن يحدث هذا بوجود قاض إنجليزي في الوقت الذي يحمل الناس فيه عن القضاء الإنجليزي في مواطنه فكرة قوامها الإعجاب بعدالته ونزاهته.

إن مرفقا حيويا كهذا يجب أن يتصف بالنزاهة والعدالة والإنصاف، ولذلك فإننا نطالب بشدة بتغيير هذه الأوضاع ومراقبة الأيدي التي تعبث بمقدرات القضاء وتوقيفها عند حدها، ريثما

يتم سن القوانين ونظم المرافعات المنتظرة.

ما من بلاد في الدنيا يفضل فيها الأجنبي على الوطني كهذه البلاد، فالملاحظ أنه إذا حدث أي حادث لوطني مع أجنبي وكان الوطني هو الجاني سارع رجال الأمن للقبض عليه ومحاكمته حالاً، أما إذا اعتدى أجنبي على وطني؛ فإن الآية تنعكس وبدلاً من القبض على الأجنبي ومحاكمته ترى رجال الأمن يتمسحون بأذياله وربما طالبوا منه الصفح عن الشخص المعتدى عليه، وقد جرت حوادث كثيرة من هذا النوع لحق فيها الإجحاف بحق المواطنين.

ولقد كان حادث الاصطدام الذي وقع من قبل موظف (أوروبي) بمستشفى الحكومة ذهب ضحيته شاب في عنفوان شبابه وظل اثنان آخرون طريحي الفراش في المستشفى وذلك بسبب سياقة (الغربي) للسيارة بطيش واستهتار وبدون أن تكون لديه... وهذا هو المهم – رخصة للسياقة. وبالرغم من كل هذه المخالفات الصريحة التي تكفي إحداها لإدانته؛ فإنه لا يزال يسرح ويمرح دون أن تفكر السلطات في توجيه أي سؤال له خوفاً من أن تخدش كبرياءه! فلو كان الفاعل وطنيّاً لألقي القبض عليه حالا ولم يطلق سراحه ألا بكفالة ولأجريت محاكمته على الفور. أفلا يدل هذا دلالة واضحة على عدم المبالاة وعدم الاهتمام بالشعب واعتباره شيئاً تافهاً لا قيمة له. إننا نطالب بشدة بأن يكون الناس أمام القانون سواء دون استثناء وتحيز بين فئة وأخرى.

عندما شكلت لجنة قانون العمل والعمال استبشر الناس وتفاءلوا خيرا وظنوا أن اشتراك ممثلي الشركات مع ممثلي الحكومة وممثلي العمال والموظفين في هذه اللجنة جنباً إلى جنب سيكون بداية لتحسن علاقات أصحاب العمل بالعمال وفي تغير أساليب معاملتهم لهم إلا أن الحوادث المتتابعة أظهرت عكس ذلك، إذ برزت نوايا الشركات السيئة على أبشع صورها تجاه العمال؛ فبينما يشترك ممثلوها في صياغة بنود القوانين العمالية تجدها في الوقت نفسه تخالف هذه القوانين وتحاول أن تتملص من تطبيقها في المستقبل أساليب ملتوية، وعلى سبيل المثال نذكر أن شركة (بابكو) لكي تتخلص من التزاماتها ازاء ذوي الخدمة الطويلة من موظفيها عمدت إلى إقالة قسم كبير منهم جملة وتحويل قسم كبير آخر إلى شركة (أكمي) التي لم تلبث أن تخلصت منهم بأساليب متعددة متجاهلة أبسط حقوق العمال الوطنيين فإذا جئت إلى موقف الحكومة من قضايا العمال وجدناها تتخذ دائما موقف المتفرج متمسكة بسلبيتها في الأمور التي تتطلب تدخلها سريعاً لتحفظ للمواطنين حقوقهم ولتحصينهم من تعسف الشركات

الأجنبية، ومن الغبن الذي يلاقونه على أيدي القائمين على شئون هذه الشركات حتى أصبحنا كأننا نعيش في عهود الفردية المتطرفة والإقطاعية البغيضة.

إن ما يثير الدهشة والاستغراب أن نرى حكومتنا تتعاون مع هذه الشركات على خنق كل صوت يعلو مطالبا بشروط عمل أفضل ومستوى من المعيشة يحفظ للسواد الأعظم من هذا الشعب إنسانيته. وليس أدل على ذلك من مقترحات المستشار القانوني لحكومة البحرين (...) الخبير العمالي بدمجها في القسم الثاني والثالث من قانون العمل، لقد أصبح طبع معظمها بما يؤيد تجاه الحكومة المشار إليه ويساعد على تعزيز سياسة هذه الشركات في تغيير العمال وممثليهم في نقابتهم بشروط تزاملت لا تسيرها قوانين العمل في البلدان المتحضرة، كما تعرضهم للتقديم المحاكمة وتوقيع عقوبات مبهمة عليهم تفرضها المحكومة حسبما تشاء.

وزيادة على ذلك قد أخرت الإجابة على توصيات اللجنة لسبب لا نفهمه في قسم مواد القانون التي ينتفع بها العمال والتي من شأنها رعاية حقوقهم المشروعة وهي المواد التي تتعلق بالمكافآت والأثر الرجعي لخدماتهم طيلة السنوات التي أمضوها في العمل والعطل السنوية والتعويضات عن الحوادث المهنية وتحديد نسبة العمال المواطنين في مختلف الأعمال والحد الأدنى للأجور مع إيضاح تقسيماته بالنسبة إلى مستويات العمال من حيث القدرة وهو معمول به في الشقيقة الكويت والمملكة العربية السعودية.

نحن نطالب الحكومة بأن تتنبه إلى مؤامرات هذه الشركات وتضع حدّاً لتصرفاتها التعسفية بقوة وحزم قبل أن يستفحل الأمر وأن تولي قضية العمال ما تستحقه دراسة ورعاية.

هذا مع العلم أن حكومات العالم المتحضر لا تكتفي اليوم بتشريعات عمالية سخية في حق العامل بل إن معظمها قد وضع بالإضافة إلى ذلك أنظمة للضمان الاجتماعي بحيث يكفل للمواطنين تأمين حياته ضد العوز والبطالة.

إن البطالة متفشية بين العمال الوطنيين نتيجة لتصرفات الشركات التي أشرنا إلى بعضها ونتيجة لسياسة الباب المفتوح للهجرة المتواصلة وتدفق الأجانب على البحرين بصورة لا مثيل لها، مما يقوي الظن بأن هناك أمرًا مبيتاً لهذه البلاد ولهذا فنحن:

أولاً: نطالب باسم الشعب بأن يوضع حد لهذه الهجرة وأن تنظم الإقامة بصورة جدية. كما

نقترح تعيين لجنة يمثل فيها الشعب، مهمتها مراجعة سجلات العمال كافة الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية واقصاء كل من يشتبه في شرعيته دخوله هذه البلاد وإحلال العمال الوطنيين العاطلين الذين تفيض بهم البلاد محل هؤلاء الأجانب على أن تحدد نسبة العمال الوطنيين في مختلف الأعمال أسوة بما هو متبع في البلدان الأخرى.

لقد اتفق أن يتناول الإصلاح الشامل الأمن، ولكن جهاز الأمن لا يزال كما هو وكل ما قد تدعي الحكومة أنها أدخلته أو ستدخله على هذا الجهاز من إصلاحيات ينحصر في جلب أجانب بأعداد كبيرة من الخارج إذ بينما كان المفروض تأليف لجنة لدراسة أوضاع هذا الجهاز والتحقيق فيما يتطلبه من إصلاح وتحسين؛ فإننا نرى الحكومة تنفرد بالعمل الارتجالي فتقرر جلب شرطة لا بقصد التدريب وشغل وظائف فنية لأمد محدود بل لشغل وظائف عادية كأن البلاد خلت ممن يعملون لشغل هذه الوظائف إذا ما دفعت لهم المرتبات المرضية. مع العلم أن تكاليف جلب الشرطة من الخارج ستكلف خزينة الحكومة أكثر مما لو وظفت شرطة وطنيين. إن هذا التصرف يدعونا إلى عدم الاطمئنان إلى النوايا المبيتة وراء هذه الخطوات التي ينظر إليها الشعب بكل ريبة لأن حفظ الأمن يكفي وجود شرطة محللين إذا كان ذلك هو المقصود؛ وبهذه المناسبة فإننا نتساءل كيف تتسع موازنة حكومة البحرين لتصرف ما يزيد على المليون روبية للشرطة المحليين بينما تضيق هذه الموازنة عن تنفيذ كثير كثير من المشاريع الحيوية التي نرى البلاد في أمس الحاجة لها.

ثم أين الأمن وكل يوم يسطو اللصوص على الحوانيت والبيوت في رابعة النهار، وحماة الأمن لا يحركون ساكناً ولا يكلفون أنفسهم مشقة تتبع اللصوص والمجرمين واستقصاء آثارهم وإذا ما وجه أي شخص سؤالاً للشرطة قيل له هذا من اختصاص الأمن ومن هم هؤلاء الأمن، إنهم حفنة من نواطير لا يرأسهم مسئول وليست تحت رحمة حفنة من نواطير أجانب لا يقدرون أي مسئولية.

ونأتي بعد ذلك إلى الصحافة ذلك العصب الحساس في حياة الشعب والمنبر الحر الذي ترتفع منه صيحات الحق وكلمات النقد والتوجيه.

إن الصحافة في عالمنا الحاضر تحتل مكانة سامية في كل شعب حر متمدن، بل هي (السلطة الرابعة) ولهذا تلقب باسم (صاحبة الجلالة) تقديراً للدور الذي تلعبه في توجيه الشعوب

ورقيها، وأهميتها لأي فرد لا تقل عن أهمية الماء والهواء والطعام. ولهذه الأسباب المتقدمة يؤلمنا كثيراً أن نجد الصحافة في بلادنا حبيسة القيود مشلولة الحركة، تجهز عليها الرقابة وتلاحقها قاصدة متعمدة وتضيق عليها الخناق بالأساليب التعسفية، حتى غدت صحفنا هزيلة لا يشرف أي بلد أن تنسب إليه بعد أن كانت عنوان فخر ومجد لهذا الوطن. إننا نطالب الحكومة بأن ترفع هذه الرقابة التي لا موجب لها مطلقا وتعيد للصحافة حريتها السلبية حتى تستطيع أن تؤدي وأجبها كاملاً.

وختاما فنحن إذ نرفع هذه المذكرة التي تناولنا فيها للاختصار والإشارة إلى قليل من كثير مما يعانيه هذا الشعب فإننا نرجو أن ننال العناية الواجبة وأن تعمل الحكومة بصورة جدية على وضع الأمور في نصابها.

هذا وتفضلوا قبول عاطر تحياتنا.

المخلص: السيدعلي السيدإبراهيم - عبدالعزيز سعد الشملان - عبدالرحمن الباكر - الحاج عبدعلي العليوات - إبراهيم محمد حسن فخرو - إبراهيم بن أحمد بن موسى - الحاج عبدالله أبو ديب - الحاج محسن التاجر.

وواصلت الهيئة بيانها لعامة الشعب بالقول: لقد كنا ننتظر من الحكومة أن تستجيب، ولكن الحكومة مع الأسف في إذاعتها أتت بأسباب ومبررات واهية لا تستند على أي برهان ولا تبرر جلب شرطة من الخارج ولو كان الأمر قاصراً على جلب عدد محدود من الخبراء والفنيين الذين سيقومون بتدريب الوطنيين كما هو معمول به في بعض البلاد لما اعترضنا على ذلك، وإنما نحن نعارض جلب شرطة عاديين من الخارج، الأمر الذي يجر على البلاد الوبال من الناحيتين الخلقية والمادية ويشيع التذبذب الاجتماعي. ونحن لا نزال نؤكد للمسئولين أننا نعارض بشدة استقدام أي نفر من الشرطة من الخارج ونأمل أن تعدل الحكومة عن هذا القرار المجحف تلبية لرغبة شعبها.

أما عن مجلس المعارف؛ فإن الهيئة حين اتفقت مع ممثلي الحكومة على استشارتها في أسماء الأعضاء المعنيين من قبلها فقد كانت تتوخى من وراء ذلك إيجاد مجلس تسوده روح التعاون والعمل في سبيل المصلحة العامة، بعيداً عن المناورات الفردية والأغراض الشخصية ومما يؤسف له أن الحكومة قد قررت تعيين من بين من عينته من لا يرضى عنه الشعب ولا تتوافر فيه روح

التعاون والانسجام مع بقية سائر أعضاء المجلس والهيئة تطالب بإعادة النظر في ذلك.

إننا كما نوهنا أعلاه سنراقب عن كثب ما يجد وما تتطور من أمور وسنطلعكم على كل شيء في حينه، وسنتصل بكم كما عودناكم للتشاور قبل اتخاذ أي إجراء ليكون القرار اجتماعيّاً. فحذارِ من الاستماع للإشاعات المغرضة والأقاويل الكاذبة وإلى اللقاء في منشورنا القادم. والله ولي التوفيق. الهيئة التنفيذية العليا – 195/3/3

الفصل التاسع

قصة المفاوضات

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 87 6/19/14 2:30 PM

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 88 6/19/14 2:30 PM

عبدالعزيز الشملان في إحدى فعاليات هيئة الاتحاد الوطني، ويظهر في الخلف عبدعلي العليوات

قصة المفاوضات

كما ذكرنا من قبل فإن الحكومة اعترفت بهيئة الاتحاد الوطني كحزب سياسي في 16 مارس/ آذار 1956 وكان ذلك بسبب التفاف الشعب حول حركته وإصراره على أن ينال حقه المشروع في تسيير أمور بلاده أسوة بغيره من الشعوب الواعية، ومواقفه المشهورة التي وقفها في مناسبات عديدة أثر كبير اضطر المسئولين إلى الاعتراف بهيئة الاتحاد الوطني على أنها ممثلة للشعب ومعبرة عن اتجاهاته ورغباته.

وقد كنا نفهم أن الاعتراف بالهيئة هو في واقع الأمر اعتراف بشعب البحرين، الأمر الذي يترتب عليه إشراك هذا الشعب إشراكاً فعلياً في توجيه الإدراة الحكومية التي تتصل اتصالاً مباشراً بجميع أموره ومصالحه الحيوية.

بهذا المفهوم، وعلى هذا الأساس تقدم قادة الهيئة بمذكرات عديدة إلى سمو حاكم البلاد، تناولت تلك المذكرات قضايا الساعة وعلى رأسها تمثيل الشعب في المجلس الإداري كمرحلة

أولية نحو التدرج إلى حكم ديمقراطي سليم وكحل للخروج من حالة التخبط التي كانت تسير عليها أعمال الحكومة الارتجالية الانفرادية.

وبهذا المفهوم أيضاً قبلت الهيئة دعوة المسئولين إلى الدخول في مفاوضات حول تلك القضايا وقد حضر قادة الهيئة اربعة اجتماعات متتالية أبدت خلالها روحاً تعاونية واقعية مع الحكومة غير أنها وجهت عقلية قديمة كانت ترى الشعب قطيعاً يساق إلى مصيره على غير إدارة منه واختيار، وتنكر عليه أبسط حقوقه حتى في تنفيذ تمثيل غير تام في المجلس الإداري الذي ما هو سوى إدارة استشارية محدودة الصلاحيات وليست لها أية سلطة تنفيذية في الوقت الذي يطالب فيه الشعب أيضاً بأن يمثل في مجلس تشريعي منتخب.

وقالت الهيئة في أدبياتها «لقد ظهر لنا بوضوح من سير المفاوضات أن كل ما استهدفته الحكومة منها لمحاولة جرنا إلى قبول تسوية تتعلق بأمور سبق وأن أتقن بأنها حول مجلس المعارف والصحة لتوهم الشعب بأنها اعترفت لنا بأمر كبير وفاتها أن الشعب على درجة من الوعي واليقظة تمكنانه من إدراك هذه المحاولة الفاشلة إذ إن المعروف للجميع أن قضية مجلس المعارف والصحة قد فرغ من أمرها وكان من واجب المسئولين تنفيذ ما اتفق عليه بشأنهما في شهر أكتوبر الماضي لولا أنهم وضعوا العقبات في وجهي المجلسين مما أدى لأعضاء هذين المجلسين إلى الامتناع عن حضورها...

هذا وليعلن المسئولون أن تمثيل الشعب في مجلس يوجه الإدارة الحكومية قد أصبح عقيدة كل مواطن وهدف كل مخلص لبلاده فلا مفر لهم من إقرار ذلك إن كانوا حقيقة يستهدفون إصلاحاً واقعياً لا وهمياً ويرغبون رغبة صادقة في أن تبارح الشعب ريبة الماضي وشكوك الحاضر إلى الثقة بمستقبل يؤمن للمواطنين جميعاً حياة حرة كريمة، وهذا حق بديهي لكل شعب بلغ ما بلغه شعبنا من نضج ووعي سياسي واجتماعي...».

«إن نور الفجر قد أرسل أشعته الوضاءة الوهاجة على هذا البلد الحبيب والشعب أصبح يقظاً واعياً لن يمكن تلك الأيدي البغيضة التي اعتادت أن تمتد في الظلام أن تنال من وحدته أو تثنيه عن بلوغ أهدافه كما أن التفكير السقيم الذي أملى على المسئولين توكيل مجلس سداه ولحمته من أتباعهم والسائرين في ركابهم في محاولة فاشلة لسد باب التمثيل الصحيح أمام الشعب في مجلس يشرف على جميع شئون بلادهم الداخلية بعد أن قر عليهم هذا الشعب

مبدأ تمثيله في مرفقين من مرافقها، لا ينطلي على أحد وأننا لننصح المسئولين الاعتراف بالواقع المحتوم.

هذا ولكي نرسم للمواطنين صورة واضحة عما دار في جلسات المفاوضات وهي بالتأكيد تختلف عن الصورة التي حاولت الحكومة أن تموه بها على الشعب وتبرز الأمور على غير حقيقتها فيما نشرته عن هذه المفاوضات، فإننا سنتناول فيما يلي بإيجاز ما دار في جلسات هذه المفاوضات».

بيان الهيئة رقم 3

«هذا هو بياننا الثالث نقدمه إلى مواطنينا الأحرار وفيه نلتقي معهم على صعيد من الصراحة التي اعتدنا أن نعالج بها قضايانا ومشكلاتنا بروح ملؤها التفاؤل بانتصار حركتنا والثقة الراسخة بقدرة هذا الشعب على المضي في نضاله المقدس من أجل استكمال مقومات حياته.

هيئة الاتحاد الوطني
تحرير في 28 ذي القعدة 1375، الموافق 3 يوليو 1956

«حين حضرنا الجلسة الأولى من المفاوضات وجدنا أن الحاكم يصر على حضور مستشاره (شارلس بلغريف) هذه المفاوضات متجاهلاً رغبة شعبه الاجتماعية في إعفاء هذا المستشار من منصبه حالاً سجلنا اعتراضنا على حضوره مؤكدين هذه الرغبة التي نجد أنفسنا دائما وأبداً ملزمين بتنفيذها».

مجلسا المعارف والصحة

«إن كل ما دار حول هذين المجلسين هو مطالبتنا المسئولين بتنفيذ ما سبق أن اتفقنا عليه وإياهم بتاريخ 11 ربيع الثاني 375 أولهم نتناول بها أنهما أي أمر جديد عدا موضوع التعيينات الذي تقرر أن يكون قيد البحث كما تنص عليه المادة (جـ من الفقرة الثانية من محضر الجلسة الأولى)».

الصحافة

«لقد طالبنا برفع الرقابة البغيضة عن كاهل صحافتنا لأن حرية التعبير حق تؤيده الشرائع السماوية والإنسانية وتقره المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وطالبنا أيضاً بسن قانون عاجل سليم بدلاً من قانون الصحافة الحالي الرجعي الجائر مستهدفين بذلك تمكين صحافتنا من أداء رسالتها على الوجه الأكمل وإتاحة المجال للمواطنين جميعاً معالجة مختلف شئونهم عن طريق صحافة حرة في ظل قانون عادل ينظم شئوننا.

أما عن ادعاء الحكومة بأننا رفضنا التصديق على محضر الجلسة الأولى لأن قانون الصحافة الحالية سيشمل بلاغاتنا ولأننا نطلب للهيئة نوعاً من المحاباة بالنسبة للقوانين والأنظمة، فإدعاء باطل يثير الرثاء.

إن رفضنا التصديق على المحضر المشار إليه لم يكن بأي حال من الأحوال يمت بصلة إلى ادعاء الحكومة هذا إنما جاء لإحباط مؤامرتها التي قادتها بقصد جرنا إلى تجزئة القضايا التي أثرناها للبحث. هذه القضايا التي تشغل بال المواطنين جميعاً لأهميتها وتطوراتها ولأن التصديق على اتفاقية لا تعمل تعهداً مرضياً من جانب الحكومة بعدم تكرارها لهذه الحماقات التي ترتكبها من سفك دماء الأبرياء في الشوارع وإطلاق النار عليهم بكل استهتار وعدم تقدير أو مبالاة للمسئولية الكبيرة التي تترتب على مثل هذه الأعمال ثم تجاهلها كيان هذا الشعب وإصرارها على عدم تمثيله تمثيلاً صحيحاً في إدارة شئون بلاده الداخلية، كل هذا دعانا إلى رفض التوقيع على محضر كتب بطريقة مبتورة مقتصبة (...) إلى حد كبير اتفاقية من شأنها تجزئة هذه القضايا التي أثرناها في مذكراتنا وتتعارض طريقة كتابته مع الأسس التي قبلنا على أساسها مبدأ التفاوض, وفعلاً رفعنا للمسئولين مذكرة نحتج فيها على طريقة تدوين محاضر هذه الجلسات وطالبنا بأن تكتب بطريقة صحيحة يدون فيها مل ما يدور من بحث فإذا ما تعذر على الحكومة الحصول على كاتب قدير يستطيع تدوين ذلك فإن هذه المحاضر لا قيمة لها وحين تصل المفاوضات إلى غايتها يمكننا أن نوقع على ما يتم الاتفاق عليه.

بقي أمر استثناء بلاغاتنا وبياناتنا من قانون الصحافة الحالي. نحن حين طالبنا بتعديل هذا القانون الجائر لم نكن نستهدف الحصول على استثناءات خاصة بالنسبة للقوانين والأنظمة كما يدعون بل استهدفنا إقرار مبدأ سليم وهو أن الصحافة لا تعمل بيانات الهيئات وخصوصاً هيئتنا تمثل شعبا بأسره فإذا حق للحكومة أن تنشر ما تشاء فإن الهيئة أولى بهذا الحق. مضافاً

إلى ذلك أن بلاغاتنا وبياناتنا لم تكن تصغ للرقابة البغيضة حين كانت قائمة تغتصب حرية التعبير من شعبنا فكيف لهذا القانون بعد أن رفعت هذه الرقابة؟

وهكذا وضعنا تعديلاً للقانون الحالي ريثما يسن القانون المطلوب وقد اقتبسنا التعديلات من القانون اللبناني لا من عدة قوانين كما يزعم المستر بيس. هذا القانون اللبناني الذي وضعه رجال جهابذة في القانون لا نعتقد أن المستر بيس في مركز يسمح له أن يطعن في درجاتهم العلمية وعلى هذا الأساس طالبنا بتشكيل لجنة تضع قانون شاملاً للصحافة تعرضه على الخبير القانوني الدكتور عبدالرزاق السنهوري حين حضوره ليبدي أيه فيه ويقترح التعديلات القانونية اللازمة.

المجلس الإداري

حين عرضنا لبحث المجلس الإداري طالبنا بأن يمثل الشعب فيه لكي يكون إدارة نافعة فعالة ومزيلة لحالة التوتر ولأن تمثيل الشعب في مجلس يوجه الإدارة الحكومية ويشرف عليها حق من حقوقه التي لا يتنازل عنها ثم أوضحنا كلما سبق وأثرناه في مذكراتنا حول هذا الموضوع وهي التي نشرناها عليهم في بيان سابق وحين سأل الحاكم «هل المجلس الإداري شكل من قبل أم بطلب من الجهور؟» أجبناه بأن عظمته قد شكل لأنه ينفرد بجميع السلطات وهذا لا يبرر البتة عدم إشراك الشعب فيه لأنه يتصل اتصالاً وثيقاً بشئونه وينظم علاقته بالحكومة وأن هذا المجلس لم يشكل ليدير أملاك عظمته وشئونه الخاصة وإنما شكل ليدير أمور البلاد الداخلية التي هي أمور الشعب.

ولما أصر على أن جوابه كما ورد في رسالته التي وجهها إلى الهيئة بتاريخ 9 أبريل 1956 كان ردنا إضافة إلى ما جاء في جوابنا على هذه الرسالة هو بما أنكم ذكرتم أن هذا الجهاز شكل نتيجة لتقديم البلاد والحركة الإصلاحية وتنسيق الدوائر الحكومية فإننا نرى أن من أهم بوادر الإصلاح هو أشراك الشعب في تسيير شئونه كما أن تنسيق الدوائر الحكومية لا يتحقق بالنسبة لعلاقتها بالجمهور إلا إذا تحقق تعاونه معها. وكان ردنا على الفقرة التي جاءت في رسالة عظمته الآنفة الذكر والتي تقول أن المجلس الإداري ما هو إلا امتداد لسلطة عظمته، هو أن الشعب أحق من أي فرد أجنبي أو هيئة معنية من الموظفين بامتداد سلطتكم إليه لأن الشعب صاحب الحق الأول في هذه السلطة.

أما عن ادعاء الحكومة الآخر بأن لم يكن هنا مبادئ أو أسس للمفاوضات ولم يتم أي اتفاق على طريقة إجراءات المحادثات. فنحن نتساءل كيف تمت إذاً دعوتنا لهذه المفاوضات؟ لم تكن بناءً على ما تقدمنا به من مذكرات وأثرناه فيها من نقاط، طالبنا الحكومة أن تجيبنا عليها أجوبة مقنعة كما سبق وأن التزمت بتنفيذ ذلك في إعلانها رقم 1956/15 الصادر بتاريخ 56/3/16 أن دعوتها لنا نفسها تدخل هذا الادعاء الباطل من أساسه لأنها تنص على أن هذه المفاوضات ستتناول ما جاء في مذكراتها وكل ذلك هو جدول أعمال المفاوضات والأسس التي كان مقررا أن تسير عليه.

التحقيق

لقد احتججنا في اجتماعنا الثالث معهم على قطع التحقيق بتلك الصورة الملحوظة فادعوا أن المستر بيس أفاد بأن التحقيق قد انتهى فسألناهم فيما إذا كان ذلك في رأي المستر بيس وحده أم يشاركه هذا الرأي زميله موزلي؟ فأجابوا بأنهم لم يجتمعوا بالأخير، كما ذكرنا أن هذه الإفادة تتعارض تعارضا صريحاً مع إذاعة الحكومة عن استئناف التحقيق وتحديد الزمان والمكان، ولقد وعدول بسؤال هيئة التحقيق ووفاتنا بجوابها في الاجتماع الرابع.

ولما اجتمعنا في الجلسة الرابعة أخبرونا بأن التقرير قد أعد من قبل هيئة التحقيق وقد ارتأوا أن يقدموه إلى القاضي هنز لدراسته وإعداده وجهة نظره فيه ولما سألناهم عن قصدهم من تقديمهم إلى القاضي هنز أجابوا بأنهم يرغبون في الاستفادة من توجيهات هذا القانون. أما نحن فقد احتفظنا برأينا بشأن تقديم هذا التقرير للقاضي المذكور وطالبناهم بالحصول على نسخة منه فوعدوا بتقديمه لنا خلال ذلك الأسبوع. إلا أنهم لم يبروا بوعدهم بل فاجأونا بنشره والتعليق عليه من قبلهم وهم طرف في القضية متخطين بذلك مبدأ التفاوض ناقضين الأسس الموضوعة له، إذ استقلوا في التصرف وحدهم في بند من أهم بنود هذه المفاوضات كالعادة دائما في كل أعمالهم الارتجالية ولم يتفقوا مع جانب الشعب عليه.

وهكذا عندما لمسنا أن المفاوضات غير صادقة وأن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتائج إيجابية يرضى عنها الشعب وتحقق آماله وذلك بعد أن أوصدوا في وجهه مجال تمثيله في المجلس الإداري وبعد أن دبروا مهزلة بتر التحقيق مع ما صاحب كل ذلك من نقمة الشعب

على سياسة المماطلة التي اتبعتها الحكومة في هذه المفاوضات، لذلك فقد رأينا استحالة استمرار المفاوضات في مثل هذا الجو الخانق ريثما نلمس من جانب الحكومة اتجاها جديا صحيحا لتحقيق رغبات هذا الشعب.

أن الشعوب التي تدخل مع حاكمها أو مستعمرها في مساومة على حريتها، توقع في ذات الوقت وثيقة عبوديتها وتقيم البرهان الأكيد على أنها لاتزال في مهد الوجود ولاتزال عاجزة عن أن ترى بعينها وتسمع بإذنيها وتسعى على رجليها.

وأد الطائفية

لقد كنا شعباً مفكك الأوصال تنهشنا الطائفية وتمزق صفوفنا أحقاد الجاهلية، فأصبحنا بنعمة حريتنا الشعبية أخوانا متحابين تؤلف كتلة متراصة تندفع نحو أهدافها بقوة عزم ويقيم. وهذا وحده كسْب لا يبلغ شأوه أي كسب، لأن وحدة الصفوف هي الدعامة الكبرى في كل نهضة أو حركة.

والاستعمار والاستغلال والإقطاعية والرجعية تدار جميعها هذه الحقيقة ولهذا تضع دائما نصب أعينها مبدأ «فرق تسد» وتجمع حولها المرتزقة والمارقين من الأتباع لنشر السموم وإشاعة التفرقة. ولكن شعبنا قد جاوز هذا الطور وبلغ من الوعي مستوى لا يمكن أن تجد فيه هذه الأبواق المأجورة صدى لنعيقها البغيض. وهذه أشهى ثمرات انتفاضتنا المباركة!

لقد كانت المصالح الطائفية هي المحور الذي يدور عليه نشاط البعض في هذا البلد وتتركز جهودهم وطبيعي أن تتصارع هذه الجهود وتتعارض بحكم تعدد الطوائف وأن لا يجني الشعب من كل ذلك سوى الفوضى والدمار. وكان لابد بعد انقضاء الطائفية إلى غير رجعة، من وجود أساس جديد تلتقي حوله مصالح أبناء هذا الشعب الحقيقية. وقد اعتمدت حركتنا الشعبية هذا الأساس ألا وهو المصلحة الوطنية الواحدة وكأنما كان أبناء هذا الشعب في غفوة فاستيقظوا على نور الوطنية الوهاج وأصبحت مصلحة الوطن لا الطائفية هي ملتقى الأهداف ومطمع الأنظار وبذلك ولد الوعي الوطني الزاخر الذي يقود خطى شعبنا المتحفز في كل مجالات نشاطه. ولقد أخذ نطاق هذا الوعي الوطني في الاتساع والشمول وبدأ أبناء هذا الشعب بفضل التوجيه الرشيد يستقطب حول وعي قومي عربي لا يرى في البحرين إلا جزءاً

صغيراً من وطنه العربي الكبير ولقد تجلت بوادر هذا الوعي واضحة في مناسبات ومواقف مختلفة لعل آخرها تلك المهرجانات الشعبية العامرة التي عبر فيها شعب البحرين عن فرحته بجلاء الإنجليز عن أرض الشقيقة مصر.

أن هذه الوعي، دون ريب مكسب آخر من مكاسب هذه الحركة التي قادتها الهيئة والتي دفعت شعبنا قدما إلى الأمام وربطت مصير الشعب العربي في سائر أقطاره.

الهيئة والوعي النقابي العمالي

تتطرق هيئات الاتحاد الوطني إلى تبلور الوعي النقابي العمالي، وتشير تلك الأدبيات الصادرة عن الهيئة إلى النصوص التالية:

«لقد أوجدنا وعياً عمالياً هو الآن في سبيله نحو التبلور والنصح، ولقد دعمنا هذا الوعي بالمبادرة في إنشاء نقابة موحدة للعمال تستطيع أن تقف في وجه استبداد الشركات وتلاعبها بحقوق العمال وتعمل السلطات على الشروع في وضع قانون للعمل والعمال يشترك في اللجنة المكلفة بوضعه ومناقشته ممثلون انتخبهم العمال أنفسهم. ولقد دخل هذا القانون في مرحلته النهائية الآن وعندما يأخذ صفة التنفيذ ستلعب النقابة دوراً مهماً في تسيير شئون العمال ومعالجة مشكلاتهم».

الهيئة: مطالبنا العمالية وحدة لا تتجزأ

وقالت الهيئة في أدبياتها: حينما طالبت الهيئة بتأليف نقابة للعمال وسن قانون للعمل كانت ستهدف من وراء ذلك تحقيق عدد من الإصلاحات الحيوية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في رخاء المجتمع وبعث إمكانياته الإنتاجية واستثمار طاقاته وتوجيهها بصورة سليمة عادلة. وكانت أقرب النتائج المنتظرة من وراء تحقيق هذه الخطوة هي:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق إزالة شعور التظلم والتذمر بين صفوف العمال من أوضاعهم السيئة.

- إيجاد جهاز فعال لحل خلافات العمل وتحقيق التفاهم بين أصحاب العمل والعمال حول تحسين شروط العمال ورفع مستواهم.

- وضع حد أدنى لمستوى المعيشة ولأجور وشروط العمل والتعويضات يتماشى مع متطلبات العدالة.

- تشغيل جميع الأيدي القادرة على العمل في البلاد وفسح المجال أمام المواطنين للتقدم في أعمال الإدارة وتشغل المناصب المهمة في مختلف الدوائر.

- وضع حد لسيل الهجرة الأجنبية وتنظيمها تبعاً لحاجات المجتمع.

لقد استجاب المسئولون – بصورة من الصور – إلى مبدأ سن قانون للعمل وتشكيل نقابة للعمال ولكن هذه الاستجابة لم تؤتِ أية ثمرة حتى الآن، إذ مازالت تعوزها على ما يبدو الرغبة الصادقة المخلصة في تحقيق ما يقتضيه الوضع العمالي من إصلاحات عاجلة. وبسبب معارضة ممثلي الشركات الأجنبية المستغلة لكل اقتراح يتضمن إنصاف العمل وتحقيق فوائد لهم، فإن قانون العمل لم ينته من وضعه حتى الآن على رغم أنه قد مضى على اللجنة التي شكلت لوضعه أكثر من السنة والنصف سنة تقريباً.

وعلى رغم خلود العمال إلى الهدوء طيلة الفترة الماضية وعدم إقدامهم على اتخاذ خطوات إيجابية لتأييد مطالبهم العادلة والاحتجاج على المظالم التي تنتابهم يوماً بعد يوم، فإن الحكومة لم تحاول أن تستفيد من هذه الفرصة لتحقيق الإصلاحات المنشودة، بل على العكس من ذلك فإن موقفها من جلب الموظفين الأجانب بالذات قد شجع الشركات الأجنبية على التمادي في محاولتها لاستبدال الوطنين بغيرهم من الأجانب، كما أن الحكومة لم تحرك ساكناً إزاء إقالة العمال من الموطنين بالجملة وتركهم ضحية للبطالة وكأن ذلك أمر لا يعنيها مطلقاً.

لقد أخذت الحكومة مبدأ موافقة الطرفين كشرط لإقرار القانون. وهو مبدأ غير صحيح نظراً لاستحالة تطبيقه ولانعدام كفة التوازن بين كل من جانب العمال وأصحاب العمل. إذ كيف يجوز أن تعطي حكومة لعدد محدود من الشركات التي كانت ولاتزال تستفيد من نفوذها الواسع العريض لظلم العمال وإرهاقهم الحق نفسه الذي يعطي لفئات العمال المغلوبة على أمرها والتي تمثل غالبية المجتمع.

وكيف يجوز لحكومة في العالم أن تتخذ موقف المتفرج وأن تساوي بين مطالب العمال التي تستهدف غير المجموع والمصلحة العامة وبين المعارضة التي يثيرها ممثلو الشركات الاستغلالية بدافع من الحرص على مصالحهم الخاصة. من دون اعتبار لمصلحة المجموع، فهل تعني موافقة الطرفين إذاً شيئاً سوى تنازل العمال عن حقوقهم وتراجعهم أمام نفوذ الشركات المدللة في هذا البلد، والتي تسخر كل ما تملكه من إمكانيات وسطوة جبارة على مقدرات العمال للحيلولة دون تحقيق المطالب العمالية. إن واجب كل حكومة في العالم هو أن تتدخل لحماية حقوق الفئات العاملة المستضعفة لا أن تتركها ضحية لنهم الاستثماريين النفعيين الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة والسعي لامتصاص ثروة البلاد.

وقد نتج عن تهاون الحكومة هذا عدة نتائج سيئة أدت إلى الإضرار بهم من شتى الوجوه. فتمادت الشركات الاستغلالية في تشددها لمعارضة التشريعات العمالية وإخضاعها لمنطق المساومات الرخيصة، كما أنها استغلت فرصة هدوء العمال وانتظارهم لصدور القانون احتياطات واسعة للتخلص من عدد من التزاماتها تجاه العمال المواطنين، وكان مما لجأت إليه في هذا السبيل:

أ - إقالة العمال المواطنين أو إحالتهم إلى الشركات المقاولة كعمال جدد من دون اعتبار لخدماتهم الماضية.

ب - التهالك الشديد على جلب موظفين أجانب في مختلف الوظائف بما فيها الوظائف العادية وإحلالهم محل الوطنيين وذلك بقصد «تطهير المراكز المهمة من العناصر الوطنية».

ج - التمادي في إساءة معاملة العمال المواطنين ومحاولة الإيعاز لهم بأن وضعهم الحاضر مع تلك الشركات تغير مما سيحققه لهم القانون.

د - حرمانهم من الزيادات والترقيات السنوية المعتادة كمحاولة للإيحاء لهم بأن رضا الشركات وخدمة مصالحها وتأييد سياستها التعسفية والتقرب لمرؤوسيهم كل هذه الوسائل الوحيدة لتحسين أحوالهم. لقد أعطت إحدى الشركات زيادة مئوية لموظفيها الأجانب بمقدار 10 في المئة، لكنها لم تعط البحرانيين سوى 3 في المئة فقط، وذلك على رغم ازدياد تكاليف المعيشة أضعافاً مضاعفة، وهكذا تمضي الشركات الأجنبية في سياسة تفضيل الأجانب على المواطنين على مسمع ومرأى من المسئولين.

لقد كان مما شجع الشركات على انتهاج هذه السياسة المقصودة موقف الحكومة من هجرات الأجانب بغية توفير العمل الأجنبي الرخيص على حساب الأيدي العاملة الوطنية، وذلك على رغم استنكار الناس الشديد ومعارضتهم الدائمة. وكان الواجب يقضي بأن تعمد الحكومة إلى سد باب الهجرة حالاً وإصدار هويات عمل للمواطنين ورخص عمل خاصة للأجانب، الذين يجب أن يستوفوا شروطاً معنية تؤهلهم للعمل داخل البلاد، وأن تكون تلك الرخص خاضعة للتجديد في فترات متقاربة للتأكد من حاجة البلاد فعلاً إلى مثل أولئك العمال. هذه الإجراءات وغيرها هي ما درجت عليه معظم البلدان التي تهتم فعلاً بمصلحة المواطنين.

لقد عمدت الحكومة إلى إنشاء دائرة للعمل قبيل نهاية العام الماضي. ولكن هذه الدائرة على رغم اختصاصها بشئون العمال فإنها لم تستطيع أن تحرك ساكناً تجاه الشكاوى المرة التي يعانيها العمال من جراء تعسف الشركات وتلاعبها بمصالحهم. ومن الغريب أن هذه الدائرة لا تعرف لها صلاحيات معنية تستطيع استعمالها إزاء تصرفات الشركات المجحفة، أو تمكن القائمين على أدائها من تأدية الواجب الذي يتطلبه الوضع على الوجه الصحيح. لذلك فإنه لم يعرف لها حتى الآن أي برنامج مرسوم لتحقيق ما يجب تحقيقه في الحقل العمالي. إن وجود هذه الدائرة في صورتها الحاضرة لا يخدم العمال حقيقة بقدر ما يحقق أغراض الدعاية المجردة التي تريد الحكومة استغلالها لذر الرماد في العين. وهو أمر لم يعد مستغرباً في ظل نظام فردي رجعي يسعى للتملص من أجراء أي إصلاح يستهدف مصلحة عامة.

إن استعرضنا سريعاً لسياسة الحكومة تجاه تحقيق الإصلاحات العمالية تثبت حقيقة واحدة فقط إلا وهي استمرارها في معالجة قضايا العمال على الصورة السلحفائية نفسها التي تتبعها في شتى المجالات الأخرى. أنها لاتزال تنظر إلى مشاكل العمال وكأنها قضايا متناثرة لا رابط بينها، بدلاً من أن ترسم لها سياسة إصلاحية شاملة تستوعب القضية العمالية برمتها وتعالجها من جميع نواحيها.

فوضع قانون للعمل وتعويضات الإصابات، وتأليف نقابة للعمال وتحديد مستوى أدنى للأجور، والسيطرة الكاملة على الهجرة الأجنبية، وتحديد نسبة المواطنين في الأعمال، ومكافحة البطالة والعوز المادي والعناية بشئون الإنتاج وإنماء الثروة المحلية كل هذه وغيرها أجزاء مترابطة لا يمكن فصل بعضها عن الآخر، وكل تسوية تقوم على أساس تجزئة هذه القضايا وتحقيق شطر منها دون الشطر الآخر لن يؤدي إلى النتيجة المتوخاة من تنظيم الحياة العمالية ووضع أسسها

الصحيحة وبالتالي تحقيق الاستقرار العمالي المنشود.

الهيئة وتفعيل مبدأ «التمثيل الشعبي»

أشارت وثائق الهيئة إلى ما يلي: «لقد دفعنا الحكومة إلى الاعتراف بمبدأ التمثيل الشعبي في المجالس وبحق الشعب في إدارة شئون بلاده، صحيح أن هذا التمثيل المعترف به لايزال محدوداً لا يحقق رغبات الشعب ولا يؤمن مصالحه الحيوية، إلا أننا غرسنا البذر وسنسقيها بدمائنا إذا اقتضى الأمر لتطيب ونزكو وتؤتى ثمارها المرجوة يانعة إن شاء الله.

ثم إن اضطرار الحكومة إلى الاعتراف بهيئتكم، هيئة الاتحاد الوطني، إنما هو في حقيقته اعتراف بوجود الشعب وكيانه، هذا الشعب الذي وصفه المسئولون ذات يوم سخرية واستخفافاً بأنه (بعض أناس) ثم ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم مرغمين على الاعتراف بوجوده. ولاشك في أن هذا بداية النصر سيعقد لواؤه بشعبنا المكافح الأبي بفضل اتحاده ووعيه.

لاشك في أن المواطنين لايزالون يذكرون ذلك الموقف الحازم الذي وقفته الهيئة ومن ورائها الشعب من قانون العقوبات الاستعماري البربري الذي لو أتيح لهم أن يفرضوا علينا لعشنا في ظل أحكام عرفية لا نهاية لها ولقد ترتب على ذلك الموقف أن اضطرت الحكومة في مفاوضاتها مع الهيئة إلى الاعتراف بضرورة إصلاح جهازها القضائي كما اعترفت بمبدأ أوضح قوانين جنائية ومدنية وجلب قضاة ذوي كفاءة وإذا كان هذا لم ينفذ رغم أن عليه فعلاً فإن الشعب عندما يتبين له أن الحكومة تنوي عدم التنفيذ لما اتفق بشأنه لن يتأخر عن اتخاذ الخطوات الإيجابية التي تضمن تحقيق ذلك».

الهيئة تطالب بحرية التعبير

تحدثت الهيئة عن إيقاف صحيفة «الوطن» التي كانت تصدر في الخمسينيات بالقول: «لقد كان للإجراء التعسفي الذي اتخذته الحكومة بإيقاف صحيفة «الوطن» أسوأ الأثر في نفوس المواطنين جميعاً لأن في هذا الإجراء انتهاكاً صريحاً لحرية التعبير ولأنه لا تستند لأي أساس قانوني. لقد طالبت الهيئة بإلغاء الرقابة وسن قانون عادل للصحافة بدلاً من هذا القانون الحالي

الجائر. ومع ذلك فإن قانون الصحافة للعام 1954 والإعلام الذي استندت إليهما في الحكومة إيقاف صحيفة «الوطن» لا ينصان إطلاقاً على تعطيل أية صحيفة على هذه الصورة التعسفية. فقد درسناهما مادة وكلمة كلمة ومع ذلك لم نجد فيمهما ما يسوغ للحكومة اتخاذ مثل هذا الإجراء الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه أجراء تعسفي مجحف صدر من دون مراعاة للحق والعدالة. إن الصحافة هي اللسان المعبر عن آمال الشعب ورغباته واتجاهاته والمتنفس الوحيد لهذا الكبت الذي يعاني منه شعبنا الأمرين».

وفي بيان آخر قالت: «إن حرية التعبير عن رأي مقدس لكل مواطن وقد كافحت الإنسانية كفاحاً مريراً للظفر بهذا الحق وانتزاعه قسراً من مخالب الرجعية والإقطاعية والاستعمارية, وللهيئة مواقف مشرفة في الدفاع عن هذه الحرية ما اضطر المسئولين إلى رفع الرقابة عن الصحف أخيراً. وسنكافح حتى نضيف إلى هذا النصر نصراً جديداً وذلك بإلغاء قانون الصحافة الحالي، لأنه قانون رجعي جائر، واستبداله بقانون يتمشى وروح التطور الحديث. ولقد اقترن هذا الدفاع عن حرية الرأي والتعبير من جانب هيئتكم بجهود كبيرة في إلقاء الأضواء على فساد الحكم الفردي في البحرين سواء في بلاغاتنا أو بياناتها أو في مذكراتها العديدة التي رفعتها إلى جهات مختلفة...

لقد كان المسئولون يحرصون على أن تظل حركتنا وأهدافها محلية لا تتسرب أنباؤها وتطوراتها إلى خارج البلاد. ولقد بدلوا من جانبهم جهوداً كبيرة لفرض هذا الحصار. ولكننا من جانبا قمنا بعدّ دراسة وافية للموضوع بجهود جبارة مضادة للخروج بقضيتنا من نطاقها المحلي وعرضها أمام الرأي العربي والعالمي وقد كللت مساعينا بالنجاح ولمس المواطنون أنفسهم أثار ما نشرته ولاتزال تنشره الصحف العربية والأجنبية عن حركتنا وفي ما أذاعته ولاتزال تذيعه وكالات الأنباء والإذاعات عنها. هذا مع العلم بأن أكثر ما ينشر لا يتاح لأكثر المواطنين الاطلاع عليه. ولاشك في أن نصرنا في هذه وستميد به، لا محالة».

تواصل الهيئة مع ما مكان يجري في مصر

قالت الهيئة في أدبياتها: «لقد نسينا أن نذكر في مقدمة مكاسب هذه الحركة المؤزرة بالتوفيق إن شاء الله تلك البعثات التي بدأت الهيئة إرسالها إلى مصر، قلب العروبة النابض، منذ السنة

الماضية (1955)، وتلك المؤازرة القيمة والتعاون الصادق الذي تلقاه في الميدان الثقافي من الحكومة المصرية ومن المؤتمر الإسلامي في القاهرة.

وسنواصل إرسال هذه البعثات بإذن الله، سنة بعد أخرى لكي نفسح المجال أمام شبابنا الظامئ إلى المعرفة للارتشاف من مناهلها العذبة، والعودة إلى بلاده أصلب عوداً وأوسع وأكثر خبرة وتجربة، وبذلك يستطيع أن يساهم في بناء نهضتها مساهمة واعية فعالة.

وبعد، فعلى رغم هذه المكاسب المعنوية والمادية، فنحن ندرك أننا لانزال في بداية الطريق وأن أمامنا جهاداً شاقاً ونضالاً لا هوادة فيه. ولكننا ندرك أيضاً أن ما حققناه حتى الآن هو الدعامة التي سنشيد عليها مكاسبنا القادمة، وهو نقطة الانطلاق نحو غد أفضل، ومستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً، وذلك بفضل وحدة هذا الشعب وإيمانه وعزائم أبنائه التي لا تلين».

الخارجون على الإجماع

تطرقت أدبيات الهيئة إلى بعض من حاول التصدي لها بالقول: «لقد ابتلى الله هذا الوطن الحبيب بشرذمة من بائعي الضمائر وفاسدي الذمم، فراحوا ينفثون سمومهم بين المواطنين وهم يتوهمون أن أقوالهم ستلاقي قبولاً وأنهم بهذه المساعي سيرتفعون قليلاً من الحضيض الذي يتمرغون في وحله بعد أن أنزلهم الشعب إليه وغمس في رغامه.

إلى هؤلاء الذين يحاولون النيل من الهيئة ومطالب هذا الشعب الأبي الكريم نقول، إن هؤلاء الرجال ماضون في تأدية وأجبهم الوطني المقدس، وأن مطالب الشعب لابد أن تتحقق مهما حاولوا أن يثبطوا الهمم ويضعفوا العزائم، فالشعب قد قال كلمته ولابد له أن ينفذها، كما يربطه بالهيئة يمين مقدس على كتاب الله الكريم، فلن يحنث بهذا القسم أحد ولن يتقاعس عن تحقيق هذه المطالب الوطنية العادلة مواطن مهما عظمت التضحيات في سبيلها ومهما اعتور الطريق إليها من عقبات.

أيتها الشرذمة الضالة! لفقوا ما شئتم من أكاذيب وابذروا ما أردتم من بذور البغضاء والدسائس الفاسدة واستلموا ثمناً لها ما استطعتم من مبالغ وترقيات ومقاولات، فإن الشعب يعرفكم فرداً فرداً والشعب لابد أن ينتصر وعندئذ تحين ساعة الحساب وستعلمون أي منقلب

تنقلبون.

إن الهيئة لعلى أتم الاستعداد أن تتقبل أي انتقاد نزيه أو توجيه مفيد، رائدها الإصلاح والمنفعة العامة. أما هذا النعيق المغرض في الظلام، فلن يضير أسماعنا ولا سمعتنا شيئاً ولن يبلغ بكم يا سماسرة السوء شأوا.

ملاحظة على بعض المصطلحات

من الملاحظ أن أدبيات الهيئة كانت تستخدم في أدبياتها مصطلح «البحراني» للإشارة إلى تعريف المواطن المنتمي للبحرين، وبالفعل أن النخبة السياسية (من كل الفئات الشيعية والسنية) في البحرين كانت تعتمد المصطلح الصحيح من الناحية اللغوية طوال تلك الفترة، وهذا الوضع استمر حتى منتصف الستينيات عندما حسمت مؤسسة نقد البحرين المصطلح من الناحية الرسمية عبر تسمية الدينار بـ «دينار بحريني»، وبعد ذلك أصبح هذا هو المصطلح الرسمي المعتمد.

أما في الفترات السابقة لم يكن المصطلح يمثل إشكالية طائفية، وحتى أن الحزب الشيوعي في البحرين الذي تأسس في خمسينيات القرن الماضي اسمه «جبهة التحرير الوطني البحرانية»، وكانت الأدبيات إذا أرادت أن تشير بالخصوص إلى أبناء البحرين من الشيعة العرب فإن المصطلح المستخدم هو «البحارنة»، وهو أمر مستمر لحد الآن. ولكن مصطلح «بحراني» تم تسييسه بعد تلك الفترة، ولأن شعب البحرين متآخٍ، فإنه تقبل توحيد المصطلح الجديد في تعريف المواطن المنتمي للبحرين على أساس أنه «بحريني».

كما أن الهيئة كانت تعظم مقام الحاكم، وتستخدم في مراسلاته مصطلح «عظمة الحاكم»، أو «صاحب العظمة». غير أن الهيئة كانت قد تأثرت بالخطاب المستخدم في مصر، واستخدمت مصطلح «الاستعمار» لتعريف دور المستشار البريطاني وغيره من الجهات البريطانية، على رغم أن البحرين كانت تحت ترتيب مختلف عن الاستعمار المباشر، وهو ما يسمى بـ «الحماية». كما مصطلح «التمييز» أعادت إنتاجه الهيئة واستخدمته لوصف تفضيل الأجنبي على ابن البحرين سواء كان سنياً أم شيعياً

سياسة إصدار البلاغات العامة

لكن الهيئة كانت تبذل الكثير من الجهود من أجل السيطرة على الأجندة وعدم تغييرها، ومن أجل الحفاظ على سلمية التحرك، ولذا كانت هيئة الاتحاد الوطني تصدر بلاغات إلى الشعب، وتطرح في تلك البلاغات آخر التطورات وتوضح مواقفها باستمرار، وكان لديها متطوعون من كل مكان يوزعون البلاغات ويقرأونها على الناس.

نعود إلى الوراء - إلى مارس/ آذار 1956 - لنستكشف كيف كانت الهيئة تخاطب جماهيرها عبر البلاغات.

ويمكن أن نراجع أنموذجاً من تلك البلاغات، وهو «بلاغ رقم 42» الذي صدر في مارس/ آذار 1956 (وهو الشهر الذي وصلت فيه الهيئة إلى قوتها بشكل ملفت وقد اعترفت الحكومة بالهيئة كحزب سياسي بشكل رسمي في 16 مارس 1956). وقد جاء في ذلك البلاغ قبل الاعتراف الرسمي بها، ما يأتي:

أنموذج «بلاغ رقم 42»

«أيها المواطنون الكرام:

لقد انقضى الأسبوع الذي أمهلنا المسئولين فيه ليحققوا مطالبكم العادلة، ويعدلوا عما رسموه لأنفسهم من خطط مناوئة لرغبات الشعب وإرادته.

وإنه مما يؤسف له أن المسئولين لم يفكروا ولم يعبروا هذا النداء وتلك الرغبة الملحة منكم أدنى اهتمام؛ ما أثار حفيظتكم فأخذتم تفدون جماعات ووحداناً إلى ممثليكم تطالبونهم باتخاذ خطوة حاسمة، وحيث إننا قد ألزمنا أنفسنا باسمكم منذ بداية حركتنا هذه اتباع سبيل الكفاح السلمي ونحن مازلنا على رغم إمكاناتنا واستعدادنا لمجابهة كل أمر مصممين على أن نستمر في سلوك هذا السبيل الذي ألزمنا أنفسنا به.

لقد كانت رغبتكم الأخيرة متجاوبة مع هذه الخطة، وهي الرغبة الإجماعية الملحَّة التي عبَّرتم عنها في قراركم الإجماعي القاضي بأن نطلب من حاكم البلاد في أن يعفي مستشاره السير تشارلر

بلغريف من منصبه وأن يعترف بهيئتكم اعترافاً رسمياً حتى يتعاون المسئولون مع ممثليكم في وضع أسس ثابتة للأخذ بيدكم وبيد بلادكم في سبيل التقدم والازدهار نحو حياة أفضل.

ونحن بناءً على هذه الرغبة الإجماعية تقدمنا بالمذكرة الآتية إلى حضرة صاحب العظمة حاكم البلاد:

رسالة أخرى من الهيئة إلى سمو الحاكم

(حضرة صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين المعظم... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لقد انقضى أسبوع على البيان الذي أصدرناه مناشدين فيه حكومة عظمتكم الاستجابة لمطالب الشعب، وحتى الآن لم يبدُ من جانب الحكومة ما يبرهن على استعدادها للتفاهم مع ممثلي الشعب حول مطالبه والعمل على تفادي ما قد يترتب على هذا الإهمال من نتائج سيئة تهدد كيان هذا المجتمع وسلامته.

إن هذا الإهمال الذي قابل به المسئولون مطالب الشعب الإجمالية ليس بالشيء الجديد، فمنذ أن اتحدت كلمة الشعب على المطالبة بحقوقه، وموقف المسئولين يزداد في تجاهل رغبة المجموع واتخاذ إجراءات فردية لا تقيم لرأي الشعب أو شعوره أي وزن.

إن أحداً من الشعب لا يجهل اليوم السبب الرئيسي في تمسك الحكومة بموقفها هذا ألا وهو وجود فرد واحد على رأس جهاز الإدارة الحكومية يتحكم فيه كما يشاء وذلك لأنه يعتمد أن في تنفيذ كل إصلاح تحديداً لما يتمتع به من سلطات واسعة غير محدودة؛ ما يؤدي إلى حصر نشاطه في مجال اختصاصه الرئيسي؛ الأمر الذي يتعارض مع ما يزاوله اليوم من سلطات استبدادية تتيح له التدخل في كل صغيرة وكبيرة وفرض آرائه الخاصة مهما كانت أغراضها ودوافعها.

هذا الفرد الواحد الذي نعنيه هو حضرة صاحب الفخامة السر تشارلز بلغريف مستشار حكومة عظمتكم الذي لم يجرؤ فرد أو جماعة من أفراد الشعب منذ توليه مهمات الإدارة

الحكومية في البحرين حتى اليوم على الوقوف منه موقف المعترض والمحاسب، على رغم الأخطاء الكبيرة التي نشأت من جراء إصراره على تطبيق السياسة الرجعية البالية نفسها التي كان يفرضها على شعب هذه البلاد، منذ أكثر من ثمانية وعشرين عاماً، وذلك على رغم التطور الهائل الذي طرأ على أن الشعب يعزو إلى هذا المستشار معظم العراقيل التي وضعت ولاتزال توضع أمامه للحيلولة دون طائل، في سبيل استدراج المستشار للتفاهم معه حول مطالبه وإعطائه المجال الواسع لإثبات حسن نيته، بل لقد مضى الشعب معه إلى الحد الذي قبل به ممثلوه الموافقة على تسوية مؤقتة لبعض مطالبهم، لم تكن في يوم ما لترضي شعباً متذمراً من فساد الأوضاع يطمح لنيل حقوقه المشروعة في تنظيم شئونه الداخلية بما يكفل له الحرية والعدالة والمساواة، وهي التي تعترف له بها كل شرائع العالم الحديث ونظمه وقوانينه كحق مقدس لا مجال للاعتداء عليه وانتهاك حرمته... ومع ذلك لم ينجح هذا الاتصال في إقناع المستشار بضرورة العدول عن سياسة التجاهل لرغبات الشعب والتصرف بصورة انفرادية حتى في مجال تنفيذ شروط الاتفاق الذي كان ممثلو الشعب طرفاً رئيسياً فيه وكان حضرة المستشار طرفه الآخر؛ الأمر الذي نتجت عنه هذه الأزمة التي زاد استحكامها في الآونة الأخيرة بحيث أصبحنا نجد أنفسنا تحت إلحاح الرأي العام واستجابة لرغبة الشعب الإجمالية مضطرين أن نطلب من عظمتكم إعفاء المستشار من خدمته في السلك الحكومي، ولاسيما أن لهذا الطلب مبرراته الأخرى الكثيرة التي من أهمها طول الخدمة التي جاوزت الآن الثلاثين عاماً تقريباً وكبر السن مضافاً لذلك كله ما أشرنا إليه من تطور الوضع وازدياد المسئوليات والمهمات الإدارية بحيث لم يعد في طاقة فرد واحد مهما أوتي من نشاط أن ينهض بها بمفرده على الوجه الأكمل.

إن الشعب يعلق آمالاً كبيرة على استجابة عظمتكم لهذا المطلب الإجمالي الذي يتقدم به إليكم. إن هذه البادرة من عظمتكم إذا تمت - مقرونة باعتراف الحكومة الرسمي بممثلي الشعب بغية الوصول إلى تفاهم مشترك - ستؤدي حتماً إلى تفريج الأزمة القائمة اليوم بين الحكومة والشعب بما يحقق الاستقرار في البلاد، والتعاون المشترك لما فيه المصلحة، وإننا لنأمل من عظمتكم أنكم سترون بعين العناية والاهتمام ما تقدم به ممثلو الشعب باسم الشعب لعظمتكم وتستجيبون إلى رغبته راجين أن تتغلب الحكمة على العاطفة، وبذلك تقودون السفينة إلى شاطئ السلامة والأمان. 1956/3/3... المخلصون، ممثلو الشعب.

نلاحظ أن قادة الهيئة كانوا يعدون الجماهير بأنهم سيراقبون «مجرى الأمور وسير الحوادث

بعين الحذر واليقظة»، ودائماً يقومون بموافاة الناس «بما يستجد من الأمور والقرارات في حينه».

ونلاحظ أيضاً كيفية صياغة البلاغ، إن الهيئة كانت حريصة على أن تقتل الشائعات وأن تكشف ما لديها من أوراق باستمرار، وهذا كان جيداً من جانب، ولكنه أيضاً كان يفقدها القدرة على المناورة في حال أرادت أن تتفاهم باستمرار مع الحكومة في أجواء بعيدة عن الأضواء.

لقد حققت الهيئة الكثير من أجل شعب البحرين، وأهم شيء أنها وأدت الفتنة الطائفية، واستطاعت الحصول على اعتراف رسمي بالعمل الحزبي العلني، وأعلنت نقابات للعمال (اتحاد عمال البحرين)، وفاوضت باسم الشعب، وتحملت الأمانة بكل إخلاص ووطنية وكتبت التاريخ البحريني بأسطر من ذهب.

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 108 6/19/14 2:30 PM

الفصل العاشر

ما بعد الهيئة...
حالة من الإحباط

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 109 6/19/14 2:30 PM

ما بعد الهيئة... حالة من الإحباط

بعد ضرب الهيئة في نهاية 1956 سيطرت حالة من الإحباط والحزن الشديد على الشعب البحريني، وفي الوقت نفسه ساد جو من الخوف والتوجُّس بسبب القمع من الحكومة المسلط على الشعب عموماً، والناشطين خصوصاً. وفي ظل هذا الوضع أصبحت البحرين لعدد من السنوات تحت رحمة قانون الطوارئ والقبضة الأمنية الحديدية.

القبضة الأمنية تمكنت من السيطرة على المظاهرات في الشارع، ولكن بعد ذلك بدأت الحركات السرية في التشكل، وكانت ثلاث حركات بدأت تستقطب الناشطين بعد ذلك، وهي حركة القوميين العرب، والحركة الشيوعية، وحزب البعث. وبظهور هذه الحركات بدأت البحرين بالدخول في مرحلة تاريخية جديدة، اتسمت بنشاطات من نوع آخر.

وهنا أشير فيما يتعلق بحركة القوميين إلى أن أحد الأشخاص اتصل بي من طرف رئيس حركة القوميين العرب في منطقة الخليج العربي، أحمد الخطيب، وقد طلب مني هذا الشخص أن أنضم إلى الحركة، لكنني رفضت ذلك، وفضلت أن أظل مستقلاً كما كنت على الدوام.

أسباب فشل الهيئة

أسباب فشل هيئة الاتحاد الوطني كثيرة لكنني أجملها فيما يأتي:

الأول: طبيعة التناقض فيما بين قيادات ومكونات الهيئة، ذلك أن مواقف أعضاء قيادة الهيئة غير متوافقة تماماً، وهذا يعني أن المواقف كانت تتباين في الأوقات الحرجة؛ ما أضعف القيادة في السيطرة على بعض الأمور التي كانت بحاجة إلى قيادة فاعلة وحاسمة.

الثاني: عدم فهم سياسة الدولة المسيطرة (بريطانيا) آنذاك. فقد كان هناك فرق بين مواقف المستشار بلغريف، والمعتمدية البريطانية، وكانت الحركة تستخدم مصطلحات خشنة مستخدمة في بلدان عربية أخرى، مثل مكافحة الاستعمار، في حين أن الوضع في البحرين كان له ترتيب آخر، وكانت هناك فروقات في المواقف ولا يمكن تلوينها بلون واحد، فبلغريف في تلك الفترة لم

أحد تجمعات هيئة الاتحاد الوطني

يكن يمثل بريطانيا بقدر ما كان يمثل نفسه، وعدم التشخيص الدقيق لبعض الأمور والضياع في الشعارات حال دون تحقيق الهيئة لمطالبها.

الثالث: حجم القمع الذي وقع على الهيئة، وكذلك الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضدها.

الرابع: خلو الساحة السياسية من قيادة بمستوى قيادة الهيئة بعد الاعتقال، وخاصة أن القيادة البديلة أو الاحتياط، لم تقم بدور قيادة الهيئة، وبذلك أصبحت الهيئة أشبه بالجسد من دون رأس. بمعنى آخر، فإن الهيئة كانت حالة شعبية عظيمة، وكانت قياداتها ريادية، ولكن قيادة الرموز والحالة الجماهيرية لم تتحولا إلى مؤسسات صلبة تحافظ على ما تم إنجازه، وتواكب المتغيرات.

بعد عقد من الهيئة

منذ انتهاء الهيئة العام 1956 إلى العام 1965 مضت نحو 9 سنوات. وفي منتصف الستينات حدثت انتفاضة مارس/ آذار 1965، وهي انتفاضة عمالية؛ إذ شارك فيها العمَّال والطلبة، وكان للشيوعيين والقوميين دور كبير في تحريكها.

وفي حين مثلت الهيئة حالة من الحركة الشعبية العامة شملت كل قطاعات المجتمع البحريني؛ فإن انتفاضة مارس كانت حالة عمَّالية، لكنها ليست حركة عامة. ومن بين الشخصيات التي

ساهمت في قيادة هذه الحركة إبراهيم أحمد فخرو. أما على الصعيد الشخصي فلم أشارك في هذه الحركة، والتزمت عملي، ولم أهتم بالشأن العام إلا من بعيد.

أجواء المنامة بعد الهيئة

مع دخول البحرين مرحلة قاسية بعد ضرب الهيئة؛ قلَّ النشاط الثقافي والسياسي إلى حد كبير، لكن مع ذلك ظلت هناك بعض الأنشطة ذات الطابع الفكري والثقافي والسياسي عموماً. ويعتبر نادي العروبة في تلك الفترة من بين أهم الأندية في التنشيط الثقافي، وخاصة في المنامة.

وفي هذا المجال - مع أنني لم أكن عضواً في النادي - أتذكر أنني حضرت مناظرة بشأن علاقة الرجل بالمرأة، وهي عبارة عن لقاء شهري ينظمه نادي العروبة للجمهور، وكان الحضور على ما أتذكر، كبيراً، وكانت هناك آراء متباينة ومختلفة بشأن الموضوع. ومن بين المتناظرين المرحوم حسن جواد الجشي، ولا أتذكر الثاني، لكنني أعتقد أنه علي التاجر. وقد حدث نقاش بين مؤيد، وبين معارض.

فيما يتعلق بمواقف نادي العروبة؛ فقد كانت حادة بمعايير تلك الأيام. أما مؤسسو هذا النادي فهم نخبة من المجتمع أمثال جعفر الناصر، وحسن الجشي، وعلي التاجر، وآخرين لا أتذكر أسماءهم الآن.

وبالنسبة إلى الفكر التحرري في الخمسينات والستينات فيمكن القول: إن نادي العروبة كان يمثل هذا الاتجاه، وإلى جانبه النادي الأهلي.

الوالد في سانت هيلانة

حكم على قادة الهيئة (الباكر والشملان والعليوات) في (22 ديسمبر/ كانون الأول 1956) بالسجن 14 سنة. وتحركت شركة محاماة شريدان وعضو بحزب العمال وآخرون وأوصلوا القضية الى المحاكم البريطانية. وقد رأت المحاكم البريطانية أن اعتقال بحرينيين في سجن بريطاني غير صحيح لأن البحرين ليست مستعمرة بريطانية وإنما محمية بريطانية. وأصر

المحامون على أقوالهم، مشيرين الى أن ترحيلهم من البحرين حدث قبل أن يعلن قرار الترحيل، وقرار الترحيل صدر عن جهة حكومية بريطانية ووصل إلى البحرين، وتم إشهاره بعد عدة ساعات من رحيل الباخرة. وهذا الأمر تم إثباته ما حدا بالمحكمة اعتماد حق الأشخاص في محاكمة عادلة بحضورهم شخصيّاً أمام القاضي، بحسب مبدأ Habeas Corpus وحكمت المحكمة البريطانية ببطلان قرار الترحيل والسجن في «سانت هيلانة»، وتم إطلاق سراحهم في 7 يونيو/ حزيران 1961.

وهكذا كانت قصة نفي الوالد مع الباكر والشملان إلى جزيرة «سانت هيلانة» في المحيط الأطلسي، بينما سجن في البحرين كل من إبراهيم فخرو وإبراهيم بن موسى، ولم يسجن عبدالله أبوديب لكبر سنه، وذهب السيد علي كمال الدين إلى العراق.

رفعت الشكوى القضائية لصالح الثلاثة في المحاكم البريطانية في بداية الأمر باسم الشملان، إلا أنها لم تنجح. ثم رفعت مرة أخرى باسم الباكر فنجحت، وتمت تبرئتهم وإسقاط التهم الموجهة إليهم، وأسقط الحكم الصادر بحقهم، وتم تعويضهم.

من جانبي قمت بزيارة لجزيرة سانت هيلانة العام 1998، للتعرف على سجن الوالد ورفيقيه، وكان الهدف من زيارتي التعرف عن قرب على سجن الثلاثة، وكيف كانوا يعيشون في هذه الجزيرة النائية.

في ضيافة حاكم دبي

عندما قرروا العودة إلى البحرين نصحهم الانجليز بعدم العودة إلى البحرين، لأن الحكومة في البحرين متشددة تجاههم. فغادر الثلاثة سانت هيلانة وتوجهوا إلى لندن ومكثوا نحو 10 أيام، قام أثناءها حاكم دبي، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بعمل وليمة كبيرة تليق بشخصياتهم ومقامهم كوطنيين من الخليج. بعد ذلك ذهب كل من الوالد والشملان إلى لبنان ومنه إلى سورية، وكان في استقبالهما أحد الأشخاص الذين أتعامل معهم في شئون المكتبات وهو عادل عيتاني؛ إذ رتب لهما مكان إقامة بعيداً عن وسط بيروت، بعد ذلك لحقهم الباكر، إلا أنه انفصل عنهم لاحقاً.

الشملان ذهب الى سورية، ولحق به والدي، في حين ظل الباكر في بيروت إلى أن توفي في العام في يوليو / تموز 1971، ودفن في قطر.

عاش الوالد في سورية ست سنوات، من 1963 إلى 1969، وغادرها الى العراق.

الوالد في العراق

انتقل الوالد إلى العراق في نهاية الستينات وتلقاه بعض أصدقائه القدامى وعلى رأسهم رفعت الحاج سري.

بحكم صداقته بالوالد، قام الحاج رفعت بالتوسط للوالد للحصول على اللجوء السياسي، فمكث في العراق نحو 5 سنوات، كوَّن خلالها صداقات مع العراقيين، وكانت معاملة أهل العراق للوالد طيبة، وخاصة مع البحرينيين، وخاصة مع اللاجئين السياسيين.

توفي الوالد رحمه الله في 14 يناير/ كانون الثاني 1969 بالكاظمية ثم نقل إلى النجف الأشرف ودفن هناك، وكانت العائلة بر فقته، وبعد وفاته عادت إلى الوطن والدتي وزوجتي أم سمير، لتقبل التعازي بوفاة الوالد.

إرهاصات الاستقلال

ما إن بدأت بوادر الانسحاب البريطاني من البحرين واستقلالها حتى توالت الحوادث بظهور الدعوة الإيرانية لفرض السيادة على البلاد وضمها إلى إيران، لكن العلامة البارزة، هي أن الشيعة والسنة رفضوا تلك الرغبات بشدة. ووقفوا بوفاء وإخلاص مع حكومتهم وأرضهم رافضين التبعية إلى إيران أو غيرها؛ ما دفع شاه إيران حينها إلى القبول بحق البحرين في تقرير مصيرها هذا الإعلان من قبل الشاه دفع كلاً من إيران وبريطانيا بموافقة البحرين في أواخر مارس/ آذار العام 1970 إلى تقديم طلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت لإرسال لجنة أو مبعوث من قبله لتقصي الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبات سكانها وما إذا كانوا يفضلون أن تكون بلادهم دولة عربية مستقلة أم تنضم إلى إيران، وجاء موقف شيعة وسنة

البحرين كما هو دائماً حرّاً كريماً أبيّاً رفضاً لأية هيمنة خارجية، وأثبتوا بحق أنهم يحبون أرضهم ووطنهم ولا يقبلون له الهوان والذل والسيطرة من أية دولة خارجية مهما تكن وكانت نتائج الاستفتاء الذي أشرف عليه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جينو سباردي راغبة في الاستقلال والحرية تحت قيادة سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

وقال الشعب البحريني كلمته وجاءت بأغلبية ساحقة لتؤكد أن هذا الشعب العربي المسلم لا يزايد على عروبته ولا يساوم على سيادته ولا يقبل لها بديلاً.

كلمة واحدة أعلنها الشعب الأصيل «البحرين دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة»، وبالطبع وافقت إيران على هذه النتيجة، وعليه قضى مجلس الأمن بحق شعب البحرين في الانتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة في إعلانه الذي صدر بتاريخ 11 مايو/ أيار 1970.

بعد هذا الاستفتاء الشعبي على استقلال وعروبة البحرين وموافقة مجلس الأمن، بدأت الترتيبات لاستقلال البحرين كدولة عربية مستقلة في العام 1970.

الفصل الحادي عشر

المجلس التأسيسي

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 117 6/19/14 2:30 PM

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 118 6/19/14 2:30 PM

المجلس التأسيسي

بمجرد إعلان الاستقلال في 1971 بدأت البحرين تُعد العدة لحياة سياسية جديدة تمثلت في قيام مجلس تأسيسي منتخب في العام 1972 لمناقشة وإقرار أول دستور للبلاد في تاريخها الحديث، وكنت أحد أعضاء هذا المجلس، وكانت رواتبنا 300 دينار في ذلك الوقت، وكان هذا المبلغ زهيداً، لكن بدافع العمل الوطني كنا لا نأبه به، وخاصة أننا بحكم حبنا لوطننا فقد صرفنا النظر عن الامتيازات الشخصية.

في هذا المجلس الذي استمر لمدة ستة أشهر قمنا بمناقشة مسوَّدة مشروع الدستور المقدَّم من الحكومة، وهو دستور تعاقدي، وهو يمثل التزاماً بين الحكومة والشعب. ومن المواقف التي أتذكرها أن علي فخرو كان من كتلة الحكومة بحكم منصبه كوزير، لكنه في كثير من المناقشات والأحيان كان يقف إلى جانب ممثلي الشعب في هذا المجلس. أما على صعيد الموقف الشعبي؛ فقد كان الشعب من مناصري الدستور، وكان أحد مطالبه منذ زمن.

تيارات المجلس التأسيسي

بالنسبة إلى أعضاء المجلس التأسيسي فقد كانوا يمثلون مختلف اتجاهات المجتمع من الناحية السياسية والاجتماعية. ففي المجلس كان هناك التيار الديني وفيه التيار الناصري، أما التيار اليساري فلم يشارك في انتخابات المجلس التأسيسي.

وبهذه المناسبة؛ أذكر أن محمد جابر صباح (أصبح عضو المجلس الوطني فيما بعد) قد جاءني وطلب مني عدم الاشتراك في المجلس التأسيسي، لكنني رفضت طلبه، وقلت له أنا لست يساريّاً، وغير ملزم بموقف الحركة اليسارية.

قررت الدخول في انتخابات المجلس، وفزت فيها بأعلى الأصوات، وكان معي من المترشحين سعيد الماحوزي.

مقترح الحكومة غير الدستوري

استمر المجلس التأسيسي أقل من سنة تمت خلالها مناقشة مسوَّدة الدستور، وإقراره ثم رفعه إلى سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان. وفي نهاية فترة المجلس فوجئنا باشارات الى بعضنا من الحكومة مفادها: أن نبقى كأعضاء برلمان، لكننا رفضنا ذلك جملة وتفصيلاً، وأنه بحسب الدستور الذي ناقشناه مادة، مادة، لا يحق لنا أن نكون أول من يخرقه، وأن نصبح أعضاء برلمان. فمهمتنا محددة، والدستور لا يسمح بذلك. والأدهى من ذلك أنه إذا وافقنا على أن نتحول إلى أعضاء برلمان سيصدر مرسوم أميري بذلك من أجل تثبيتنا. لكننا رفضنا هذا المقترح لأنه يتعارض مع الدستور الذي ينص على أن تسيير الشئون العامة يجب أن يكون من خلال قانون صادر من السلطة التشريعية المنتخبة، أما الحكم من خلال المراسيم فلا يساعد على تنظيم الحياة السياسية العصرية بين الحاكم والمحكوم.

رشحت نفسي للمجلس الوطني العام 1973، ولم أنجح في هذه الانتخابات.

عاشت البحرين حتى منتصف السبعينات حياة دستورية ناجحة، لكن تم حل المجلس الوطني في أغسطس/ آب 1975 بعد أن عارض أعضاء المجلس مشروع قانون بتدابير أمن الدولة، وبعد ذلك تم تسيير الأمور من خلال مراسيم، وهو معاكس لرغبة شعب البحرين التي ثبتت في تجربة الاستقلال وانتخابات المجلسين التأسيسي والوطني.

قبل أن ندخل إلى عالم الكتاب والمكتبات يحضرني بيت من الشعر لطالما تغنينا به صغاراً ونسترجعه الآن وقد أصبحنا كباراً لا لرغبة منا في اجترار ذاكرة هي مازالت حاضرة حتى اليوم، بل لقيمة أدبية ثقافية أردنا غرسها من جديد علّ هذه الأجيال أو بعضها يلتفت إلى قيمة الكتاب ودوره في صقل الثقافة والمعرفة. يقول الشاعر:

أوفى صديق إن خلوت كتابي
ألهو به إن خانني أصحابي
لا مفشياً سراً إذا استودعته
وأفوز منه بحكمة وصواب

ويقول كاتب آخر: «الكتاب هو عماد الحضارة الإنسانية والذين ينصرفون عن القراءة

العميقة ينصرفون عن حضاراتهم». وقال آخر «القراءة ثقافة»، نعم القراءة ثقافة بكل تجلياتها، ومعلوم أن الثقافة مهما كانت أبعادها وصورها، لا يمكن اكتسابها بين عشية وضحاها، إنها حب الاستطلاع وفضول المعرفة والتثقيف، هذا الفضول هو الذي يجعل صاحبه ينسلخ من أعذار ضيق الوقت والملل، هو الذي يجعل شهية صاحبه مفتوحة دائماً للقراءة، من دون كلل ولا ملل.

وهكذا عشقت الكتاب والقراءة وشجعت عليها ما استطعت ولا أغالي حين أقول إنني أنتمي لجيل مولع بالقراءة باحث في أمهات الكتب ينهل من ثقافات العلوم والمعارف وفي مختلف المجالات سياسية كانت أم اجتماعية، فنية هي أم أدبية. فالكتب حدائق للمعرفة تغرس فيها كل الفنون الثقافية والعلوم والآداب وإيماناً مني بقدرتها على إشباع نهم القارئ.

عمدت إلى تطوير الكتاب فحولته إلى مكتبة، مكتبة رغم صغرها شكلت منبعاً ثقافياً ومعيناً معرفياً للكثير من القراء في تلك الفترة الزمنية التي أسست فيها. ففي نهاية الخمسينيات ومروراً بالستينيات والسبعينيات اجتاحت الوطن العربي بأكمله حركة ثقافية سياسية وأدبية نهضوية أمسكت بزمام التفوق والارتقاء وبلغت ذروتها في شتى المجالات حتى شكلت هذه الثقافات قوة دافعة لتطوير وإنشاء المكتبات وتفعيلها وعكست مدى الوعي الثقافي للإنسان العربي عموماً وأفصحت عن رغبة ملحة في استعادة نهضتها الأدبية العلمية الشاملة التي انطوت بتعاقب الاستعمار وقضائه على أمهات الكتب وأثمنها.

وهكذا أصبحت القراءة والكتاب قوتاً يومياً للكثير من الباحثين عن العلوم والمعارف في شتى المجالات العلمية والأدبية. حتى أصبح المثقف في تلك الفترة قدوة ورمزاً للنجاح، هذا الأمر شجع على إعادة الاستثمار في الثقافة كمشروع ناجح ومواكبة مع تلك التطورات. نشطت سوق الكتاب والمكتبات، واتسعت وبلغت ذروتها وكان لزاماً علينا تغذية هذا النهم المولع بالقراءة والبحث لأن الإنسان البحريني لم يكن أقل شغفاً بالقراءة عن غيره إن لم يكن أكثر تولعاً بها، وهذا ما سوف أتناوله بالتفصيل في سياق حديثي عن رحلتي المتعبة الممتعة مع الكتاب والمكتبة ومسيرتي الشائكة بين القارئ والرقيب.

ولكن قبل الخوض في التفاصيل وأمانة للحركة التعليمية والمعلم يجب ألا أغفل دور المدرسة في دفع الطلاب إلى الاستزادة من الاطلاع والبحث والقراءة، بالإضافة لمسابقة أحسن وأقيم كتاب من حيث المحتوى والتأليف ما أذكى روح المنافسة بين التلاميذ بل حتى على مستوى

الصفوف والمدرسين, برزت محاولات طلابية إبداعية جادة في التأليف، وبلغت المكتبة المدرسية درجة تنافس بها بقية المكتبات بتوفير كل جديد ينشر من الكتب وكذلك المكتبات العامة وكان الناس عموماً والطلاب خصوصاً يرتوون من هذه الأوعية الثقافية ويترددون عليها بدافع الفضول وحب الاطلاع. هذه لمحة مختصرة عن تلك الفترة الثقافية العلمية التي أسست فيها مكتبة العليوات.

تأسيس مكتبة تجارية مع أخي فيصل

لنقف معاً على أول الطريق فقد كان أخي وصديقي المرحوم فيصل العليوات لا يختلف عني شغفاً بالقراءة والاطلاع، بالإضافة لكونه مدرساً يرعى أجيالاً يجب أن ينهض بها ويغذيها علماً وأدباً وثقافة ولذلك عمد إلى إنشاء مكتبة تجارية خاصة به في منتصف خمسينيات القرن الماضي.

صورة تجمع عبدالكريم العليوات وأخيه فيصل العليوات

قمت مع أخي المرحوم فيصل بتأسيس مكتبة تجارية تحت مسمى مكتبة الأندلس تحولت فيما بعد «الشركة العربية للوكالات والتوزيع». ومازالت هذه المكتبة قائمة حتى يومنا هذا إذ تزاول نشاطها بتوزيع وبيع الكتب والمجلات.

في العام 1956، كانت تحت مسمى «مكتبة الأندلس» وشكلت هذه المكتبة مورداً علمياً ثقافياً للأجيال في دكان بسيط متواضع. هذا الدكان له مدخلان، أحدهما يطل على شارع الشيخ عبدالله والآخر يطل على شارع باب البحرين بالمنامة، كما قامت في هذا المكان الذي على هيئة حرف L قهوة (مقهى عبدالرحمن) وكان يرتاده المثقفون والمتعلمون والوطنيون من الشباب. في فترة السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات ولكن هذا المقهى قد توقف عن نشاطه منذ نحو عشرين عاماً.

اعتقال أخي فيصل لأسباب سياسية

الاخوين أثناء تصفح الكتب

بعد أحداث 1956 واعتقال قيادات هيئة الاتحاد الوطني اعتقل أخي فيصل فشكل اعتقاله صدمة لي كما هي لجميع أفراد العائلة. وكالعادة الاعتقالات السياسية يعقبها تسريح من العمل فخسر أخي عمله كمدرس في دائرة المعارف البحرينية، ومكث في السجن مدة سنتين كما كان كل من عبدالحميد ومحسن يعملان أيضاً في التدريس.

أما عن السبب الذي من أجله اعتقل فيصل فقد كان على أثر نقله جهاز سحب طباعة ورق (استانسل) من مكتبته إلى نادي العروبة لاحتياج

النادي إليه، ودائماً وفي جميع الحركات الوطنية هناك من يتكسبون على حساب قطع أرزاق غيرهم، وهذا ما حدث لأخي فيصل إذ كان أحد المخبرين متواجداً هناك فوجدها لقمة هنية معدة إليه فلماذا لا يلتهمها وليكن فيصل العليوات هو كبش الفداء.

فما كان منه إلا أن قام بالإبلاغ عن أخي فيصل وتلفيق جملة من الأكاذيب يستطيع من خلالها أن يؤمن لنفسه هذه اللقمة الحرام، فقال إنه أي فيصل وباختصار شديد يطبع منشورات ضد الإنجليز، وهذه المعلومة تكفي بالنسبة للسلطات آنذاك أن تلقي عليه القبض وتزج به في السجن ومن ثم تحكم عليه بالنفي إلى الهند.

كان الأمر بالنسبة لي صعباً للغاية، فبالدرجة الأولى إبعاد الأخ والصديق عني، وثانياً إقالته من عمله الذي هو مورد رزقه بالإضافة إلى المكتبة التي أسسها لتكون مورداً دائماً لرزق إضافي.

ورغم زحمة الأفكار واضطراب المشاعر والعواطف حيث كنت أعيش وضعاً لا أحسد عليه وخاصة بعد اعتقال والدي إلا أنني لم أقف مكتوف الأيدي ولم أترك المجال لإبعاد أخي فيصل إلى الهند، بل بذلت الكثير من الجهود المضنية والوقت حتى تمكنت من إقناع السلطات أن بلاد الهند مزارها بعيد على أمنا فكيف يتسنى لها أن تزور ولدها عندما وكيفما تريد، وبحمد الله وشكره أفلحت جهودي وأثمرت قراراً بإبعاده عن البلاد إلى المملكة العربية السعودية، وقد كان هذا القرار مريحاً لنا جميعاً فالزيارة ممكنة متى شئنا وخاصة أمي. ولحسن حظ أخي فيصل أن جماعة من البحرين من منطقة الدراز يعملون هناك فاحتضنوه ويسروا له البقاء.

الفصل الثاني عشر

من مكتبة الأندلس إلى مكتبة العليوات

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 125 6/19/14 2:30 PM

من مكتبة الأندلس إلى مكتبة العليوات

كما قلت سابقاً إن علاقتي بفيصل لم تقتصر على إخوتنا بل كنا صديقين وبقينا كذلك حتى توفاه الله. ولذلك وفي زيارتي له قبل أن يغادر أرض الوطن اتفقنا على أن أمسك إدارة المكتبة (مكتبة الأندلس) بعد إدخالي كشريك على أن يغير اسمها إلى مكتبة العليوات وهكذا احتفظت بهذا الاسم حتى اليوم. وبحكم علاقتي المتينة بفيصل وخلال فترة وجوده في السجن، قمت بتدبير مجال لعمله بعد انتهاء مدة سجنه، فقمت حينها بإنشاء مكتبة تجارية ثقافية حيث التحق بها مباشرة بعد خروجه من السجن وكان ذلك في سنة 1956 وأصبحنا نعمل معاً.

وفي الحقيقة لم يكن الطريق أمامنا (وأقصد أنا وأخي فيصل) معبداً بالورود إنما أشواك سامة تنغرس في أعماقنا كل حين وبطرق شتى، فنقوم تارة بقلعها من جذورها وأخرى بقصها ظاهرياً وتبقى تنزف في الأعماق والزمن كفيل بطيها.

لقد واجهنا الكثير من التحديات والوشايات كانت جميعها تدفعنا لمواصلة الطريق والاستمرار في استكمال ما بدأناه. وقد كان وضع القارئ والكتاب معاً في تلك الفترة مشجعاً ودافعاً للحماس والاستمرار.

فالعالم العربي في مجمله كان يعيش عصر النهضة والتحرر من قيود الذل والعار ومن سطوة الاستعمار الأجنبي الغاشم. وكان التهافت يزداد يوماً بعد يوم على متابعة الأخبار والاستزادة من الاطلاع على مجريات الأحداث كبيرها وصغيرها ما أصاب المواطن العربي بنهم القراءة والمعرفة.

وكان جيل الشباب البحريني كغيره من الشباب في الوطن العربي منصهراً ومندفعاً في الحركات الوطنية، والإبداعية والثقافية. وعلى الرغم من كل التحديات الذي واجهتنا إلا أن نجاحنا دفعنا بحماس أكثر نحو التطوير والانتشار وهذا يتطلب منا توسيع دائرة تعاملاتنا وتنويعها.

وشيئاً فشيئاً أخذت سوق الكتاب تتسع مند أواسط الخمسينيات مروراً بعقد الستينيات والسبعينيات. ومن أجل مواكبة الطلب على الكتب والمجلات سافرت إلى مصر وتعاملت مع شخص اسمه حسين مسئول عن دار «المعارف» بمصر حيث زودني بمجموعة كبيرة من الكتب المتنوعة. وفي هذه الأثناء بدأت سوق الكتاب تتحرك في البحرين، ومن بين الأشخاص الذين

مازلت أتذكرهم المرحوم محمد المعلم صاحب «دار الشروق» وهي إحدى الدور المصرية المهمة التي كانت تزودنا بالكتب.

كانت مكتبتنا في البداية مقتصرة على الدور اللبنانية والمصرية ثم تطورت إلى الدور السورية والتونسية والليبية، وأصبحت المكتبة تجلب الصحف والمجلات العربية وحتى الأجنبية مثل صحيفة «الهيرلد تربيون» والمجلة الألمانية «دير شبيغل» والأميركية مجلة «التايم» وغيرها من المجلات والصحف، ولذلك بدأت فكرة تحويل مسمى المكتبة الى الشركة العربية للوكالات بعد قمنا معاً وفي فترة غياب أخي فيصل في السعودية بتأسيس «الشركة العربية للوكالات والتوزيع». وذلك ليتسنى لنا طباعة وتوزيع الكتب وكان مقرها في شارع المتنبي بسوق المنامة القديم إلا أن شريكاً ثالثاً قد انضم إلينا فيما بعد وهو رسول الجشي صاحب صيدلية الجشي المعروف ورئيس التجمع القومي ورئيس نادي العروبة وكانت هذه الشراكة مرتبة بالتعاون معه في على بتوزيع المنتجات التي يستوردها، ولكن هذه الشراكة لم تدم طويلاً فسرعان ما انسحب من الشركة وبقيت باسمي وأخي فيصل، ونظراً لوجود أخي في السعودية، فقد أدخلت معي في الشركة ابني سمير بنسبة في الشركة، وذلك ليساعدني في إدارة الشركة العربية وكذلك المكتبة التي تحمل اسم العائلة وبما أن الهدف من تأسيس الشركة كان تولي مهمة طباعة الكتب الخاصة بالأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية، ولذلك قمنا بطباعة ونشر مجموعة من الإصدارات البحرينية أذكر منها «لمحات من الخليج العربي» لمحمد جابر الأنصاري، «البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية» لإبراهيم عبدالكريم، «محمد البشارة» ديوان شعر للشاعر قاسم حداد، «تأملات وهمسات» فؤاد عبيد، «بدرية في طريق الحياة» قصة لفؤاد عبيد، «تطور التعليم في البحرين» باللغة الانجليزية للمرحوم عبدالملك الحمر، «البحرين عبر التاريخ» للشيخ عبدالله بن خالد الخليفة، وعبدالملك الحمر، «نابغة البحرين عبدالله الزائد» للمرحوم مبارك الخاطر، ديوان ا»لعرائس» للأديب الشاعر المرحوم إبراهيم العريض. كما طبعنا له ديوان «شموع وأرض الشهداء وقبلتان». كما طبعنا مجموعة قصص بعنوان «موت صاحب العربة» للقاص محمد عبدالملك.

وقد تنقلنا في مشوارنا المتعب الممتع مع المكتبة ثم الشركة فيما بعد من حيث المقر والموقع. إلى مقرات ثلاثة كانت على التوالي مقرها الأول في موقع المقهى الذي يطل على الشارعين (شارع باب البحرين وشارع الشيخ عبد الله) ثم انتقلنا إلى شارع المتنبي بالقرب من إدارة البريد

بالمنامة، وأخيراً في بناية الشيخ راشد المطلة على شارع السلمانية الطبي ومازلنا في هذا المقر حتى كتابة هذه السطور.

كنا نتعامل مع العديد من دور النشر العربية وكذلك العديد من الصحف والمجلات العربية منها من العراق، دار المتنبي، فمن الكويت دار الرسالة والصحافة وهي تتبع حركة القوميين العرب، ومن بيروت دار الثقافة، ودار المعارف، ومؤسسة المعارف، ودار العلم للملايين، ومن مصر، دار المعارف، ومن أبوظبي بعض المطبوعات المحلية، ومن الدوحة مع دار العروبة، أما عن نوعية الكتب التي نعرضها للبيع فقد كانت متنوعة بين كتب تاريخية وثقافية وتراثية وقومية ووطنية وأدبية ودينية، أذكر منها روايات جرجي زيدان، ونجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، ويوسف السباعي، وشعراء المهجر، والجواهري، والنجفي، وشوقي، وحافظ إبراهيم، ومحمود سامي البارودي، وإحسان عبدالقدوس، ومحمود عبدالحليم عبدالله، وخطب عبدالناصر.

ومن الصحف والمجلات «الأهرام»، «أخبار اليوم»، «الجمهورية»، «الآداب»، «الرسالة»، «الأديب»، «الكاتب»، «آخر ساعة»، «الكواكب»، «روز اليوسف»، «صباح الخير»، «المصور»، ودواوين شعر وشيئاً فشيئاً ازداد نشاط الشركة في مجال النشر والتوزيع كما هو الحال في المجالات الأخرى فقد بدأ بعض الناشرين من دولة الكويت يتعاملون معنا لتوزيع بعض الكتب في سوق البحرين.

وللعلم أقول إن مكتبتنا لم تكن مجرد مؤسسة لاستيراد الكتب والمجلات والصحف وتوزيعها وتسويقها في البحرين, بل كانت مؤسسة للنشر أيضاً. وفي مجال النشر ساهمت المكتبة (الشركة العربية للوكالات والتوزيع) بنشر ما يقرب من 14 إصداراً في مختلف مجالات الثقافة والأدب والفكر والتاريخ والتربية. في مجال الأدب أصدرنا مجموعة ومن الكتب التي أتذكرها نشطت السوق بعد ذلك، وأصبحنا نستورد الكتب من القاهرة وبيروت بمعدل مرتين في الأسبوع عن طريق الشحن الجوي بعد أن كثر الإقبال عليها، وأتذكر أننا كنا نستورد شحنة من 1000 نسخة من بعض الكتب فكانت تباع في الحال، وأشهرها ديوان شعر «حبيبتي» للأديب والشاعر المرحوم نزار قباني، فقد بيعت منه نسخ كثيرة.

وحديثي عن المكتبة والكتاب يطول فهي عالم بحد ذاته هي أيامي وسنوات عمري بكل ما فيها من هم وتعب وشقاء وبكل ما حققته من تقدم ونجاحات وتحديات إذ لم يقتصر نشاطها

على البيع والشراء السفر فقط بل تعداه إلى أنشطة أخرى مصاحبة للمكتبة من أهمها شغفي الشديد بإقامة المعارض

وكما قلت سابقاً خلال الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي نشطت سوق الكتاب وتوسعت ونشطت معها أسفاري وتنقلاتي من بلد لآخر سعياً مني وراء كل جديد ومتطور. وأثناء جولاتي زرت ودعيت للكثير من معارض الكتاب التي كانت تنظم في كلٍّ من القاهرة وبيروت وألمانيا أيضاً حيث شاركت في معرض القاهرة الدولي وفي معرض بيروت الدولي وغيرها من المعارض العربية. كما شاركت في معارض عالمية مثل معرض فرانكفورت الدولي, بالإضافة إلى معارض الكتاب المحلية.

فتكونت لدي من خلالها فكرة متكاملة عن هذه المعارض وعظيم جدواها في عملية البيع والشراء بل وحتى في التعامل مع كبريات الشركات العربية والعالمية ما دفعني إلى تنظيم تلك المعارض التي لم تعهدها البحرين من قبل، ذلك بغرض نقل هذه التجربة الناجحة إلى البحرين تنظيم أول معرض للكتاب وهكذا أصبحت لدي خبرات تراكمية اكتسبتها فاخترمت حتى برزت إرادة وتصميم على البدء بإقامة مثل تلك المعارض في البحرين فتوكلت على الله وشرعت في تنظيم معرضي الأول للكتاب. كان ذلك في الستينيات أو بعبارة أدق وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي. وقد كان أول معرض للشركة تحت عنوان «المعرض الأول للكتاب العربي» شارك فيه عدد كبير من دور النشر من عدد من الدول العربية.

وقد أقمته بمناسبة استقلال البحرين وعيد العلم في آن واحد وذلك بقاعة نادي العروبة في الساعة الخامسة من ظهر يوم الثلثاء الموافق 30 مارس/ آذار 1971، وبرعاية كريمة من القائم بأعمال رئيس التربية والتعليم حينها المرحوم الشيخ عبدالعزيز آل خليفة.

وقد اخترت هذا المكان أي نادي العروبة لأنه في تلك الفترة كان ملتقى المثقفين والمتعلمين والسياسيين أيضاً هذا بالدرجة الأولى ولذلك استهدفت من خلال اختياري لهذا المكان الطبقة المثقفة والقارئة حيث كان من النوادي والمنتديات الثقافية المشهورة، ولكن ما حز في نفوسنا أن هذه التجربة الرائدة والفريدة من نوعها في ذلك الوقت لم تحظَ برعاية رسمية من قبل المسئولين، ولم تقدم لنا أي تسهيلات أخرى. حتى أنني طلبت (من راعي المعرض الشيخ عبدالعزيز آل خليفة الذي كان حينها كما أسلفت قائماً بأعمال رئيس التربية والتعليم قبل أن

تتحول إلى وزارة تحت قيادته بعد الاستقلال)، وفعلاً تقدم مشكوراً بافتتاح المعرض، ولكنه اعتذر عن دعوة طلبة المدارس، معللاً اعتذاره بأن هذه الأمور تمس الجانب الشخصي للطلاب وأولياء أمورهم، وهذه أمور لا تتدخل الوزارة فيها.

إضافة إلى ذلك أن غالبية دور النشر البحرينية لم تشارك في هذه البداية، ولكن هذا الموقف السلبي وغيره من المواقف زادتني إصراراً وعزماً على إقامة العديد من المعارض وبكل ثبات فبعد مرور سنتين على معرضي الأول شرعت في تنظيم معرضي الثاني للكتاب وتحديداً في العام 1973 تحت عنوان «أسبوع الكتاب العربي الثاني» ولكنني في هذه المرة أقمته في قاعة القسم التجاري بمدرسة المنامة الثانوية للبنين رغبة مني في توسيع دائرة الاستفادة من الكتب المعروضة لتشمل طلبة المدارس. وللملاحظة أنني دائماً استهدفت الجمهور القارئ في البحرين. وحينها كان بالطبع يتمثل في الطبقة المثقفة وطلبة المدارس، اشترك في هذا المعرض أكثر من عشرين دار عربية للنشر ثم تواصلت المعارض التي تنظمها مكتبتنا كل سنة، أو سنتين. هذا فضلاً عن مشاركتنا في المعارض المحلية والإقليمية والدولية. وفي الحقيقة هذه المعارض والأنشطة كانت تخفي وراءها هدفاً غير معلن هو العمل على تنشيط الوضع الثقافي والسياسي في البحرين عن طريق القراءة

بعد العام 1972 توقفت لعامين عن إقامة المعارض، وهي مدة ليست قصيرة إما عن سبب هذا التوقف، فقد كان انشغالي بتنظيم المعرض الثالث مع شركة الشرق الأوسط الإنجليزية، وكان المعرض مختلفاً حينها في أمور كثيرة أهمها طريقة تنظيمه عن المعرضين السابقين وعنوانه الأشمل والأوسع حيث كان يحمل عنوان «معرض الشرق الأوسط» وقد أقمته في قسم المعارض بالقرب من سوق المنامة المركزي القديم حينها، بالاشتراك مع مجموعة من دور النشر والمكتبات المحلية والعربية والأجنبية، منها بعض دور النشر الذي كنت ممثلاً لها بحكم ملكيتي للشركة العربية للتوزيع، مثل دار المستقبل العربي في بيروت ودار المعارف في مصر، ودار الثقافة في بيروت، وهناك دور نشر من الكويت أيضاً. وكان هناك 20 داراً شاركت في ذلك المعرض.

وقد شكلت الكتب السياسية والأدبية الرصيد الأكبر في المبيعات فقد كانت تلاقي إقبالاً منقطع النظير من قبل البحرينيين، ويعود ذلك لشغفهم بالسياسة والأدب.

ومما لاشك فيه أنه في فترة السبعينيات كانت توجهات القارئ البحريني إلى الكتب السياسية

أكثر من غيرها والأسباب معروفة. فقد كان القراء يفضلونها على غيرها من الكتب فالشعب البحريني كان ومازال مولعاً بالسياسة. أما بالنسبة للكتب الدينية فقد كان الإقبال عليها محدوداً نوعاً ما - في تلك الفترة - بعكس ما هي عليه الآن.

وعلى رغم الحراك السياسي النشط الواضح والمتمحور حول الاستقلال وانتخابات المجلس التأسيسي ثم النيابي في مطلع السبعينيات، في الفترة التي أقمت فيها معارض الكتاب، إلا أن السياسة لم تلهِ الناس أو تبعدهم عن الكتب حينها بل بالعكس. كان القارئ البحريني يحاول تثقيف نفسه سياسيّاً، وحتى أدبيّاً، بدليل كتاب «رباعيات الخيام» للأديب الراحل إبراهيم العريض. كان أكثر الكتب مبيعاً، وكان سعره آنذاك 350 فلساً فقط.

كانت أسعار الكتب حينها رخيصة وفي متناول الناس، حيث كانت الليرة اللبنانية حينها تساوي 200 فلس، لكن بعض الناس كانوا يشكون أحياناً من ارتفاع أسعار بعض الكتب في ذلك الوقت، لكن بشكلٍ عام كانت الأسعار رخيصة. كمثال وكما أسلفت فإن ثمن كتاب «رباعيات الخيام» كان350 فلساً فقط.

لم يكن الإقبال على معارض الكتاب التي أقمتها حينها متركزاً على أهالي المدن بل بالعكس كان إقبال سكان القرى أكبر من غيرهم. كانوا لا يقلون ولعاً وشغفاً بمتابعة أخبار الأدب والسياسة عن غيرهم من سكان المدن بل ربما تفوق البعض منهم وعلى رغم أن الإقبال على معارض الكتب الذي كنت أقيمها كان يتزايد سنوياً بشكل عام إلا أن آخر معرض أقمته كان في العام 1976. توقفت بعده عن إقامة مثل هذه المعارض. والسبب هو أن الشركة قد تغيرت وبقيت وحيداً بعد أن توفي أخي المرحوم فيصل العليوات، ومنذ ذلك الوقت لم أعد أنظم معارض للكتاب كانت علاقاتي بدور النشر والمنظمات التي تعنى بالنشر والطباعة خارج البحرين. واسعة جداً باعتباري عضواً في اتحاد الموزعين في العالم، (الديتبرس) منذ العام 1965، وكذلك في اتحاد الموزعين العرب منذ العام 1970 لفترة من الزمن.

حكاية الرقابة على الكتب

مع تأسيس مكتبتنا التجارية في سنة 1956 وهي السنة التي تمت فيها محاكمة قيادة الهيئة وتسفيرهم، أذكر في هذه السنة بدأ التشديد على ما يصل البحرين من إصدارات سواء في

الكتب أو الصحف والمجلات بالتزامن مع حملة القمع الشديد التي صاحبت (اعتقال الهيئة ومن ثم تسفيرهم)، وقد اشتدت هذه الرقابة أكثر في السنوات اللاحقة، وأخذت تزداد شدة كلما حدثت أحداث في البحرين ذات طابع سياسي. مثال ذلك ما حدث في أعقاب حركة الهيئة بعد 1956 فما فوق، ثم حركة 1965 حتى بداية السبعينيات.

ومع الاستقلال حدثت انفراجة لفترة زمنية قصيرة بالتخفيف من الرقابة ما لبثت أن اشتدت بعد منتصف السبعينات (بعد حل المجلس الوطني) مروراً بالثمانينيات والتسعينيات تمشياً مع تطبيق قانون أمن الدولة وشمل مختلف مجالات الحياة في البحرين لمدة طويلة.

ولأن الرقابة على المطبوعات المستوردة كانت شديدة من قبل وزارة الإعلام، فقد مثل ذلك صعوبة بالغة لنا في توزيع عدد لا بأس به من المطبوعات من الكتب والمجلات والصحف على امتداد سنوات طويلة.

ومن الأشياء التي يجب ذكرها هنا أننا كنا نقدم عينات من الكتب والمجلات والصحف في الكثير من الأحيان لوزارة الإعلام بهدف إجازتها لتوزيعها، أو إخطارنا بعدم توزيعها، لكننا في كثير من الحالات لا يتم إبلاغنا من الإعلام، لا بالتوزيع ولا بعدم التوزيع ونظل معلقين، وفي بعض الأحيان نبلغ عن طريق الاتصال التلفوني بالموافقة بالتوزيع أو عدمه، وفي حال مطالبنا بخطاب رسمي يفيدنا بالتوزيع أو عدمه يقابل الطلب بالرفض، أو الإبلاغ شفهياً والاكتفاء بذلك فقط والحقيقة أن موضوع الرقابة كان من الموضوعات المعقدة جداً وخاصة أنه يعتمد على تقدير المسئول عن الرقابة، وعليه فإن عدم الموافقة غالباً ما يكون ارتجالياً، ولا يبنى على أسس وقواعد وقوانين سليمة، وخاصة في موضوع الكتب بحيث يتم منع توزيع الكتاب من قبلنا، في حين يسمح بتوزيعه في مكتبة أخرى وبناءً على موافقة الرقيب نفسه!

في الحقيقة هذا النوع من الرقابة غير المنصفة وضعنا في حيرة وأثر سلباً على عمل المكتبة وكثيراً ما كانت تصادر الكتب وأقولها بكل أسف لم تكن هذه المصادرة على أساس من النزاهة والموضوعية بل كان ومند البداية على أسس عدة قد تكون طائفية أو كيدية في مقدمتها وبذلك أصبحنا نواجه الكثير من التحديات لدرجة أن ما تمنعنا الرقابة من بيعه نراه يباع ويعرض في مكتبة أخرى وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع.

ومع مرور الوقت تكونت لدينا خبرة في مجال الرقابة الذاتية، بحيث نقوم بالتوزيع أو عدم

التوزيع لهذه المطبوعة أو تلك، انطلاقاً من تقديرنا الذاتي للمطبوعة سواء أكانت كتاباً، أو مجلة، أو صحيفة، في المكتبة، وبتقديري وإن خفت الرقابة إلى حد ما الآن إلا أنها مازالت قوية ولكن بأشكال أخرى مختلفة، وفي مجالات حديثة غير الكتاب، كما هو الحال في الرقابة على وسائل التواصل الإلكتروني.

وظلت الشركة العربية للوكالات والتوزيع تعمل على امتداد عشرات السنين متجاوزة الصعوبات، تلك الصعوبات التي تخص العمل وطبيعته والظروف المحيطة به والمعيقة له في كثير من الأحيان وقد ذكرت منها الرقابة، بالإضافة لتغير الزبائن من جيل لآخر، وتغير اهتمامات القراء في الجيل نفسه، والتحولات الاجتماعية والثقافية من ثقافة لأخرى، وقد يكون التحول في مزاج القراء من الثقافة القومية والليبرالية إلى الثقافة الدينية والطلب على الكتب الإسلامية.

عروض لشراء المكتبة

ولا أخفي عليكم وبالعلاقة مع هذه الأجواء وفي نهاية عقد الثمانينيات تقدم إليّ عدد من الأشخاص بعروض لشراء المكتبة، إلا أنني رفضت ذلك جملة وتفصيلاً وتمسكت بصرح أسسته وأعطيته جل وقتي وزهرة شبابي ولكن المحاولات استمرت دون كلل أو ملل بغرض شراء المكتبة أو الدخول معي كشريك، لكنها لم تنجح.

استميحكم عذراً بالعودة ثانية لموضوع الرقابة، فيا ليت الكيدية والوشاية خجلتا من نفسيهما ووقفتا عند حد مصادرة هذه المطبوعة أو تلك بل تعرضت لمضايقات كثيرة تمثلت في سحب عدد من التوكيلات عن عدد من الشركات ومؤسسات النشر والتوزيع ومن دون مسوغ قانوني، وإنما من خلال الاستقواء، ومن خلال التدليس والتشويه وإبلاغ الشركات التي كنت وكيلاً لها بأن مكتبتنا غير قادرة على القيام بواجبها ولا على توزيع الإصدارات الخاصة بها بشكل جيد.

يضاف إلى ذلك قيام بعض الدور التي نتعامل معها لسنوات عدة بقطع علاقتها مع المكتبة من دون مبرر سواء أنهم خضعوا لإغراءات بعض المكتبات المحلية المؤسسة حديثاً.

وشيئاً فشيئاً بدأ وضع المكتبة يسوء، وتوقفنا عن استيراد الكتب والمجلات والصحف ونظراً للظروف الصحية التي أمر بها، والتي حالت دون التفرغ لأمور المكتبة، وخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، إلا أن المكتبة مازالت مستمرة في تقديم خدماتها للقراء والزبائن.

ملاحق

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 136 6/19/14 2:30 PM

العليوات بدأ حركته مع الباكر والشملان لوأد الفتنة وإصلاح الأوضاع

صحيفة الوسط البحرينية - نشر بتاريخ 29-10-2002 - العدد: 53

الوسط - ريم خليفة

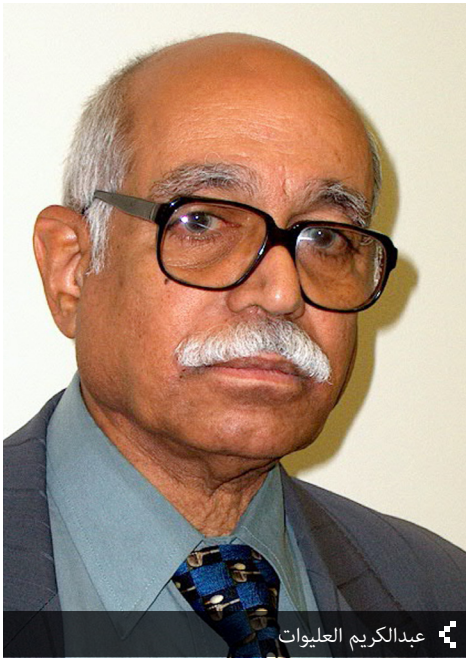
عبدالكريم العليوات

قال عبدالكريم العليوات، الابن الأكبر للحاج عبدعلي العليوات ان والـده بادر لاحتواء الفتنة التي انفجرت في العام 1953 واستطاع مع الباكر والشملان قيادة أكبر حركة وطنية عرفها تاريخ البحرين. وأشار في حديثه مع «الوسط» إلى ان والده كان دائم الحركة والنشاط ومطلعا على الانتاجات الفكرية والسياسية مما ساعده على لعب دوره الوطني في تاريخ البلاد، وهذا هو نص الحديث:

- **ما ذكرياتك الأولى. عن والدك الحاج عبدعلي العليوات؟**

» لا أتذكر أمورا كثيرة قبل الخمسينات لأني كنت طفلا صغيرا، ولكن أتذكر العام 1953 عندما انفجرت الفتنة الطائفية في موكب العزاء. كان الوالد آنذاك في العراق، إذ كان يذهب باستمرار لمزاولة أعماله التجارية. وعندما عاد إلى البحرين وجد الأوضاع متوترة في أربعينية الإمام الحسين (أي بعد أربعين يوما من حدوث الفتنة)، وفي الأربعين بدأ العمل مع عبدالعزيز الشملان وعبدالرحمن الباكر لاحتواء الفتنة وتوحيد الطائفتين. وفعلا بدأ الاجتماعات معهما وسارع إلى دعوة رموز البلد الآخرين إلى الاجتماعات وبذل ما في وسعه لرأب الصدع.

وكانت هذه هي البداية الحقيقية لحركة الهيئة التنفيذية العليا التي تأسست العام 1954

عبدالرحمن الباكر أثناء إلقائه كلمة في أحد تجمعات هيئة الاتحاد الوطني

وتغير اسمها إلى هيئة الاتحاد الوطني العام 1956 عندما اعترفت الحكومة بها.

- **تحدث لنا عن شخصية الوالد؟**

» كان دائم الاطلاع على الكتب السياسية والتاريخية، وأتذكر انه كان يقرأ دائما كتاب «الإمامة والسياسة» لابن قتيبة، وكان من المتابعين لما يحدث في مصر وكيف كان يتحرك جمال عبدالناصر وكان دائم الحديث عن الاصلاح وضرورة تمثيل الشعب في إدارة البلاد.

- **هل كان والدك تاجرا أولا أم سياسيا بالدرجة الأولى؟**

» اعتقد انه كان سياسيا بالدرجة الأولى، ولم يركز كثيرا على أعماله التجارية. وكان من مؤسسي الجمعية الخيرية وكان مسئولا عن مأتم مدن، وبالتالي فإنه كان وثيق الصلة بالمواكب الحسينية وكان ايضا من مؤسسي المدرسة الجعفرية (مدرسة أبوبكر الصديق حاليا) وعضو مجلس إدارتها. كان دائم الاجتماعات مع الآخرين، وأتذكر انه قبل فترة حوادث الخمسينات كان مهتما بتوظيف البحرينيين في بابكو ويطالب بمساواتهم ومعاملتهم بصورة حسنة.

- **هل مشاركة والدك في الهيئة أساسية؟**

» أعتقد ان مشاركته كانت أساسية وتعادل مشاركة الشملان والباكر ولذلك كان من الذين حكمت عليهم المحكمة الاستثنائية بالسجن 14 سنة ونفتهم إلى سجن سانت هيلانة في جنوب المحيط الاطلنطي في السجن نفسه الذي وضعت فيه بريطانيا نابليون.

لقد كان الوالد هو الذي أسس مقر الهيئة، إذ استخدم نفوذه في مأتم مدن فاستأجر من المأتم مكانا استخدم مقرا لقيادة الهيئة. وكان أيضا في الصفوف الأولى في المظاهرات السلمية والاعتصامات التي دعت اليها الهيئة.

- **معنى ذلك ان والدك شارك في المظاهرات العنيفة؟**

» مظاهرات الهيئة لم تكن عنيفة. كان العنف يحدث من خارج إطار الهيئة وكانت هناك جهات مشبوهة هي التي تحرض على العنف، وكانت الهيئة تحاول رصد أولئك الاشخاص الذين يحاولون بث الفرقة والتحريض على العنف.

- **كيف اعتُقل والدك؟**

» اعتُقل من منزلنا في فريق المخارقة بالمنامة، بعد منتصف الليل، وكانت هذه اللحظات هي آخر لحظات رأيناه فيها في البحرين. وقبل ان تصل الشرطة إلى البيت لاعتقاله علم أهل الفريق بذلك ولذلك بدأنا الاستعداد لاعتقال الوالد، وعندما جاؤوا للمنزل كان قد استعد للذهاب معهم، ثم قاموا بتفتيش المنزل وأخذ ما أرادو أخذه مع الوالد.

- **هل كنتم تتسلمون رسائل من والدكم قبل تسفيره إلى سانت هيلانة؟**

» كانت الرسائل تصل إلينا بواسطة التهريب. وكان هناك عدة أشخاص يوصلون إلينا الرسائل ويأخذون منا الرسائل ويوصلونها إليه.

- **هل تذكر أسماء بعضهم؟**

» كانت هناك عدة أشخاص، و«الوسط» ذكرت اسم واحد منهم عندما قابلت الحاج

إبراهيم فخرو وهو الحاج حسن الجودر، ولكن كان هناك آخرون أيضا، أحدهم من أفراد العائلة الحاكمة.

- **هل تريد القول إن أحد أفراد العائلة الحاكمة يساند حركة الهيئة وكان يوصل اليكم الرسائل؟**

» نعم هذا صحيح، وكان يقول لي: «لو ان الهيئة أحسنت الحديث مع أفراد العائلة الحاكمة لحصلت على كثير منهم لأن عددا مهم منهم كان يؤيد الحركة».

- **هل حضرت محاكمة والدك؟**

» لا، كانت سرية، إلا انه وبعد محاكمتهم تم استدعاؤنا (حوكموا في 22 ديسمبر/ كانون الأول 1956) وبعد ان ذهبنا إلى رؤيتهم عرفنا انه حكم عليهم، وسمحوا لنا بلقائهم نصف ساعة فقط. وبعد ان خرجنا طلبوا إلينا ان نأتي بثياب لهم، وبعد يوم سمعنا انه تم ترحيلهم إلى «سيشيل» ولكن بعد فترة انتهى الأمر بتسفيرهم إلى سانت هيلانة.

- **من دافع عن والدك في لندن؟**

» شركة محاماة شريدان وعضو بحزب العمال بالإضافة إلى آخرين عملوا جاهدين لإيصال القضية إلى المحاكم البريطانية. وقد رأت المحاكم البريطانية أن اعتقال بحرينيين في سجن بريطاني غير صحيح لأن البحرين ليست مستعمرة بريطانية وإنما محمية بريطانية.

ولكن تم الاعتراض على هذا القول في البدء، إلا أن اصرار المحامين على أقوالهم، أدى إلى ترحيلهم من البحرين قبل أن يعلن قرار الترحيل، بمعنى أنه حصل قبل أن يشهر قرار التحيل، وقرار الترحيل صدر عن جهة حكومية بريطانية ووصل إلى البحرين وشهر بعد عدة ساعات من رحيل الباخرة. وهذا الأمر تم إثباته ما حدا بالمحكمة اعتماد مبدأ Habeas Corpus وثم الحكم ببطلان قرار الترحيل الذي تم قبل إصدار القرار.

وبعد إطلاق سراحهم في 7 يونيو/ حزيران 1961 لم يسمح لهم بالعودة إلى البحرين. ولذلك توجه إلى لندن في يوليو/ تموز 1961 ثم انتقل إلى سورية وبقي هناك حتى العام 1966، وبعد

ذلك توجه إلى العراق وحصل على اللجوء السياسي هناك، وانتقل إلى رحمة الله في 14 يناير/ كانون الثاني 1969 في مسكنه بالكاظمية وتم دفنه في النجف الأشرف.

عبدالكريم العليوات: رفضت فتح باب المنزل للإنجليز حين جاءوا لاعتقال والدي **نجل المناضل البحريني عبدعلي العليوات يعود إلى الماضي متألما**

صحيفة الوسط البحرينية - نشر بتاريخ 2008-07-07 - العدد: 2131

السلمانية - سعيد محمد

حينما زار جزيرة «سانت هيلانة» التي تبعد مسافة 1200 ميل عن شاطئ إفريقيا في السبعينيات، لم يكن يسعى إلى لقاء الوالد العزيز.. وقتئذ، كان الوالد راحلا عن هذه الدنيا بأسرها وليس عن البلاد التي عشقها وناضل من أجلها فقط... كان أبعد بكثير عن مسافة آلاف أميال تفصل البحرين عن جزيرة سانت هيلانة... لكن السجن/البيت/المبنى الذي احتضنه مع اثنين من رفاقه مدة خمسة أعوام لايزال صامدا هناك... على رغم ما تلقى من أوجاع الزمن

وتعاقب السنوات...

في المبنى المهجور، الذي كان سجنا أو بيتا - سمه ما شئت فقد كان يا ما كان منفى بعيدا عن الوطن - لثلاثة من أشهر مناضلي البحرين وهم: عبدعلي العليوات، عبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز الشملان، كان عبق من رحلوا لايزال ماثلا في الذاكرة... لم تتحدث الجدران... حتى مع وجود عبارات كتبت بلغة لا يعرفها عما تحمل من ذكريات... معذورة هي لأنها جمادات لها قساوة لا تلين... لكن الذكريات، باقية في النفس.

يتذكر نجل المناضل البحريني الحاج عبدعلي العليوات الكثير الكثير مما ترسخ في الوجدان من انتماء حقيقي لبلاد عزيزة اسمها البحرين... حتى منتصف الليلة التي جاء فيها الإنجليز لاعتقال والده، في يوم من أيام شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام 1956، كان يتذكرها، وهل تنسى؟ يتذكرها عبدالكريم العليوات الذي كان عمره وقتها 26 عاما. لقد كان الإنجليز يفتشون بيوت الجيران عند الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل، وكأنهم لا يعرفون أين يقع بيت عبدعلي العليوات! استيقظ والدي مبكرا وارتدى ثيابه بعد أن علم بما يجري، وطلب مني أن أفتح الباب بدلا من مرورهم على بيوت الجيران في هذا الوقت، فرفضت، وقلت: «لا أستطيع فتح الباب»... لكن، في الحوار التالي سنعرف المزيد:

سنبدأ الحوار، من مشهد مؤثر... ذلك المشهد الذي يمثل لمسة حنان الأم البحرينية، وكل أم، ولا أشك في أنه مؤثر لدرجة تجعلك تشعر برغبة في البكاء حين تتخيل ما تقوم به الأم؟ كيف؟ سنرى:

يعود محدثنا عبدالكريم العليوات المولود في العام 1929 بفريق المخارقة إلى طفولته حين بلغ سن التاسعة من العمر، وهي السن التي التحق فيها بالمرحلة الابتدائية في المدرسة الجعفرية بالمنامة، يقول: كان جدي من الأثرياء، لكن الزمن تغير فشحت يده، وتأثر نتيجة لذلك وضعنا المعيشي، وأتذكر أنني وإخوتي نخرج من البيت صباحا متوجهين إلى المدرسة دون تناول طعام الإفطار، وكان والدي المناضل عبدعلي العليوات يخرج إلى السوق في ذلك الوقت ليدبر الأحوال، ويحضر بعض المال ويعطيه إلى والدتي فتقوم بدورها بتحضير طعام الإفطار لنا وتحضره إلى المدرسة وقت الفسحة حيث كانت تنتظرنا في مكان محدد اعتدنا عليه خارج المدرسة حيث نذهب إليها لنتناول الطعام.

كنا أطفالا، والأطفال يعايشون الكثير من المشاهد الحياتية التي يمرون بها في محيط الأسرة والمجتمع... فيما بعد، عمل الوالد (رحمه الله) في بيع المواد الغذائية، وما هي إلا فترة من الزمن، حتى تحول للعمل في مجال تجارة الحديد، وكنت في ذلك الوقت أساعد والدي في العمل، وأتذكر أنه ذات مرة، استأجر باخرة من شركة «كانو» لتوريد ألف طن من الحديد وصل منها 800 طن، ولم يكن هناك متسع من الوقت لتحميل الشحنة، فطلب من الشركة تمديد فترة الاستئجار لكن الباخرة غادرت دون إكمال عملية إنزال الحمولة، وكانت هذه الحادثة بمثابة مشكلة، وخصوصا على مستوى التمويل إذ إن البنك الذي كنا نتعامل معه لا يسلم المبلغ إلا بعد إنزال الشحنة لكن الباخرة غادرت، ولم نحصل وقتها على التمويل.

ملاحقة شحنة «الحديد»

- **هذه تجربة فريدة على ما يبدو بالنسبة لك... متى حدث ذلك، وماذا حدث بعد ذلك.. ماذا كان دورك؟**

» هذه القصة حدثت في أوائل الأربعينيات، وقد بذلنا عدة محاولات، منها أنني توجهت إلى المملكة العربية السعودية لمقابلة المسئولين في بنك اسمه «أندوشيه» لطلب التمويل، لكن المحاولة لم تفلح، وفي ذلك الوقت، عملت في المحكمة وجمعت مبلغا من المال وكنت متهيئا لمتابعة موضوع الشحنة، فسافرت إلى بيروت وإلى بغداد أيضا للتفاهم مع مكتب الشركة هناك، وأتذكر أن والدي لحق بي إلى العراق، لكنني في ذلك الوقت عدت إلى لبنان مرة أخرى، لكن النتيجة هي أن البضاعة شحنت إلى إيطاليا وتم تخزينها هناك باعتبار أن إيطاليا هي بلد المنشأ، ثم بيعت الشحنة بثمن بخس بعد أن ارتفعت رسوم تخزينها.

مرت الأيام وكبرنا، وأتذكر فترة صباي حيث كانت تربطني علاقة مع كل مني رسول وماجد الجشي حين كانا يعيشان في فريق «الحطب» المعروف باسم (كانو حاليا)، وارتبطت بهم بصداقة عمر... يقول مازحا: «إلى أن أصبح ماجد وزيرا فتكبر علينا... يضحك... أما رسول الجشي فصداقتي معه بقيت حتى اليوم».

ثلاث سنوات بالمكتبة العامة

- **يقال إنك توليت إدارة المكتبة العامة بالمنامة في سن مبكرة، هل هذا صحيح؟**

» بعد المرحلة الابتدائية في المدرسة الجعفرية، التحقت بالمدرسة الشرقية التي كان موقعها مكان مخبز «حسن محمود» اليوم، وواصلت دراستي فيها، وكانت المدرسة الثانوية تقع أمامها في الطابق العلوي من المبنى المقابل وفيه تقع إدارة المعارف سابقا أيضا، وكانت هناك مكتبة عامة في الطابق الأول، فأنا أول بحريني يتم تعيينه أمينا عاما للمكتبة في العام 1944 وكنت في ذلك الوقت ماأزال طالبا، ولكن المدير اقترح أن أكون أمينا عاما وأداوم بالمكتبة فترة العصر، وكان مساعدي في ذلك الوقت الأخ خالد عبدالعزيز القصيبي، وكان إنسانا طيبا متعاونا فعملت أمينا للمكتبة لمدة ثلاث سنوات، وبعدها تخرجت والتحقت بأعمال أخرى.

وفي العام 1950، أودع أخي المرحوم فيصل السجن لنشاطه السياسي، وفي فترة سجنه حاولت تأسيس مكتبة، وهي مكتبة الأندلس، وقد عملت على تأسيسها والعمل فيها إلى حين خروج أخي فيصل من السجن، وبالفعل، عملنا معا المكتبة فترة من الزمان إلى أن توفي أخي فيصل وتحولت المكتبة إلى الشركة العربية للوكالات والتوزيع، وكان معنا رسول الجشي شريكا، لكن بعد وفاة أخي فيصل بقيت الشركة العربية لي وحدي.

«حبيبتي» نزار قباني... تسيطر!

- **جميل أن نعرف وضع التوزيع والنشر في تلك الفترة منكم شخصيا، فكيف كانت حركة التأليف والنشر، وما هي أكثر الكتب مبيعا؟**

» المكتبة كانت تستورد كتبا، حيث بدأ بعض الناشرين من دولة الكويت يتعاملون معنا لتوزيع بعض الكتب في سوق البحرين، ومن الكتب التي أتذكرها مثل «موت صاحب العظمة»، لمحمد عبدالملك وكتاب «أرض الشهداء» للمرحوم إبراهيم العريض وكذلك كتاب «البحرين عبر التاريخ» لإبراهيم عبدالكريم، وهناك الكثير من الكتب التي قمنا بتوزيعها لكنها لم تلقَ نجاحا في ذلك الوقت لأسباب تعود إلى أن المكتبات لا تشتري إلا نوعية معينة

من الكتب... يضحك... لم يشتروا شيئا من عندنا! ومن المؤسف القول إن السبب كان يعود إلى الطائفية التي كانت تدور في خلد البعض.

لكن نشطت السوق بعد ذلك، فقد كنا نستورد الكتب من القاهرة وبيروت بمعدل مرتين في الأسبوع عن طريق الشحن الجوي بعد أن كثر الإقبال عليها، وأتذكر أننا كنا نستورد شحنة من 1000 نسخة من بعض الكتب فكانت تباع في الحال، وأشهرها ديوان شعر «حبيبتي» للأديب المرحوم نزار قباني، فقد بيعت منه نسخا كثيرا.

فتنة أوائل الخمسينيات

- **إذا، كانت مرحلة الشباب مفعمة بالنشاط، ولكن ماذا عن العمل السياسي بالنسبة لك؟**

» هكذا كانت فترة الشباب بالنسبة لي، وفي الحقيقة، أنا لم أشارك في أي نادٍ من الأندية، ولم أكن شغوفا بالعمل السياسي حينها رغم أنني كنت أعايش انشغال الوالد بالحركة السياسية مع أصحابه في هيئة الاتحاد الوطني: عبدالرحمن الباكر، إبراهيم بن موسى، السيدعلي السيدإبراهيم كمال الدين، عبدالله أبوذيب، محسن التاجر، إبراهيم فخرو، وعبدالعزيز الشملان، وكان مجتمع البحرين في ذلك الوقت معروفا بالتآلف والمحبة الحقيقية، لذلك، حين أطلت «فتنة» في أوائل الخمسينيات من قبل أناس مغرضين لإثارة الضغائن وتصنيف الناس بالتعاون مع الإنجليز، بدأت فكرة تأسيس الهيئة التنفيذية التي تحولت فيما بعد إلى هيئة الاتحاد الوطني بقيادة المجموعة المذكورة.

لقد اعترفت الحكومة بالهيئة بعد أن أصر المستشار تشارلز بلغريف على تغيير اسمها من الهيئة التنفيذية إلى هيئة الاتحاد الوطني، وقبل ذلك، كانت مجموعة المؤسسين قد اتفقت على عقد جمعية عمومية بين المواطنين سنة وشيعة، ففي شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام 1954 تم تأسيس الهيئة التنفيذية العليا في مأتم بن خميس في السنابس، كما عقدت في الشهر ذاته اجتماعا في مسجد «مؤمن» بالمنامة، واجتماعا آخر في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عقدت الهيئة اجتماعا في جامع العيد، فشقوا الطريق لوحدة الوطن، ولم تكن هناك أية فوارق، وقد خشيت الحكومة في ذلك الوقت من الهيئة، وكانت الهيئة تقدم مطالبها إلى المستشار بلغريف

الذي يرفعها بدوره إلى الحكومة لكي ترفضها بإيعاز من دار الاعتماد البريطاني التي كانت الهيئة تقلق وجودها، واستمرت الحركة إلى العام 1956 حيث بدأت فترة مرحلة الاعتقالات، وعقدت محاكمة في 23 ديسمبر/ كانون الأول من العام 1956 صدر فيها حكم بنفي قادة الحركة ممن ألقي القبض عليهم وهم: عبدالرحمن الباكر، عبدالعزيز الشملان ووالدي الحاج عبدعلي العليوات إلى جزيرة سانت هيلانة لمدة 14 عاما، فيما تم سجن كل من المناضل إبراهيم فخرو والمناضل إبراهيم بن موسى لمدة 10 سنوات في سجن جزيرة «جدا».

- **لا يعرف الكثيرون ماذا حدث للمناضلين الثلاثة بعد «سانت هيلانة»... هل لك أن تخبرنا؟**

» بقي المناضلون الثلاثة في جزيرة سانت هيلانة مدة خمس سنوات ثم عادوا إلى البلاد، وحسب ما أتذكر، فإن كل من المناضلين عبدالعزيز الشملان وعبدالرحمن الباكر غادرا إلى العاصمة البريطانية (لندن) لعدة أسابيع، ثم بقي الوالد والشملان في سورية في حين توجه الباكر إلى بيروت، وفي سورية، عشنا مع الوالد مدة ثلاث سنوات، وفي تلك الأثناء، تعرف على شخص اسمه مدحت الحاج سري، وكان عميدا في الجيش العراقي، وعرض على والدي العيش في العراق، وكان الحاج سري ذاته لاجئا في سورية ثم سمح له بالعودة إلى العراق، لذلك اقترح على والدي السفر معه إلى العراق.

وتم الأمر بالفعل، فالوالد أخذ العائلة معه من سورية إلى العراق، ولكن في ذلك الوقت، كان اللاجئون هناك يحصلون على منح إعاشة من الحكومة السورية، وفيما بعد، حسبما أتذكر، قال البعض إن «هؤلاء ليسوا بعثيين فلماذا تمنحونهم منحا للإعاشة؟»، وللأسف، كان هناك من هم من أقرب الناس إلى والدي ممن ساهموا في حرمانه من المنحة فاضطر للسفر إلى العراق، وهناك، حططنا الرحال مع والدنا كلاجئ سياسي وتعرف على الكثير من الناس في العراق، وحصل على منح إعاشة له ولنا، وبقي في العراق إلى أن اختاره الله في العام 1968 ودفن في مدينة النجف الأشرف.

سنعود إلى الليلة التي تم فيها اعتقال والدي»... هذه المحطة لا يمكن أن تفارق مخيلة محدثنا، ففي الحلقة الماضية بدأ الحديث بمرحلة الطفولة، ومر بما مر من ذكريات الدراسة والعمل وصولا إلى مرحلة الخمسينيات بكل ما فيها من تحولات مذهلة في المجتمع البحريني مع انطلاق حركة هيئة الاتحاد الوطني... أما في حلقة اليوم، فيعود محدثنا مرة أخرى إلى

ليلة اعتقال المناضل الحاج عبدعلي العليوات إذ يقول: «كان هناك الكثير من الجنود الإنجليز يطوقون المنطقة بالكامل، واستيقظ الوالد من نومه قبل العادة لأنه كان يسمع جلبة تفتيش البيوت بيتا بيتا للبحث عن بيتنا، فاستيقظ ولبس ثيابه وطلب منا الخروج وفتح الباب للإشارة إلى بيتنا، لأن الوالد كان يرى أنه من غير المناسب أن يفتشوا بيوت الناس! فرفضت وأبلغته بأنهم إذا وصلوا إلى بيتنا سنفتح الباب.. هكذا كنت أفكر فقد كنت شابا يافعا كما قلت لك... المهم، أنهم جاءوا إلى بيتنا واعتقلوا الوالد وأعلنوا بعد ذلك أن (العليوات سلم نفسه)... كل ذلك جرى في توقيت الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل.

بالمناسبة، أتذكر هنا موقفين بقيا في ذاكرتي، الأول، هو أن أحد الضباط الإنجليز رأى صندوقا حديدا وأشار إليه قائلا إنه سيأخذه! فقلت له إن هذا الصندوق يخص الوالد وكان لزاما عليكم إبلاغه قبل أخذه حين كان موجودا هنا من باب الاستئذان... ابتسم... وقال لي حينها: سنأخذ هذا الصندوق يعني سنأخذه، ولكنني قلت ذلك لكي نأخذه بأسلوب أخلاقي»!

والموقف الثاني؟

الموقف الثاني، هو أن شخصا بحرينيا، كان رفيع الشأن من دون شك، حضر مع الإنجليز الذي انشغلوا بتفتيش الغرف في الطابق الأرضي... ذلك الشخص خاطب الإنجليز بصدق قائلا: «لا يوجد هنا سوى أطفال نائمون... ما الداعي لتفتيش الغرف هنا؟» وبناء على قوله، ترك الإنجليز المنزل وغادروا... أريد أن أقول إنه في السابق، كان بعض زوار الليل من ذوي القلوب الرحيمة في هذه المواقف على الأقل.

من الاستقلال إلى «التأسيسي»

سينتقل الحديث مع ابن المناضل البحريني المرحوم الحاج عبدعلي العليوات إلى مرحلة أخرى، فبعد أن تخلصت البحرين من الاحتلال البريطاني في 14 أغسطس/ آب من العام 1971، وبعد ذلك، كانت الحوادث تتوالى بظهور الدعوة الإيرانية لفرض السيادة على البلاد، لكن العلامة

البارزة، هي أن البحرينيين رفضوا تلك الرغبات بشدة، وكشف استفتاء الأمم المتحدة الذي أشرف عليه ممثل الأمين العام لأمم المتحدة جينو سباردي موقف شيعة البحرين، والبحرينيين عموما، ورغبتهم في الاستقلال تحت قيادة سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

وفي العام 1972، أصدر سمو الأمير الراحل مرسوما بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة. وجاء في مقدمة المرسوم أنه «رغبة منا في إرساء الحكم في البلاد على أسس قويمة من الديمقراطية والعدل، وفي ظل نظام دستوري برلماني يوطد حكم الشورى ويتفق مع ظروف البلاد وتراثها العربي والإسلامي، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالقانون الآتي... المادة الأولى... ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد».

انتخب البحرينيون 22 عضوا للمجلس التأسيسي المكلف بوضع الدستور، وعيّن الأمير 8 أعضاء وانضم إليهم 12 وزيرا بحكم مناصبهم (الغالبية للمنتخبين)، وانعقدت الجلسة الأولى لهذا المجلس يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول 1972. وفي الثلاثين من الشهر نفسه أقر المجلس لائحته الداخلية وأصدرها ونشرها في الجريدة الرسمية، وأقر المجلس التأسيسي يوم 9 يونيو/ حزيران 1973 دستور (دولة البحرين آنذاك)، وصادق عليه الأمير يوم السادس من ديسمبر 1973 وتم نشره في الجريدة الرسمية واشتمل على 109 مواد.

يبدو أن المقام مناسب للحديث عن تجربتك مع المجلس التأسيسي... فكيف كانت البداية؟

الحديث الآن، في هذه المرحلة السياسية المهمة من تاريخ البلاد لمحدثنا عبدالكريم العليوات الذي دخل معترك العمل السياسي بالترشح للمجلس التأسيسي عن منطقة المخارقة أمام اثنين من المنافسين هما سعيد محمد جعفر ومترشح آخر من عائلة كازروني لا يتذكر اسمه، كما كان لكل من صديقيه رسول الجشي وكذلك المرحوم حميد العريض حظوة كبيرة، إذ فازا في الانتخابات وبدأت تجربة محدثنا في المجلس.

- دعني أدخل إلى التجربة من باب حفل عشاء... ففي إحدى الليالي، وبعد انتهاء الانتخابات، دعينا إلى العشاء في قصر القضيبية كوننا أعضاء مجلس تأسيسي، وحين ذهبنا إلى هناك، وجدنا أننا باعتبارنا أعضاء مجلس تأسيسي نجلس في آخر الطاولة! عدا الرئيس المرحوم إبراهيم

العريض كان يجلس في أول الطاولة، وقد اعترضت على هذا الأمر ولم ألبِ الدعوة التالية لأنني رأيت أنه من غير المناسب أن نجلس نحن الممثلين عن الشعب في المؤخرة، وأتذكر أن الصحف كتبت في اليوم التالي عني: «تغيّب أحد أعضاء المجلس التأسيسي لأسباب بروتوكولية».

كانت المنافسة على رئاسة المجلس بين اثنين هما المرحومان إبراهيم العريض وعبدالعزيز الشملان، فأنا وبعض الأعضاء كنا نؤيد إبراهيم العريض حتى أن مندوب مجلة «الحوادث» سألني: «من تتوقع أن يكون رئيس المجلس؟»، فقلت: إبراهيم العريض، فقال لي إن هناك منافسة شديدة بين العريض والشملان، فقلت له: ومع وجود هذه المنافسة، فإن إبراهيم العريض سيفوز... وجاء كلامي في محله.

في بداية عمل المجلس، وبعد ستة أشهر، عرضت علينا الحكومة أن نتحول إلى مجلس نواب، وقد رفضنا كوننا مجلس تأسيسي أن نتحول الى مجلس نواب، لأن مجلس النواب يجب أن يكون مجلسا منتخبا بكامل أعضائه، ورفضنا الفكرة بالإجماع، وبقي المجلس التأسيسي يباشر عمله إلى أن أتينا إلى بعض المواد المثيرة للجدل: «هل البحرين دولة إسلامية كما نادت بعض الأصوات، أم أن البحرين دولة دينها الإسلام وتستمد أحكامها من القرآن الكريم كما ترى الحكومة؟».

زيارة المرحوم الشيخ باقر العصفور

بمناسبة الحديث عن الجدل بشأن دين الدولة... هل زرت المرحوم الشيخ باقر العصفور وناقشت معه الأمر؟

- كنت في زيارة للمرحوم الشيخ باقر العصفور، طيب الله ثراه، في منزله الكائن بالقرب من مسجد مؤمن بالمنامة فسألني: «ما أخبار المجلس؟»، فأبلغته بأننا نعيش جدلا بشأن دين الدولة وطرحت عليه الرأيين فقال: «لا يمكن أن تكون البحرين دولة إسلامية!»... استغربت من قوله وشعر بذلك فقال موضحا: «أنا أقول لك، وأنا عالم دين أتقاضى راتبا من الحكومة، وأعرف أن راتبي من الجمارك، وجزءا كبيرا من مدخول الجمارك هو من المشروبات الروحية، فما حيلة المضطر..؟».

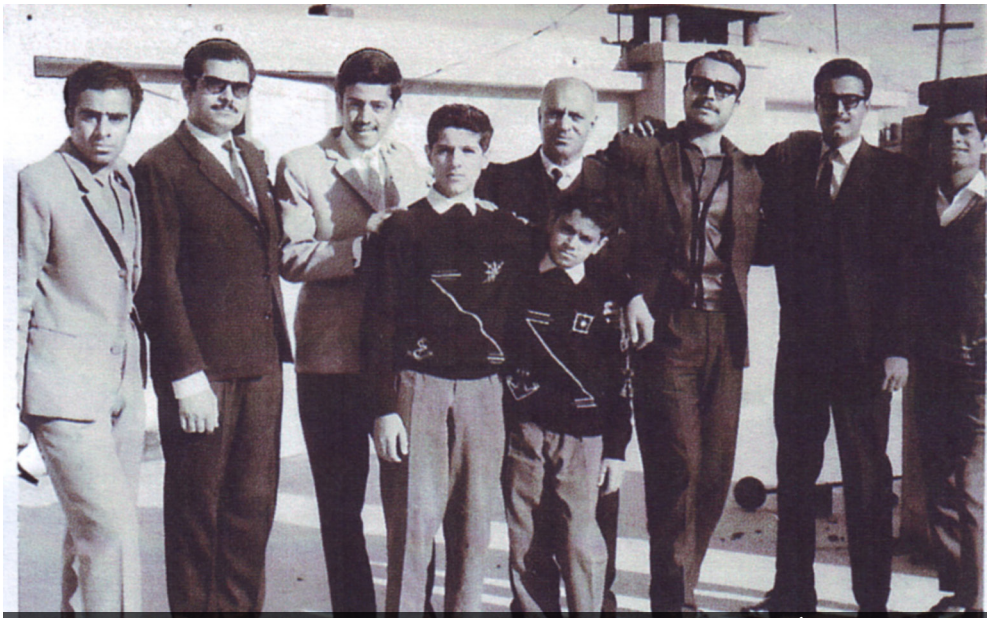

(من اليمن) توفيق وأنور العليوات، قاسم ساريج، عبدعلي العليوات، جميل المسقطي، عبدالعزيز وفؤاد وسمير وعبدالله العليوات

بين العليوات والمتوج

- **وماذا عن النقاش بينك وبين المرحوم عضو المجلس حسن المتوج؟**

» اتصلت ببعض علماء الدين، وقلت لهم: «يا أصحاب الفضيلة ما رأيكم؟»، فقالوا لا يمكن أن تكون دولة إسلامية، وأتذكر أنني اتصلت برسول الجشي وأبلغته بما قاله بعض العلماء، كما اتصلت بأحد أعضاء الكتلة الدينية وهو المرحوم حسن المتوج، وناقشته في الموضوع مؤيدا فكرة أن تكون البحرين دولة دينها الإسلام وتستمد أحكامها من القرآن الكريم، فقال معارضا: «لا يمكن... لابد أن تكون دولة إسلامية»، ونقلت إليه رأي أحد العلماء - لا أريد أن أذكر اسمه - فقال المرحوم المتوج: «أنا سأذهب إلى الرجل وأسأله»، فقلت له لنذهب، وكنت مطمئنا من جواب الرجل، وجئنا إلى العالم المذكور وذكرته بما قاله من إن البحرين لا يمكن أن تكون دولة إسلامية، وأخي المتوج يقول شيئا آخر أنت قلته له؟!... وقتها تراجع الرجل وقال: «المسألة فيها وجهة نظر»، واختلف رأيه بعد ذلك، وهو على أية حال لم يكن عضوا معنا في المجلس... كان معنا الشيخ عيسى قاسم، والمرحوم عبدالله المدني، وكان المرحوم المدني متفاهما مع الجميع حقيقة.

الشيراوي قالها... وصدق

- **يقال إن الوزير المرحوم يوسف الشيراوي تحداكم في تمرير «مخصصات الأمير» وكسب التحدي.**

» من الموضوعات المثيرة للجدل مخصصات الأمير، فكانت الحكومة تدفع في اتجاه الموافقة على المخصصات، وكنا نرفض، فماذا فعلنا؟ اجتمعنا في منزل الأخ جاسم مراد لمناقشة الموضوع والإصرار على رفض إقرار المخصصات، وفي تلك الأثناء، كان المرحوم يوسف الشيراوي يقول واثقا: «ستوافقون على موازنة الأمير كما تريد الحكومة»، فقلت له: «لن نوافق»... المهم، اجتمعنا لكي نقرر ووجدنا أنفسنا أكثرية وأننا سنتغلب وسيكون لنا الصوت الأول... بحثنا الموضوع من كل جوانبه استعدادا للجلسة... وحضرنا الجلسة فطرحت الحكومة رأيها، وطرح المعارضون رأيهم الذي كان الأفضل بالنسبة إلي... ففوجئنا بأن غالبية الأعضاء صوتوا مع الحكومة عدا ثلاثة أعضاء هم: علي الصالح ورسول الجشي وأنا... وبعد الجلسة جاء الشيراوي وقال: «ألم أقل لكم أنكم ستصوتون مع الحكومة؟».

(يضحك)... كان هناك في المجلس ثلاث كتل رئيسية: الدينية، والحزبية كما اسميها، والثالثة محايدة، وكان أعضاء الكتلة المحايدة يلتقون مع الحزبية حينا والدينية حينا آخر... (يعود ليضحك)... في إحدى الجلسات، انسحبت الكتلة الدينية فانسحب معهم أحد الأعضاء ولم يكن من الكتلة أصلا! سألناه بعد ذلك: «لماذا انسحبت مع الكتلة الدينية؟ فقال، انسحبت معهم لأنني كنت على موعد مع صديقتي وحتى لا يفوتني الموعد، قررت الانسحاب... هكذا قال.

ومن باب المواقف الطريفة، كان يجلس بقربي أحد الأعضاء في الجلسة لا أريد أن أذكر اسمه... وكنت أدون ملاحظاتي التي تتعلق بسير المناقشات في ورقة، وتفاجأت بأنه كان يقرأ ما أكتب من ملاحظات ثم يطلب الحديث ويسبقني في طرح الملاحظات التي أدونها... هذا جزء من التجربة (يبتسم).

أحد أحتفالات السفارة البريطانية تجمع السفير مع عبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات

البلاد تدخل المرحلة الأصعب

- **وماذا بعد فترة انتخاب وحل المجلس الوطني؟**

» بعد حل المجلس التأسيسي وانتخاب المجلس الوطني في العام 1973، دخلت البلاد مرحلة جديدة من العمل السياسي، ولكنني شخصيا أعتقد أننا قمنا بواجبنا... وأعود لأقول إننا كنا نعمل لصالح البحرين، قيادة وحكومة وشعبا... سواء تركز حديثي على فترة النضال التي قادها رموز النضال في البلد وحملوا أمانة الدفاع عن بلادهم والنضال من أجلها... أو الكيفية التي كانت تسير عليها حياة الناس في البحرين إلى قبل حل المجلس الوطني في العام 1975 ودخول البلاد في مرحلة قانون «أمن الدولة».

في ذاكرتي الكثير من المواقف التي لا أنساها بعيدا عن كل هذه الضجيج السياسي... سأعود إلى العام 1948 إذ عينت أول مدير لسينما البحرين وكان موقعها في الحورة، وكان مساعدي الشيخ عبدالعزيز بن جابر آل خليفة، وكان إنسانا طيبا في الحقيقة كما عرفته، تلك السينما كانت مملوكة إلى الشيخ علي بن أحمد آل خليفة وأسسها في العام 1948 وكنت في وقتها أعمل

في المحكمة، قبل أن أنتقل لإدارة السينما.. كان الشيخ علي طيب الأخلاق، حتى بعد مرور سنين... فقد التقيته في حفل العشاء الذي أقيم بعد الانتخابات في قصر القضيبية، وكان البعض يقدم إلي التهنئة بالفوز في الانتخابات، وكان هو يرد على المهنئين: «هذا ولدي».

في حقبة الخمسينيات، ارتبطت بصداقة مع الشيخ مبارك بن حمود آل خليفة، يستدرك ليقول: «انظر، حتى أبناء العائلة الحاكمة كانوا قريبين من الناس. سافرت معه إلى سورية والعراق ولبنان بالباخرة، وكنا نسكن درجة ثانية، وفي الليل، كانوا يرفعون الأسرّة إلى أعلى السفينة، وكان صديقي الشيخ مبارك إذا جلس من النوم لشرب الماء، فإنه كان يشرب ويملأ لي كأسا آخر مع أنني نائم، فكان يوقظني من النوم لأشرب الماء».

لن تكون لنا «ديمقراطية محترمة»

هذا اللقاء الطويل قارب على نهايته، ولا أستطيع أن أعبر لك عن شكري، وخصوصا وأنت في وضع صحي متعب... لكن، وأخيرا، كيف تنظر إلى التجربة البرلمانية الحالية؟

- العمل النيابي اليوم سيئ للغاية، ووضعنا في الحقيقة من سيئ إلى أسوأ، والسبب في ذلك هو تغيير الدستور، لأن الدستور السابق أقره أناس منتخبون أما الدستور الجديد فهو جاهز ووافق عليه غالبية الشعب، وهذا ما أدى إلى وصول أناس إلى قبة البرلمان ممن هم غير قادرين على التعاطي مع قضايا البلد، ولا أعتقد أنه ستكون لدينا ديمقراطية محترمة لأنها أقفلت، وأرى أن التكاتف بين جميع المواطنين هو المطلوب، وخصوصا ونحن نعيش مرحلة مهمة بمشروع إصلاحي لجلالة العاهل، فالفرص لاتزال قائمة لتقويم مسار التجربة والقضاء على كل ما يعكر صفو المواطن في هذا البلد.

يصمت لحظة، ليقول: «النضال، كان من أجل البلد وشعبه وقيادته لا غير... البحرين كلها أسرة واحدة لكننا في حاجة إلى شعارات حقيقية للمصلحة العليا بين الحاكم والمحكوم... مما يجول في ذاكرتي، أن البعض كان ينقل بعض المواقف التي عرفها عن الوالد... فيشير أحدهم إلى أنه عرف عن والد موقفا لا يعلمه الكثيرون، وهو أن إحدى الشخصيات الكبيرة عرضت عليه القيام بانقلاب على الحاكم على أن يتم تولية تلك الشخصية في الحكم، لكن الوالد رفض بشدة هذا الأمر ورده على قائله... فيما سمعت من آخرين، أن البعض كان يناقش الوالد في

أمر تحويل نظام الحكم إلى جمهورية، وهو الأمر، والعهدة على الراوي، الذي رفضه المناضل عبدعلي العليوات بشدة أيضا... ولا أعلم ما إذا كانت هذه الروايات صحيحة أم لا، لكن الذي أعلمه جيدا هو أن المناضل عبدعلي العليوات، عاش ومضى ابنا بارا للبحرين ماضيها، وحاضرها ومستقبلها».

هيئة الاتحاد الوطني وطن موحد من دون تشطير

صحيفة الوسط البحرينية - نشر بتاريخ 24-12-2004 - العدد: 840

أم الحصم - حسين خلف

تساءل وزير الدولة للشئون القانونية السابق حسين البحارنة، عن الجهة التي مولت حملة الدفاع عن قيادات هيئة الاتحاد الوطني في المحاكم البريطانية لمدة أربع سنوات، وأجابه إبراهيم كمال الدين «نجل أحد قياديي الهيئة وهو السيدعلي كمال الدين»، إن الممول لحملة الدفاع عن قادة الهيئة، كانت هي قيادة الثورة المصرية بقيادة الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وكان الوسيط في ذلك الأمر هو شخص بحريني يدعى إبراهيم بوحجي.

جاء ذلك خلال حلقة نقاشية نظمتها أمس جمعية العمل الوطني الديمقراطي، بمناسبة مرور 48 عاما على ذكرى محاكمة قيادات هيئة الاتحاد الوطني، تحدث فيها وزير الدولة للشئون القانونية السابق حسين البحارنة، ورئيس جمعية آثار البحرين عيسى أمين، والكاتب والأكاديمي أحمد حميدان، مع مداخلات متنوعة من قبل عبدالنبي العكري، وعبدالله جناحي.

وسرد وزير الدولة للشئون القانونية السابق حسين البحارنة في ورقته (تنشر «الوسط» باقي أوراق المشاركين في الأيام المقبلة)، وقائع محاكمات قادة الهيئة، بتفصيل قال كثيرون إنهم يسمعونه للمرة الأولى، إذ ذكر أنه «تم تشكيل محكمة خاصة في قرية البديع لمحاكمة قادة هيئة التحرير الوطني، وجرت محاكمة قادة هيئة التحرير الوطني الثلاثة وهم عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات مع زميليهم إبراهيم فخرو وإبراهيم الموسى في الطابق الثاني من بناية دائرة الشرطة في قرية البديع في اليومين 22 و23 ديسمبر/ كانون الأول 1956 إذ حجزت لهم مقاعد في قاعة المحكمة مع حجز نحو خمسة مقاعد لخمسة أشخاص من صيادي السمك كانوا قد جلبوا من القرية ليأخذوا أمكنتهم في تلك المقاعد لتبدو المحاكمة للناس وكأنها محاكمة علنية. هذا مع العلم ان المحاكمة العلنية تفترض أن يكون باب المحكمة مفتوحاً لمن يود حضور المحاكمة من الجمهور. أما هيئة المحكمة الخاصة التي شكلها حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، فقد كانت تتكون من ثلاثة قضاة هم من أعضاء الأسرة الحاكمة. وقد انضم الى هذه المحكمة الخاصة رئيس كتاب محاكم البحرين سالم العريض

كمسجل لسير الدعوى. أما هيئة الادعاء فقد تألفت من المدعي العام ومدير الهجرة العامة المستر بن وقومندان الشرطة الكولونيل (رايت). كما حضر ضابط قبرصي يتكلم اللغة العربية بصفته مترجماً للمدعي العام الذي كان قد قدم لائحة الاتهام أمام قضاة المحكمة باللغة الإنجليزية. ابتدأت المحاكمة صباح يوم 22 ديسمبر الأول 1956 حينما أذن رئيس المحكمة، وتلا المدعي العام لائحة الاتهام باللغة الإنجليزية على مسامع القضاة الذين لا يتكلمون اللغة الإنجليزية، بينما تولى الضابط القبرصي ترجمتها إليهم باللغة العربية. وقد تضمنت لائحة الاتهام إدانة المتهمين بارتكاب الجرائم الآتية: محاولة اغتيال الحاكم أو عزله، واغتيال ثلاثة من الأسرة الحاكمة، واغتيال المستشار شارلس بلغريف للاستيلاء على الحكم بالقوة بواسطة فدائيين انتدبوا لهذه الغاية من قبل الهيئة بحسب وثيقة رسمية تدينهم بذلك، ضبطت في حوزة عبدالكريم عبدعلي العليوات الذي شغل وظيفة كاتب رسمي للهيئة. وكذلك محاولتهم نسف القصر الجديد في القضيبية ونسف مطار المحرق. واتصالهم بدولة أجنبية للاستعانة بها على تنفيذ المؤامرة». و«تهييج الرأي العام في البحرين خلال أربع سنوات، وإدخال المنظمات العسكرية تحت ستار منظمة كشفية يراد بها أن تكون نواة للجيش الذي ينوون تشكيله للإطاحة بالحكومة الشرعية».

والحقيقة هي أن حكومة البحرين كانت قد طبقت في البحرين قانون العقوبات لسنة 1955 الذي اشرف على وضعه خبراء بريطانيون كلفوا بذلك من الحكومة البريطانية، بناء على طلب الحاكم. ولكن حينما ترجم هذا القانون الى اللغة العربية وأصدره حاكم البحرين كقانون جنائي واجب التطبيق، اعترضت الحركة الوطنية على الكثير من أحكامه الخاصة بتقييد حرية التعبير واعتبار الكثير من تصرفات الأفراد والمؤسسات في هذا المجال جرائم يعاقب عليها بعقوبات شديدة. هذا عدا ان القانون يعتبر التعرض لملكة بريطانيا ولأعضاء أسرتها جناية يعاقب عليها بأقصى العقوبات. ونتيجة لهذه الاعتراضات على القانون من الهيئة، فقد أوقف الحاكم تطبيقه. ولكن يبدو ان قانون العقوبات لسنة 1955 قد أعاد الحاكم تطبيقه في البحرين بعد حوادث المظاهرات والاضرابات التي جرت العام 1956.

وعند انتهاء المدعي العام من تلاوة لائحة الاتهام، طلب رئيس المحكمة الخاصة من المتهمين التقدم إلى المحكمة بدفاعهم. وقد طلب الباكر التكلم عن نفسه وعن زملائه الذين فوضوه بذلك. وحينما سمح له بالدفاع، قال إن المحكمة الخاصة لم يصدر بتشكيلها مرسوم من الحاكم

وان المحاكمة العادلة يجب أن تعقد في مقر محاكم البحرين بالمنامة وليس في هذه القرية النائية. هذا عدا ان المتهمين لم يخبروا مسبقا بهذه المحاكمة الصورية ولم يسمح لهم بدراسة التهم الموجهة إليهم بشكل مفاجئ، كما أنه طلب من المحكمة السماح لهم بتوكيل محامين للدفاع عنهم في هذه الجرائم الخطيرة المنسوبة إليهم، الأمر الذي يقتضي ضرورة تأجيل هذه المحاكمة لمدة أسبوع على الأقل لتتم دراسة هذه التهم الخطيرة جدا الموجهة ضدهم من قبل المحامين الموكلين للدفاع عنهم. ولكن رئيس المحكمة رفض هذه المطالب المقدمة من عبدالرحمن الباكر عن نفسه وعن زملائه الآخرين، وطلب من المدعي العام تقديم شهود الإثبات من الضباط الإنجليز الذين اعتقلوا المتهمين من منازلهم بعد تفتيشها. وقد كانت هذه الورقة - التي عثر عليها عند عبدالكريم العليوات، كما قال المدعي العام - مكتوبة بخط اليد ومنسوبة إلى «الفدائيين»، ولكنها غير معنونة لجهة ما. كما إنها غير موقعة، ولكنها تتضمن عبارة «نحن الفدائيين جئنا إلى البحرين لنقوم بالإعمال التالية ....الخ». وأجلت المحاكمة إلى اليوم التالي للنطق بالحكم الذي يبدو انه كان جاهزا لقراءته. وفي اليوم التالي عقدت جلسة صباحية لسماع عدد من شهود الادعاء العام بالنسبة إلى التخريب والحرائق التي تمت في المنازل والبنايات أثناء المظاهرات والاضرابات بعد تاريخ 29 اكتوبر/ تشرين الأول 1956. ثم عادت المحكمة في الساعة الخامسة بعد الظهر وكانت صحيفة الحكم جاهزة بيد رئيس المحكمة الذي طلب من مسجل المحكمة سالم العريض قراءة الحكم على المتهمين. وكانت خلاصة الحكم المختصر هي «ان المحكمة بعد اطلاعها على حقيقة الاتهام الذي وجهه الادعاء العام والمدعم بالمستندات والاوراق، وبعد سماعها شهادة الذين لا يتطرق الشك الى شهادتهم، اقتنعت بأن ما نسب الى المتهمين الخمسة كان ثابتاً وصحيحاً. وحيث انهم رفضوا الدفاع عن انفسهم، وقد منحتهم المحكمة ذلك الحق، فإن المحكمة قررت ان تصدر حكمها كالآتي: «سجن كل من عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات 14 عاماً لكل منهم، وسجن كل من ابراهيم الموسى وابراهيم فخرو 10 سنوات لكل منهما، ابتداء من تاريخ اعتقالهم». وحينما طلب عبدالرحمن الباكر من رئيس المحكمة السماح للمتهمين باستئناف الحكم المذكور، رفض إعطاءهم ذلك. وبعدها انتهت الجلسة المختصرة لهذه المحاكمة الخطيرة في تاريخ البحرين السياسي.

ويبدو ان الحكم المذكور الخالي من الحيثيات والأسباب، اعتمد أساسا على قصاصة ورقة مكتوبة باليد من دون توقيع ومن دون ذكر الجهة الموجهة اليها. ان هذه القصاصة كتبت من

شخص مجهول، بينما ألصقت التهم الخطيرة التي تتضمنها بالمتهمين من دون مراعاة لقواعد العدالة المطلوبة في مثل هذه المحاكمات الخطيرة.

وللحقيقة والتاريخ، فقد اصدرت الهيئة التنفيذية العليا ومن بعدها هيئة الاتحاد الوطني - المعترف بها رسمياً من قبل حاكم البحرين بتاريخ 20 مارس/ آذار 1956 - نحو 76 بلاغاً للجمهور منذ نشأتها بتاريخ 25 اكتوبر 1954 وحتى تاريخ القضاء عليها من قبل الحكومة بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956. ولا تتضمن تلك البلاغات المنشورة باسم الهيئة أي تعرض شخصي او قذفاً لشخص حاكم البحرين الذي كانت تكن له الهيئة الاحترام والولاء. كما ان البلاغات المذكورة لم تتضمن قذفاً او سباً في حق افراد الاسرة الحاكمة او في حق مستشار الحكومة الإنجليزي بلغريف الذي كان باستمرار يقابل أمين سر الهيئة وعلى اتصال شخصي به. كما ان امين سر الهيئة كان له اتصال شخصي بحاكم البلاد ايضا. إلا ان بلاغات الهيئة كانت تنتقد بصراحة وبشدة سياسة الحكومة وسياسة مستشار الحكومة ودكتاتوريته وسلطاته الواسعة في الحكومة ومعارضته المستمرة للاصلاحات السياسية التي كانت تطالب بها الهيئة في بياناتها. ولا تشكل اي من البلاغات الرسمية المذكورة للهيئة اية جريمة من الجرائم الخطيرة التي دبجتها قصاصة الورقة المكتوبة باليد وغير المعنونة وغير الموقعة والتي لا يمكن الاعتماد عليها كأساس للتجريم بالجرائم الخطيرة الصادرة بحق المتهمين في اية محاكمة عادلة. والغريب في المحاكمة الصورية الخاصة هو ان المدعي العام لم يستند في لائحة اتهامه امام تلك المحكمة على اي من البلاغات الستة والسبعين الرسمية الصادرة من الهيئة، وذلك لأنه لم يجد فيها كلها أو بعضها ما يمكن الاعتماد عليه لتبرير التهم الخطيرة الموجهة للمتهمين بموجب قصاصة الورقة مجهولة المصدر والعنوان والمجردة من التوقيع. وقد بين المدعي العام ان الشخص الذي وجدت بحوزته هذه الورقة - وهو عبدالكريم العليوات ابن المتهم عبدعلي العليوات - ادعى أنه عثر عليها ملقاة في الطريق المؤدي الى بيتهم. وقد سأل الشيخ علي بن احمد آل خليفة - عضو اليسار في المحكمة - المدعي العام: هل الورقة معنونة او ممضية، فأجاب الاخير قائلاً لا. كما طلب منه جلب عبدالكريم العليوات لأخذ شهادته امام المحكمة بشأن هذه الورقة المهجورة، فأجاب المدعي العام ان عبدالكريم العليوات موقوف ولا يمكن احضاره امام المحكمة لأخذ اقراره بشأن هذه الورقة. فالمدعي العام قد أجاب إذاً متحدياً بالقول انه ليس بالامكان الاستجابة لهذا الطلب. ولكن لم يبدِ رئيس المحكمة رأياً او تعليقاً بالنسبة إلى هذا الطلب.

ومن الانتقادات التي يمكن ان توجه الى حكم المحكمة الخاصة بشأن المتهمين، هو ان الحكم المذكور لم يكن مسبباً. كما انه لم يستند الى قانون جنائي ساري المفعول في البلاد، وكذلك فإنه لم يبين في الحكم الصادر بحق المتهمين، المواد الخاصة من قانون العقوبات التي صدرت بموجبها العقوبات والاحكام بالسجن عليهم لمدة 14 سنة لثلاثة منهم ولمدة 10 سنوات للاثنين الآخرين. وعليه، فإنه اذا كان قانون العقوبات لسنة 1955 قد اعيد تطبيقه فعلاً في البحرين بعد حـــــوادث 29 اكتوبر 1956، لماذا إذاً لم تشر الاحكام الجزائية التي صدرت بحق المحكوم عليهم الى تحديد المواد القانونية من هذا القانون التي صدرت وفقاً لها تلك الاحكام. ويؤكد المستشار بلغريف في تقريره الحكومي الشامل عن حوادث الشغب لسنة 1956، ان قانون العقوبات قد أعيد تطبيقه في شهر نوفمبر 1956.

من سجن جدة إلى جزيرة سانت هيلانة

بعد صدور حكم المحكمة الخاصة، ارجع المحكوم عليهم الى سجن جدة، في الوقت الذي كان فيه حاكم البحرين يتفاوض مع الحكومة البريطانية على ان تقدم له التسهيلات اللازمة لنقل الثلاثة من قادة الهيئة - وهم الباكر والشملان والعليوات - الى جزيرة سينت هيلانة في جنوب المحيط الاطلسي وذلك لقضاء فترة سجنهم لمدة 14 سنة لكل منهم في تلك الجزيرة التابعة لبريطانيا، على ان يبقى الاثنان من القادة الآخرين - وهما ابراهيم الموسى وابراهيم فخرو - لقضاء مدة سجنهما لعشر سنوات لكل منهما في سجن جزيرة جدة في البحرين.

وكان يقتضي ترتيب نقل القادة الثلاثة المحكوم عليهم، ان تتم المراسلات اللازمة بين حاكم البحرين وحاكم مستعمرة سينت هيلانة، عن طريق وساطة الحكومة البريطانية التي وافقت على هذا الترتيب. وكان هذا الترتيب يقضي بتطبيق قانون سنة 1869 البريطاني الخاص بنقل السجناء من مستعمرة للتاج البريطاني الى مستعمرة اخرى، على اقليم البحرين. وقد تمت هذه المراسلات السابقة بهذا الشأن، الامر الذي كان يدعو الى اصدار الملكة البريطانية قانون الامر الملكي اللازم - «Order in Council» - الخاص باعطاء الشرعية القانونية لترتيبات نقل القادة المحكوم عليهم الى هذه الجزيرة وذلك على ان يتم نشر هذا القانون في دائرة المعتمد البريطاني عن طريق لصقه على لوحة الاعلانات بالدائرة على ان يتم ذلك بتاريخ سابق على تاريخ نقل القادة المحكوم عليهم الى السفينة الحربية البريطانية (لوخ انش) الرابضة في ميناء الجفير.

وبهذه الطريقة، يكون امر التسليم للمحكوم عليهم الصادر من حاكم البحرين بشأن نقل السجناء إلى عهدة قائد السفينة الحربية البريطانية، صحيحاً.

وقد تم نقل المحكوم عليهم الى السفينة الحربية البريطانية بتاريخ 28 ديسمبر 1956. إلاّ أن القانون الخاص بالأمر الملكي الذي يعطي الشرعية القانونية لأمر تسليم المحكوم عليهم لقائد السفينة الحربية - قد تم نشره بالتاريخ نفسه وهو 28 ديسمبر 1956. ولكن لم يكن يعرف حينذاك في أية ساعة من ذلك اليوم قد تم نشر قانون الامر الملكي المذكور، كما لم يكن يعرف أيضا في أية ساعة من ذلك اليوم تم نقل المحكوم عليهم وتسليمهم، بموجب أمر التسليم، إلى عهدة قائد السفينة الحربية.

لقد وصلت هذه السفينة الحربية - بعد رحلة بحرية طويلة - إلى سينت هيلانة بتاريـــخ 27 يناير/ كانون الثاني 1957 إذ اودع المحكوم عليهم من قادة هيئة الاتحاد الوطني في السجن الذي نظمه لهم حاكم الجزيرة. والحقيقة ان السجن المذكور لم يكن سجناً بائساً بالمعنى المعروف لدينا، وإنما كان سجناً بالمعنى الرمزي، اذ ان المحكوم عليهم قد وضعوا في منزل كبير مجهز من طابقين وعلى رابية خضراء مطلة على البحر وتحيطها أشجار الفاكهة من كل جانب. كما ان كلاً منهم قد اسكن في حجرة خاصة بحمام خاص وكانوا طلقاء إذ لم يكونوا مكبلين بالحديد، كما كان الحال في سجن جزيرة جدة. وكان يوجد لهم طباخ وخادمان وحراس يتبادلون معهم أطراف الحديث لتسليتهم في سجنهم الطليق. وكانوا يشرفون على أكلهم، وكانت تأتيهم السيارة مرتين في الأسبوع للسياحة في الجزيرة. وكان يزورهم السياح الأجانب القادمون إلى الجزيرة لتناول الحديث معهم. وكان لديهم راديو لسماع أخبار البلاد العربية وإذاعة لندن، كما كانوا يقرأون الصحف التي كانوا يزودون بها وهم في السجن، عدا الصحف العربية التي سمح لهم بجلبها من البحرين مرة كل شهر. وكانت تصلهم الرسائل الخاصة من عائلاتهم، ولو أنها كانت خاضعة لرقابة البريد في البحرين.

البراءة بفرق ساعتين

حيث انه يوجد قانون بريطاني قديم يسمح لأي سجين في اي اقليم من اقاليم المملكة المتحدة او في اي مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني، بان يطلب اصدار امر قضائي يسمى

«هيبيوس كوربوس» لإطلاق سراحه من السجن الموجود فيه، اذا كان يرى ان سجنه غير قانوني، فقد تقدم في ديسمبر 1958 عبدالرحمن الباكر إلى رئيس قضاة المحكمة العليا لهذه الجزيرة، طالبا اصدار هذا الامر القضائي باسمه لاطلاق سراحه من السجن وذلك على أساس انه تم سجنه في الجزيرة على أساس غير قانوني. وقد وافق رئيس القضاة على هذا الطلب بتاريخ 29 ديسمبر 1958.

إلا أن رئيس قضاة المحكمة رفض الاستئناف على اساس أن ان القانون الخاص الذي يتضمن اجازة الحكومة البريطانية للاتفاق الذي جرى بين حاكم البحرين وحاكم سينت هيلانة بشأن نقل السجناء الى سجن بهذه المستعمرة، قد نشر في دار المعتمد البريطاني في البحرين بتاريخ 28 ديسمبر 1956. كما وجدت المحكمة ان أمر تسليم السجناء الصادر من حاكم البحرين الى عهدة قائد السفينة الحربية، قد نُفِّذ ايضا بتاريـــخ 28 ديسمبر 1956 وذلك على رغم انه كان يحمل تاريخ 26 ديسمبر 1956، وهو تاريخ سابق على تاريخ نشر القانون الخاص الذي يعطي الصلاحية القانونية لأمر التسليم الصادر من حاكم البحرين. ولكن لم يصل إلى علم المحكمة أي تأكيد بشأن ساعة النقل الفعلي للسجناء إلى السفينة الحربية وتسلمهم من قبل قائد السفينة في ذلك اليوم نفسه. ومع ذلك، فإنه يبدو أن الاشارات في هذا الحكم الى غياب بعض المعلومات التي تتعلق، بصورة خاصة، في وقت نشر قانون الامر الملكي لسنة 1956 وفي وقت امر تسليم السجناء الى قائد السفينة وذلك بتاريخ اليوم نفسه (وهو 28 ديسمبر 1956)، قد فتح المجال للتفاؤل في امكان استئناف هذا الحكم امام محكمة الملكة في لندن والتي تعرف بـ «اللجنة القانونية لمجلس الملكة».

وفي محكمة مجلس الملكة لم يعط القضاة اهمية قانونية لمرافعة محامي المستأنف بشأن الطعن في شرعية امر تسليم السجناء الى قائد السفينة الحربية الصادر من حاكم البحرين والذي يحمل تاريخ 26 ديسمبر 1956، في الوقت الذي لم ينشر القانون البريطاني الخاص، الذي يجيز إصدار أمر التسليم الصادر من حاكم البحرين - إلا بتاريخ 28 ديسمبر 1956. والسبب في ذلك هو ان قضاة المحكمة وجدوا ان العبرة بالتاريخ الحقيقي لتسليم السجناء فعلاً الى قائد السفينة. ولكن الأمر الوحيد الذي وجد القضاة فيه صعوبة لاتخاذ قرار حاسم بشأنه هو السئوال بشأن الوقت الذي نقل فيه المستأنف مع رفيقيه فعلاً الى السفينة الحربية في يوم 28 ديسمبر 1956، وهل كان هذا الوقت سابقاً ام لاحقاً لوقت نشر قانون الأمر الملكي في اليوم

نفسه. إن هذه الصعوبة في الإجابة على هذا السؤال، نتيجة لعدم توافر المعلومات بشأنه، هي مثل الصعوبة التي واجهت رئيس قضاة المحكمة العليا في سينت هيلانة بشأن الإجابة على هذا السؤال الذي لم تتوافر المعلومات اللازمة للإجابة عليه، الأمر الذي أدى الى الحكم برفض طلب الالتماس بإطلاق سراح عبدالرحمن الباكر إلا انه وبناء على ظهور بعض الحقائق التي كشفت عنها شهادة احد شهود المسئولين البريطانيين فيما يتعلق بتحديد الوقت الحقيقي من صباح يوم 28 ديسمبر 1956 الذي سلم فيه السجناء إلى عهدة قائد السفينة الحربية البريطانية (لوخ انش) بموجب أمر التسليم الموقع من حاكم البحرين، إذ كان الوقت هو السادسة صباحا، بينما كان نشر فيه القانون الخاص بتسليم السجناء على باب المعتمد البريطاني في الثامنة صباحا أي بعد التسليم بساعتين فقط، فقد تقدم محامو السجناء، بناء على تلك الحقائق، بطلب جديد - باسم عبدالعزيز الشملان في هذه المرة - إلى رئيس قضاة المحكمة العليا في سينت هيلانة، ملتمسين منه الموافقة على إصدار أمر قضائي جديد (هيبيوس كوربوس) لإطلاق سراح مقدم طلب الالتماس من سجنه غير القانوني في المستعمرة المذكورة. وقد نجح هذا الطلب هذه المرة، نتيجة لتوافر الدليل بشأن العقدة المفقودة في المحاكمة الأولى أمام المحكمة بشأن الوقت الذي تمَّ فيه تنفيذ أمر تسليم السجناء، فإن رئيس قضاة المحكمة العليا في سينت هيلانة المستر «إي أبوت»، لم يجد في هذه المرة اية صعوبة تذكر في قبول طلب التماس عبدالعزيز الشملان بإطلاق سراحه من سجن سينت هيلانة على أساس ان سجنه في الجزيرة لا يقوم على أساس قانوني. وبناء على مبدأ الحريات الشخصية المطلقة التي يجسدها الأمر القضائي المذكور موضوع الالتماس، فإن الحكم القضائي الذي صدر من هذه المحكمة بإطلاق سراح الملتمس عبدالعزيز الشملان من سجنه في الجزيرة، بتاريخ 13 يونيو/ حزيران 1961، يعم ويشمل أثره السجينين الآخرين الباكر والعليوات لأنهما قد سجنا مع مقدم طلب الالتماس في ظل الظروف نفسها وبموجب لائحة اتهام واحدة وجهت إليهم جميعا.

وإذا كان لنا أن نسجل أمرا مهما نال قسطاً وافراً من تفكير عبدالرحمن الباكر أثناء وصول المحامي (المستر شريدان) الذي تولى الدفاع عنه وعن رفيقيه في سينت هيلانة، فإن هذا الأمر كان يتعلق بمصدر تمويل حملة الدفاع عن المسجونين والأشخاص الذين كانوا وراءها؟ وفي مداخلة له قال إبراهيم كمال الدين، إن الممول لحملة الدفاع عن قادة الهيئة، كانت هي قيادة الثورة المصرية بقيادة الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وكان الوسيط في ذلك الأمر شخصا بحرينيا يدعى إبراهيم بوحجي.

تقرير لجنة تقصي الحقائق
حول ما حدث بجوار القلعة في يوليو 1954

(أعضاء اللجنة: أحمد فخرو، منصور العريض، عبدالله بن عيسى)

لقد عهدتم إلينا يا صحاب العظمة مهمة التحقيق فيما حدث بجوار القلعة في اليوم الحادي من شهر جولاي 1954. وهذه اللجنة التي تشكلت بأمر منكم بدأت جلستها في اليوم السابع وانتهت في اليوم العاشر من جولاي منها. واستمعت الى شهادة 27 شاهدا وقد أعدنا المستشار بقائمة باسماء شهود من الشرطة. وقد استمعنا الى اغلبهم.

أن عبدعلي العليوات وهو أحد أولئك الذين طلب منهم حضور جلسات لجنة التحقيق قد تطوع وعاهد اللجنة في إيجاد شهود من الشيعة الذين كانوا موجودين بقرب القلعة وقد احضر ثلاثة شهود جرحى وأربعة شهود من الذين كانوا في الطريق شمالي القلعة عند إطلاق النار. وهذه اللجنة تعرب عن امتنانها الشديد لعبدعلي العليوات على جهوده. لقد حاول جهده في الحصول على شهود من الذين كانوا في قاعة القلعة ولكنه اخبرنا بعدم تمكنه من الحصول على من يعترف انه كان موجودا هناك. وقد تقدم أحد الشهود وهو معير بن عبدالله زهران للإدلاء بشهادته واللجنة تشكره على هذا الإحساس بالواجب فقد اثبت انه شاهد مستقل.

وبعد التمعن الدقيق في الشهادات التي أدلي بها تبين للجنة أن الحقائق هي كما يلي:

كانت هناك مظاهرة منظمة من البحارنة للسير إلى دار الاعتماد البريطانية في المنامة لتأمينهم. ولم تتمكن من التثبت من نوع الأمان الذين كانوا يطلبونه. ولكنه كان واضحاً أنهم كانوا يعقدون الذهاب إلى دار الاعتماد. ويبدوا أن جمهور البحارنة كان منظما تنظيما حسنا وقد استعملت منه باصات للمجيء بهم من القرى. وكانت تمر هذه الباصات قد أطمست، ولعل ذلك لإخفاء حقيقتها. وقد تجمهر جمع غفير عند مسجد مؤمن شمالي القلعة.

وفي حوالي الساعة العاشرة صباحا اخذ ذلك الجمهور الغفير الذي كان في تلك الناحية يمر من باب سياج القلعة مجتازا ملعب الكرة إلى محل يقرب من البرج الشمالي الغربي. ودخل قسم من الجمهور في الحديقة التي أمام بيت الشرطة هايد. وقبل أن يدخل الجمهور في منحة

الحلقة دخل قسم كبير منهم في حوطة التوراني وسلحوا أنفسهم بعصي وبقطع من الأنابيب الحديدية وقطع جونكات قديمة. وعندما أخذ الجمهور يتقدم نحو البرج الشمالي الغربي من القلعة حاول خمسة عشر 15 شرطيا ازداد عددهم بعد ذلك إلى أربعين 40 مع ثلاثة عرفاء أن يقدموا الجمهور بالانسحاب.

وتقدم العريف حمد بن راشد، وكان غير مسلح، نحو الجمهور وحده وطلب منهم الانسحاب. وناقشهم ورجا العقلاء منهم إقناع المتهورين بالانسحاب. وقد أمر رجاله أن لا يتحركوا بدون أوامره وحذر ذوي المدافع الرشاشة على البرج الشمالي الغربي بان لا يطلقوا النار. وكان الجمهور كما يبدوا في حدة متناهية. وقالوا بأنهم أتوا القلعة للحصول على ما يريدون، وأنهم إذا لم يتمكنوا من دخول القلعة فسوف يذهبون إلى مساكن العائلات ويهاجمونهم وبينما كان العريف حمد بن راشد يحاول جهده إقناع الجمهور بالتفرق مع صوت طلقتين مسدس من ناحية الجمهور.

وقال أحد شهود البوليس رأى رجلا يحمل مسدسا يطلق طلقتين أحداهما موجهة نحو الشاهد، والأخرى أطلقها بينما كان الرجل يركض متجها نحو القلعة. وليس لدينا ما يثبت صحة هذه الشهادة ولكن من الواضح لنا بأن رصاصتين أطلقتا من الجمهور. وفي هذا الوقت كان الواضح تمام الواضح أن البوليس في حالة هيجان شديدة وحال سماع طلقتين المسدس انطلق الرصاص من بين الأربعين بوليس الذين كانوا متجمعين عند البرج الشمالي الغربي. اخذ الرصاص ينطلق أيضا من شرفة بيت المدير هايد، ومكن على سطح بيته، ومن البرج الشمالي للقلعة. وقد قال أحد الشهود من الشرطة أنه أطلق ثلاث رصاصات في الهواء من هذا البرج لتخويف الناس. ولم يطلق علي حسن الشراح ورجاله الاثنان النار من مدفعهم الرشاش من على البرج الشمالي الغربي.

وعند ابتداء أطلاق النار من القلعة أخذ الجمهور في التفرق والخروج إلى الطريق. وعلى كل. فقد وجدت ثلاث جثث على الأرض، اثنان منها على بعد خمسة وعشرين 25 ياردة من البرج، وواحدة في ملعب الكرة. ولدينا من الأدلة التي لا مجال للشك فيها بأن أفراد من الجمهور شوهدوا يتعاقلون ويتساقطون من ضرب الرصاص على المساحة الواقعة شمالي غرب البرج. ومن الجلي الواضح بأن بعض الشرطة قد أطلق النار ليقتل.

وقد تحقق بأن البوليس قد أمر بأن لا يطلق النار من بنادقهم بدون أوامر من ضابط أعلى إلا في حالة الدفاع عن النفس. وقد قيل لنا بأن إطلاق النار من قبل البوليس بمجرد سماع إطلاق النار من غيرهم من أفراد البوليس هو مخالف لتعليمات الشرطة. وقد حاول بعض العرفاء أن يوقفوا رجالهم عن إطلاق النار، ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة عليهم. وقد بدل المدير هايد والمفتش وسلمان بن جبر أقصى جهدهما لإيقاف إطلاق النار من البيت وعدا هؤلاء فانه لم يكن هناك أحدا من ضباط الشرطة خارج القلعة أو على سطوحها بينما كانت تقع هذه الأحداث.

وقد استمعنا إلى شهادة الدكتور سنو من مستشفى حكومة البحرين والدكتور متووم من مستشفى الإرسالية الأميركية بخصوص المصابين الذين ادخلوا في مستشفيات في الحادي من جولاي. لقد جيء المستشفى الحكومة بثلاثة قتلى والرابع مات بعد ساعتين من إدخاله المستشفى. وجيء كذلك بثلاثة جرحى كانت جراح أحدهم خطيرة جدا ولكن أمكن انقاد حياته بعملية نقل دم تبرع به شخصان انكليزيان. وادخل في المستشفى الأمريكي بتسعة جرحى كلهم مصابون بالرصاص ماعدا واحد منهم. وقد تحقق لدينا من بعض الجرحى الذين طالبنهم كشهود، أنهم جرحوا في الطريق العام شمالي القلعة. ومن الواضح تمام الوضوح أنهم جرحوا بالرصاص الذي أطلق في الهوى. وكان أحد الجرحى الذي حققنا معهم صبيا في الحادية عشر من عمره قد مسته الرصاص في جبهته بينما كان جالسا خارج نادي الفروسية الذي كانت تخفيه عن النور أشجار حديقة البيت. ويتضح من شهادة الدكتور سنو أن أحد القتلى الذين جيء بهم إلى المستشفى أصيب بالرصاص من مسافة خمسين 50 ياردة، وأن أحد الجرحى قد أطلق عليه النار من نفس المسافة. أما الآخرون فقد أطلقت عليهم النار من مسافات أبعد جدا. وعندما تفرق الجمهور اتخذ الشيخ خليفة إجراءات عاجلة لاستدعاء سيارة الإسعاف لنقل الجرحى، وبذل كذلك بعض من البحارنة ما استطاعوا في نقل الجرحى إلى المستشفى.

النتيجة:

إننا نرى أن جمهور البحارنة كان في حالة هياج وتهديد شديدين وكانوا مسلحين بعصي وقطع من الحديد. وعند إطلاق رصاصتي المسدس لم يكن هناك خطر من هجوم مباشر، ولو لم تطلق هاتان الرصاصتان، كان في الممكن جدا إقناعهما أن يضلوا هادئين. ونرى أيضا أن حتى مع إطلاق هاتين الرصاصتين من المسدس، لم يكن هناك خطر من هجوم مباشر في ذلك الوقت. ومع كل

هذا فالبوليس كان في حالة هيجان شديد- وبالرغم من الأوامر التي لديهم فقد أطلقوا النار. ويحتمل أن البوليس الذين كانوا بقرب من البرج الشمالي الغربي فكروا بأنهم سوف يهاجمون. وأن قصدهم إطلاق النار هو الدفاع عن أنفسهم. ويتضح انه من هنا أصاب البوليس عن تعمد بعض الجمهور وكان إطلاق النار من الجهات الأخرى من القلعة بدون أوامر من ضباط مسئولين، وليس هناك أي تبرير لها. وقد اعترف أحد العرفاء وهو غريب بن بخيت بأنه أمر بإطلاق النار ولكن في الهواء.

ونحن نرى أنه من الواجب أن توقع عقوبات صارمة على أولئك البوليس الذين أطلقوا النار بدون أوامر.

وإننا نوصي بقوة بأن يعطي البوليس أشياء أقل خطرا من البنادق لتفريق الجماهير كما هو متبع في البلدان المتمدنة الأخرى. وبصورة خاصة فإننا نرى بأنه من الخطورة الكبرى لإطلاق النار من البنادق كما هو متبع الآن على رؤوس الجماهير في محلات مكتظة بالسكان كالمنامة. أن أغلب الإصابات تكبدها أشخاص لم يكنوا مشتركين اشتراكا مباشرا في المظاهرة.

ونحن نرى أن عمل وسلوك العريف حمد بن راشد يستحق الثناء العظيم، فقد تصرف كما يتصرف كل بوليس يقدر المسئولية في مثل هذه الأزمات.

ونحن نرى في مثل هذه الظروف أن على ضباط الشرطة أن يكونوا في الخارج مع رجالهم، وأن لا تترك السيطرة على رجال البوليس والجماهير للعرفاء.

ونحن نرى أيضاً بأن عمل وصنيعة علي بن حسن الشراح ورفيقاه ذوي الدفع الرشاش في امتثالهم لأوامر العريف حمد بن راشد بعدم إطلاق النار ما يستحق الثناء.

التوقيع:

أحمد فخرو، منصور العريض، عبدالله بن عيسى

نتائج انتخابات مجلس المعارف في 10 فبراير 1956

اعلان رقم 3 / 56 (صادر في 29 يناير 1956)

تعلن هيئة الانتخابات للجمهور الكريم انها استلمت أسماء تسعة أشخاص كمرشحن لمجلس المعارف وتحققت بأنهم استوفوا كل الكفاءات التي نص عليها قانون الانتخابات، وانهم وافقوا على ادراج اسمائهم في قائمة المرشحن لمجلس المعارف، وهم السادة:

1. أحمد عبدالله البنعلي، الحد، موظف شركة. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوت 1112)
2. تقي البحارنة، المنامة، تاجر. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17862)
3. حمد مبارك الفاضل، المنامة، ملاك. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 1410)
4. خليل ابراهيم المؤيد، المنامة، تاجر. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17991)
5. سالم راشد العبسي، الحد، موظف شركة. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 1120)
6. علي عبدالعال البلادي، البلاد القديم، مقاول. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17794)
7. علي التاجر، المنامة، موظف شركة. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17852)
8. قاسم أحمد فخرو، المنامة، تاجر. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17846)
9. محمد قاسم الشيراوي، المحرق، تاجر. (نتيجة الانتخابات في 10 فبراير 1956: عدد الأصوات 17816)

مجموع الأصوات التي شاركت في الانخابات 18981، بنسبة مشاركة بلغت 81 في المئة.

New(Pages)_19 Jan 2014.indd 168 6/19/14 2:30 PM

المصادر

المصادر

صحيفة الوسط

- تسلسل احادث انتفاضة الخمسينات من 1952 الى 1957
- 23 يوليو 1952 ثورة الضباط الاحرار في مصر وانتشار المد القومي
- نهاية 1952 مناوشات في المنامة حول تمثيل الشيعة والسنة في البلدية.
- 20 سبتمبر 1953 مناوشات في المنامة بعد تحرش مجموعة سنية بموكب العزاء. ثم مناوشات في المحرق بعد هجوم لمجمعة سنية على احدى القرى الشيعية (عراد)
- يونيو 1954 مناوشات في بابكو بين العمال الشيعة والسنة واشتعال الفتنة الطائفية في جميع مناطق البحرين. تجمع الناس بالقرب من القلعة (ا يوليو 1954) وقتل ثلاثة اشخاص وجرح 12 شخص.
- 24 سبتمبر 1954 اضراب سواق التاكسي. تم تأسيس صندوق التعويضات التعاوني لحل ازمة التاكسي والتأمين على السيارات وعبد الرحمن الباكر ينتخب رئيسا للصندوق وتبدأ اجتماعات النخبة في الصندوق وتتوسع الاجندة من حل مشكلة التأمين على السيارات الى حل مشكلات الوطن. سحبت جنسية عبد الرحمن الباكر، احتجت النخبة والناس وتحرك الجميع لانشاء شبكة وطنية للدفاع عن كل قضايا الوطن.
- 13 اكتوبر 1954 تأسيس الهيئة التنفيذية العليا في السنابس. 16 اكتوبر اجتماع مسجد مؤمن و9 نوفمبر اجتماع جامع العيد
- 4 – 10 ديسمبر 1954 الهيئة تعلن الاضراب العام احتجاجا على تجاهل الحكومة مطالب الشعب التي قدمتها الهيئة
- 11 ديسمبر 1954 مستر بيس يبدأ العمل في البحرين لكتابة قانون جنائي واصلاح القضاء وعمله لايرضي الهيئة

- 11 ديسمبر 1954: الحكومة تعين هيئة مؤقتة للنظر في شئون المعارف والصحة والمحاكم والامن العام قوامها ستة اشخاص. الهيئة ترفض الخطوة لانها قاصرة الصلاحيات وغير منتخبة.

- 9 فبراير 1955 الانتخابات البلدية والهيئة تدعو الى مقاطعة الانتخابات

- 21 مايو 1955 الهيئة تطلب من المواطنين تعطيل السواق اليوم الاول والثاني من عيد الفطر والقيام بحملة للتآخي والالفة بين المواطنين

- 7 يوليو 1955 الهيئة ترفض قانون العقوبات الذي اشرف على اعداده المستر بيس الذي استقدم من بومبي لتطبيق القانون الهندي – الانجليزي في البحري مع زياد العقوبات.

- 2 فبراير 1956 زيارة وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد للبحرين (كانت زيارة مرور اثناء توجهه الى كراتشي) وتزامنت الزيارة مع نبأ اقالة غلوب باشا في الاردن، فخرج الناس من استاد المحرق الرياضي ورشقوا الوزير بالحجارة.

- 10 فبراير 1956 انتخابات لمجلسي الصحة والمعارف (8 أشخاص، 3 معينون منهم الرئيس، وخمسة منتخبون) والهيئة تفوز وفازت الهيئة بجميع المقاعد الثمانية والحكومة تعين بعض الذين فشلوا في الانتخابات في المجلسين والهيئة تحتج ولاتحضر الاجتماعات.

- 11 مارس 1956 حادثة البلدية وسقوط تسعة من المواطنين قتلى

- 16 مارس 1956: الحكومة تعترف بالهيئة شريطة تغيير اسمها الى هيئة الاحاد الوطني وتقليل دور عبد الرحمن الباكر (وهذا اول اعتراف بحزب سياسي في دول الخليج العربي).

- 9 يونيو 1956 تشارلز بليغريف يعلن عزمه التقاعد بعد عودة مدير الجمارك مستر جي دبليو سميث من اجازته واستلامه منصب جديد باسم «سكرتير الحكومة»

- 26 يوليو 1956 جمال عبد الناصر يأمم قناة السويس

- 16غسطس 1956 الهيئة تعلن اضرابا شاملا ليوم واحد احتجاجا على بريطانيا وفرنسا اللتان تحاولان تدويل قناة السويس.

- 29 اكتوبر 1956 العدوان الثلاثي على مصر، عنف ضد الشركات البريطانية والمنازل بسبب العدوان الثلاثي على مصر
- 6 نوفمبر 1956: نزول الجيش البريطاني واعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني، وحل الهيئة
- ديسمبر 1956: اعلان حال الطوارئ وتأسيس القسم الخاص واغلاق الصحف المجلات
- 18 أبريل 1957: رحيل تشارلز بليغريف عن البحرين

عبدالكريم العليوات

- من مواليد العام 1929.
- والده عبدعلي عبدالله العليوات أحد قادة هيئة الاتحاد الوطني في خمسينيات القرن الماضي.
- التحق بالمدرسة الابتدائية الشرقية، ثم أكمل دراسته الثانوية في مدرسة المنامة بالقسم التجاري.
- عمل بوظيفة أمين سر في المحكمة الكبرى من العام 1945 ولغاية 1953.
- أول مدير للمكتبة العامة في المنامة في العام 1948.
- عضو مجلس إدارة بنك الإسكان لغاية العام 2000.
- قام مع أخيه فيصل بتأسيس مكتبة تجارية في منتصف خمسينيات القرن الماضي، تحت مسمى مكتبة الأندلس ثم تحت اسم «الشركة العربية للوكالات والتوزيع».
- ولا تزال المكتبة مستمرة لغاية الآن، إذ تقوم بتوزيع وبيع الكتب والمجلات.
- في العام 1965 انضم إلى اتحاد الناشرين والموزعين في العالم (الديتبرس).
- في العام 1970 انضم إلى اتحاد الموزعين العرب.
- في 30 مارس/ آذار العام 1971 أقام العليوات أول معرض للكتاب في البحرين، وأقامه في نادي العروبة، برعاية من القائم بأعمال رئيس التربية والتعليم حينها الراحل الشيخ عبدالعزيز آل خليفة.
- نظم معرضا آخر للكتاب في العام 1973، اشتركت فيه أكثر من عشرين دار نشر عربية، وأقيم في قاعة القسم التجاري بمدرسة المنامة الثانوية للبنين.

قامت مكتبته بإصدار مجموعة من الإصدارات المهمة في سبعينيات القرن الماضي، في مختلف مجالات الفكر والمعرفة وخاصة الأدبية، مثل «موت صاحب العربة» للأديب محمد عبدالملك، و«ديوان البشارة» لقاسم حداد، ومجموعة قصصية لفؤاد عبيد، وغيرها.

كما قام بنشر كتاب «البحرين عبر التاريخ» للشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وعبدالملك يوسف الحمر، وكتاب «البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية» لإبراهيم عبدالكريم محمد.

كما قام بطبع دواوين الشاعر الراحل إبراهيم العريض.

بعد استقلال البحرين العام 1971، فاز العليوات بعضوية المجلس التأسيسي، وكان من الأعضاء الذين شاركوا بفاعلية في مناقشة وإقرار مسودة دستور 1973، الذي تشكل بموجبه المجلس الوطني في مطلع السبعينيات.